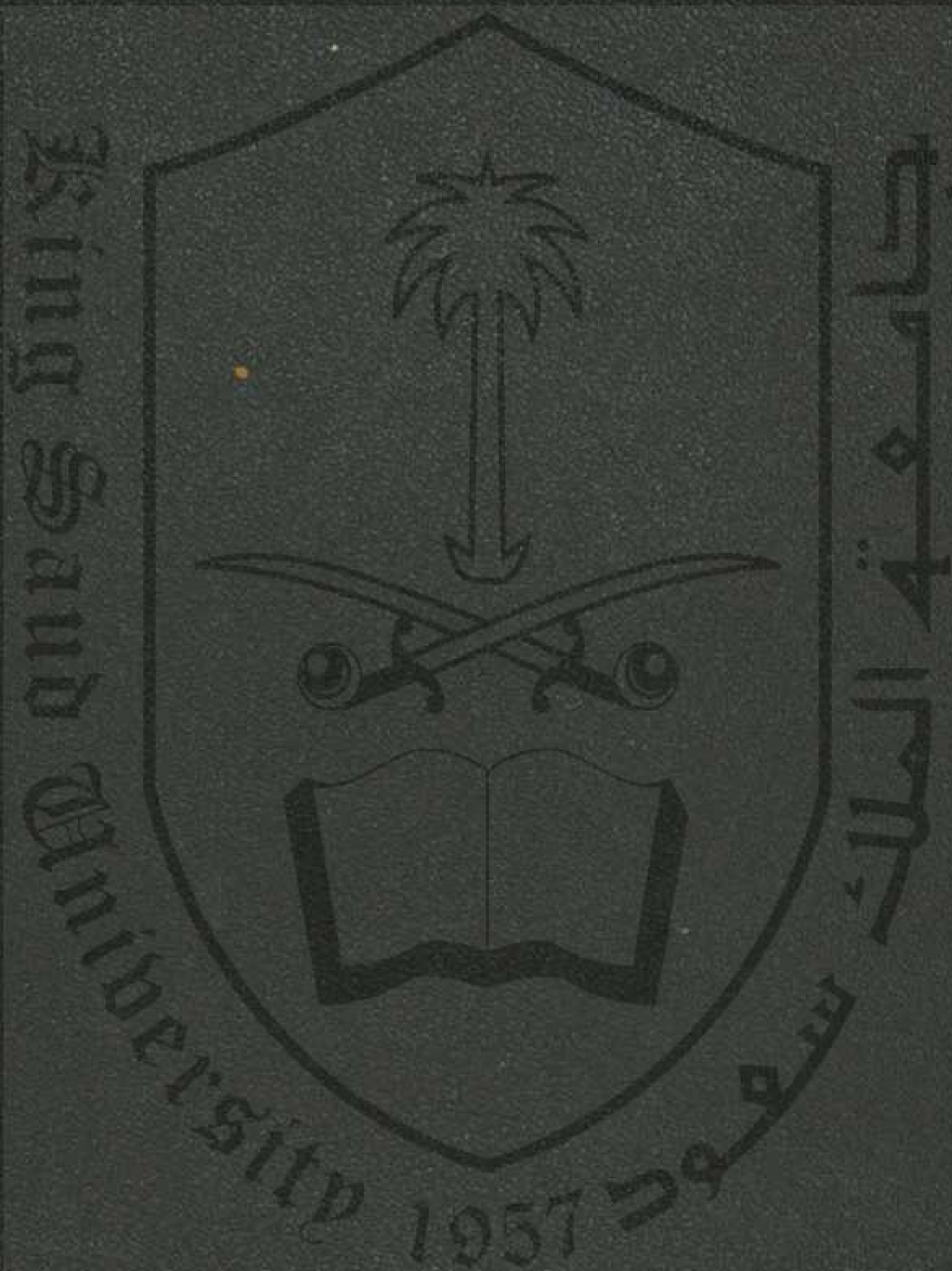

King Saud University 1957

٤١٥
ف.ف

الفواكه الجنيه علي متممة الآجروميه، تأليف الفاكهي عبد الله بن أحمد - ٩٧٢هـ. خط القرن الثالث عشر الهجري تقديرا.

١٦٤٢ ١٤١ق ١٩س ٥ر٢١×٥ر١٥ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ مقروء، المتن بالحمرة

الاعلام ٤: ١٩٣، معجم المؤلفين ١: ٢٩٦

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف
ب- تاريخ النسخ.

الفواكه الجنية على متممة الآجرومية

لجمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي ت ٩٧٢

٢٠٠٠ ق
٢٤/١٢/١٣٩٩ هـ

الفواكه الجنية

بسم الله الرحمن الرحيم

وروي عن عثمان رضي الله عنه هم الدنيا ظلمة في القلب وهم الاخرة نور في القلب
وقال الشاعر يامن بدنياه اشتغل قد غره طول الامل ولم يزل في غفلة
حتى دنى منه الاجل والموت ياتي بغتة والقبر صندوق العمل
اصبر على اهوالها لاموت الا بالاجل وقيل كفران النعمة لوم
وصحبة الاحمق شوم وعن جبرايل عليه السلام انه قال يا محمد عش ما شئت
فانك ميت واحبب من شئت فانك مفارقه واعمل ما شئت
فانك تجزى به وعن الحسن البصري رحمة الله عليه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من لا ادب له لا علم له ومن لا صبر له لا دين له ومن لا ورع له لا زلفى عند
الله تعالى وعن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى وكان تحته كنز لهما وكان ابوهما صالحا
قال الكنز لوح من الذهب وعليه سبعة اسطر مكتوب احدها
عجبت لمن عرف الدنيا سريعة الزوال وهو يرغب فيها
وعجبت لمن عرف الموت حقا وهو يضحك
وعجبت لمن عرف الحساب وهو يجمع المال
وعجبت لمن عرف النار وهو يذنب
وعجبت لمن عرف الجنة يقينا وهو يستريح بالدنيا
وعجبت لمن عرف الله تعالى يقينا وهو يستريح بذكر غيره
وعجبت لمن عرف الشيطان عدوا وهو يطاعه

لمنبهات على الاستعداد
ليوم الميعاد تمت

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على نعمه واشكره على مزيد فضله وكرمه واصلي واسلم
على المعرب عن فصيح كلمه نبيه محمد واله وصحبه كنوز علومه
ومعادن حكمه وبعد فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة
الموضوعة في العربية تاليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الز
الزاهد شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب
المالكي المكي تغمده الله برحمته قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير
مبانيها مع فوائد جمة وزوايد مهمة وسميته ... [illegible]
على متممة الجرومية والله اسال ... [illegible]
توفيقي الا بالله عليه توكلت والي[ه] ...
افتتحها بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز ...
الابتداء والحمد لغة هو الثناء باللسان ...
كان في مقابلة نعمة ام لا وجملة الحمد لله خبرية لفظا ...
معنى اذ المراد بها ايجاد الحمد لا الاعلام بمضمونها من انه ...
ومستحق لجميع الحمد من الخلق وكذا القول فيما بعد والصلاة و
السلام واوثر الجملة الاسمية على الفعلية لدلالتها على الدوام

فيلم

والثنا

والثناء رب العالمين اي مالك جميع الخلق من الانس والجن و
الملايكة والدواب وغيرهم اذ كل منها يطلق عليه عالم وغلب
في جمعه بالياء والنون اولو العلم على غيرهم وقيل انه اسم
جمع مجعول على الجمع لا جمع لعالم لانه لو كان جمعا له لزم
ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى
الله والعالمين خاص بالعقلا وعطف على الجملة قوله والصلاة
وهي من الصلاة المامور بها وهي الدعاء بالصلاة الرحمة
المقرونة بالتعظيم وتختص لفظها بالانبيا والملايكة فلا
يقال لغيرهم الا تبعا والسلام اي التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله
تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهية افراد احد
هما عن الاخر على سيدنا من ساد قومه يسودهم فهو سيد
واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت في الياء واطلاقه
على غير الله تعالى جائز من غير كراهة سواء كان مقرونا بال
ام لا وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للاول
معنى ولا يجوز تعلقه به محمد عطف بيان او بدل لا
نعت لان العلم لا ينعت به وهو علم منقول من اسم مفعول
المضعف الهما بالقدس سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله

الحمد لله الحميد وعلى آله هم اقاربه المومنون من بني هاشم
والمطلب وقد يراد بهم في مقام الصلاة كل مومن بخبر ضعيف
فيه والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه واصله عند سيبويه
اهل لتصغيره على اهيل قلبت الهاء همزة ثم الهمزة الفا والقلب
للاول شاذ لتسهيله الثاني وعند الكسائي اوله بواو مفتوحة
من آل اليه يؤول لتصغيره على اويل قلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها قيل وهو الظاهر ولا يستعمل الا في الاشراف
بخلاف اهل وانما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الاشراف واضافته بصور
الى الضمير جائزة على الاصح كما استعمله المصنف وصحبه اسم جمع
لصاحب عند سيبويه وجمع له عند الاخفش والصحابي من
اجتمع مومنا بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة ومات مومنا
وان لم يره ولم يرو عنه وعطف صحبه على الآل لتشمل الصلاة
باقيهم اجمعين توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول و
بعد هو من الظروف المبنية على الضم لقطعه عن الاضافة
اي وبعد ذلك ما ذكر من الحمد والصلاة والسلام فهذه
اشارة الى المحسوس ان تأخرت الخطبة عن فروغ المقدمة
أو الى المعقول ان تقدمت عليه والاتيان بالفاء على التقدير

اما اذ

اما اذ الاصل اما بعد ولكون اصلها اذا لك لزمتها الفاء في
خبرها غالبا لتضمنها معنى الشرط مقدمة بكسر الدال اسم فاعل
من قدم اللازم بمعنى تقدم وبفتحها على قلة في لغة من قدم
المتعدي ويحتمل ان يكون هنا بكسر الدال من قدم المتعدي
لان معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة فهي تقدمه
على اقرانه في علم العربية اي علم النحو وهو لغة القصد واصطلاحا القصد
علم باصول يعرف بها احوال أواخر الكلم اعرابا وبناء و
موضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن عوارضها
اللاحقة لها من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة
على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب
الكلام من خطائه وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روي
ان عليا رضي الله عنه لما اشار على ابي الاسود الدئلي ان يضعه
وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الاعراب قال انح هذا
النحو يا ابا الاسود فسمي بذلك تبركا وتيمنا بلفظ الواضع له
متممة اي هذه المقدمة لمسائل الجرومية نسبة لابن اجروم يكون
واسطة بينها وبين غيرها للكتب المطولات لاشتمالها على ما لم يشتمل
عليه اصلها من الفوائد ينفع الله بها اي بهذه المقدمة الطالب عليه

بثانيه

لها فانه لا بد من اعتماد عليه ولجاء في مهماته اليه كما نفع
بما ضمنها من الفوائد بان يلهمه الاعتناء بمعانيهما وحفظا ويجيب
المهمات بالفوز بجدار السلام التقريب ممن ماسأله ودعاه بعلمه
مجيب الدعوات اي دعوات الداعي باتالته ماسال واعلم انه لما
كان الغرض من علم النحو معرفة الاعراب الذي يعرف به صواب
الكلام من خطائه والاعراب لا يوجد الا فيما يقع في التركيب
الاسنادي الذي لا يوجد الا في الكلام بدأ المولف رحمه الله
بتعريف الكلام وان كان الاولى البداءة بالكلمة لانها جزءه و
والشيء انما يعرف بعد معرفة اجزائه فقال الكلام هو لغة عبارة
عن القول وما كان مكتفيا بنفسه واصطلاحا ما جمع قيودا اربعة
وهي المشار اليها بقوله اللفظ اي الصوت المتضمن بعض الحروف الهجائية
الهجائية تحقيقا او تقديرا دل على معنى ام لا وهو في الاصل
مصدر بمعنى رمي ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب
اطلاق المصدر على اسم المفعول المركب من كلمتين فاكثر تركيبا
اسناديا افاد ام لا المفيد بان افهم معنى يحسن السكوت عليه
بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار يعتد به كما يكون مع المسند بدون
المسند اليه وبالعكس وهو بهذا المعنى يستلزم المركب لكن

لما كانت

لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرح المولف بما علم
التزاما اذ المقصود من الحد بيان الماهية وهي لا تعرف الا بذكر
جميع اجزائها نصا صريحا بالوضع اي بالقصد وهو ان يقصد المتكلم
بما تلفظ به افادة السامع فهذه قيود اربعة متى وجدت
وجد الكلام النحوي وحيث انتفت او انتفى واحد منها انتفى الكلام
النحوي اذا علمت ذلك فالقيد الاول وهو اللفظ بمنزلة
الجنس واحترز به عن الخط ونحوه مما هو ليس بلفظ وهو
مفيد وباقي القيود بمنزلة الفصل فالمركب يخرج المفرد والمفيد
يخرج ما لا فائدة فيه كان هذا قام زيد والوضع اي القصد
يخرج غير المقصود كالصادر من النائم وجملة المقصود لغيرها
كصلة الموصول واعلم ان صور تاليف الكلام ستة اسمان
فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربعة اسماء
جملة القسم وجوابه او الشرط وجوابه واقل ما يتالف الكلام
من اسمين حقيقة كهذا زيد او حكما نحو زيد قام فان الوصف مع
مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ولهذا لا يبرز في التثنية
والجمع او فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يتالف من فعلين
او حرفين او حرف واسم او حرف وفعل لانه للكلام لا بد

فيه من التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة
انواع لكن لم يجي منها الا ما ذكره المولف لان الكلام لابد فيه من تحقق
الاسناد ويتحقق بدون الاسناد يقتضي مسندا ومسندا اليه لكونه نسبة ح
بينهما وهما لا يكونان الا اسمين او اسما وفعلا واما المنادى
مع حرف النداء كيا زيد فلقيامه مقام الفعل لغرض الانشاء
اذ التقدير انادي زيدا الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام افصح من
فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما قوله اي لفظ موضوع
لمعنى المراد به هنا اسم المفعول اي مقول حقيقة كزيد او حكما
كالضمير المستتر فانه من حيث وقوعه محكوما عليه ومؤكدا
ومعطوفا في حكم الملفوظات الحقيقية مفرد هو ما لا يدل جزوه
على جزء معناه كرجل فان كلا من اجزائه التي هي ذوات حروفه
الثلاثة اذا افرد لا يدل على شيء مما دلت عليه جملة بخلاف غلام
زيد فانه مركب لان كلا من جزئيه دال على جزء المعنى الذي دل
عليه جملة غلام زيد ولما كانت الكلمة جنسا تحتها حقايق
مختلفة هي انواعها اشار الى بيان ذلك بقوله وهي اسم وفعل
وحرف اي الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة انقسام الكلي الى جزئياته
فيصح اطلاق المقسوم على كل من اقسامه وبهذا اندفع ما
قيل من ان العطف بواو الجمع يقتضي ان يكون الكلمة مجموع الثلاثة
ووجه انحصارها في الثلاثة عقلا ما قيل ان الكلمة موضوعة

عليه ح

انواعها

لمعنى كما

لمعنى كما مر فتكون دالة لا محالة لكون الوضع من اسباب الدلالة
وحينئذ فاما ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية اولا
الاول الحرف والثاني اما ان يدل على اقتران معناها باحد
الازمنة الثلاثة اولا الاول الفعل والثاني الاسم وقيد الحرف
بقوله جاء لمعنى لاخراج حروف التهجي فلا يكون كلمة لعدم دلالته
على معنى وهذا القيد معلوم مما قبله فلا يحتاج اليه وقد
عدل المولف عن عبارة الاصل فيجعل هذه الثلاثة اقسام للكلمة ح
لا للكلام اذ لا يصح جعلها اقساما له لا من تقسيم الكلي الى جزئياته
وهو ظاهر ولا من تقسيم الكل الى جزئه لتوقف صدق اسم
المقسوم فيه على جميع اجزائه والكلام بخلاف ذلك لان ماهيته
يوجد من الاسماء فقط ومنها ومن الافعال وقدم الاسم
في الذكر لسموه على قسيميه لاستغنائه عنهما واحتياجهما
اليه واصالته في اعراب وتبعه بالفعل لكونه يقع جزء الكلام
ولحلوله محل اسم ودخول الاعراب في بعض انواعه و
اذا عرفت ان الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف واردت
تمييزها عن بعض لتظهر فايدة القسمة فالاسم وهو كلمة
دلت بنفسها على معنى غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
وضعا يعرف اي يميز عن قسيميه بخمس علامات مذكورة
هنا بالاسناد اليه اي كون الاسم مسندا اليه سواء كان المسند

بعضها ح

فعلا كقام زيد ام اسما كان مؤمن ام جملة نحو انا قمت و
هذه العلامة انفع علامات الاسم وبها استدل على اسمية
التاء من قولك ضربت بتثليثها وعلى اسمية ما في قوله تعالى
ما عندكم ينفد وما عند الله باق وانما اختص الاسناد
اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا فقط فلو
جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه واما تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه فعلى حذف ان او على تنزيل الفعل منزلة
المصدر ويعرف ايضا **بالخفض** المعبر عنه ايضا بالجر وهو
ما يحدثه العامل من كسرة او فتحة او ياء سواء كان العامل
حرفا ام اسما واختص بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا
لاصالته في الاعراب حركاته الثلاثة وينقص من المضارع
الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول
الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معمولا له وهو الرفع
والنصب **و** يعرف ايضا **بالتنوين** وهو نون ساكنة تثبت
لفظا لا خطا وهو بجميع اقسامه مختص بالاسم فتنوين
التمكين وضع للدلالة على امكانة الاسم في الاسمية و
الاعراب كزيد اي على رسوخ قدمه فيهما اي لم يشبه الحرف
فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وتنوين التنكير لانه
يلحق بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها كصه و

مه

مه والفعل لا يكون الا نكرة فلم يحتج الى الفارق وتنوين المقابلة
المقابلة لانه الداخل على جمع مونث السالم كمسلمات في مقابلة
نون جمع المذكر السالم وذا لا يستحق في غير الاسم وتنوين
العوض لانه في الغالب يكون عوضا عن المضاف اليه كيومئذ
اي يوم اذا كان كذا والمضاف اليه لا يكون الا اسما **و** يعرف
ايضا **بدخول الالف واللام** عليه من اوله ويعبر عنهما
بال وهو اولى سواء كانت معرفة كالداخلة على نكرة كالرجل
ام زائدة كما في قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا الله
ام موصولة كالضارب والمضروب ولا تدخل على الفعل الا
في ضرورة خلافا لابن مالك واختصت به لان المعرفة وضعت
لتعيين الذات والموضوع للذات هو الاسم واما الموصولة
والزائدة فلموافقتهما المعرفة صورة اعطينا حكمها **و**
يعرف ايضا بدخول حرف من **حروف الخفض** عليه من اوله
سواء كان اسما صريحا كمررت بزيد ام مؤولا به كعجبت
من ان قمت وان كان في الظاهر ليس باسم فهو في تقدير اسم
لانه في معنى قيامك واما قولهم ما هي بنعم الولد وعلى
بئس العير فمؤول على حذف الموصوف وصفته واقامة
معمول الصفة مقامه وانما اختصت حروف الخفض بالاسم
لانها وضعت لتجر معاني الافعال التي لا تتعدى بنفسها

فان قمت نحو

الي الاسماء فلا جرم ان امتنع دخولها الا علي الاسم بعد
مجيء فعل لفظا او تقديرا وسياتي الكلام علي حروف الخفض
فلما فرغ مما يميز الاسم عن غيره اخذ يتكلم علي ما يميز الفعل
اجمالا فقال والفعل وهو كلمة دلت بنفسها علي معني مقترن
باحد الازمنة الثلاثة وضعا يعرف اي يميز عن قسيميه
بثلاث علامات بقد الحرفية وهي علامة مشتركة تارة
تدخل علي الماضي لافادة تقريبه من الحال نحو قد قامت
الصلاة او تحقيقه نحو ونعلم ان قد صدقتنا تارة علي المضارع
لافادة التحقيق نحو قد يعلم الله او تقليل نحو ان الكذوب
قد يصدق ولا يخفي ان هذه معاني لا يتصور وجودها
في غير الافعال ولا تدخل قد علي الامر اصلا والسين وسوف و
يختصان بالمضارع ويخلصانه للاستقبال نحو سيقول او
سوف يقول وانما اختصا به لانهما وضعا التاخير معني الفعل
من الحال الي الاستقبال وفي سوف زيادة تاخير وتنفيس لان كثرة
الحروف تدل علي زيادة المعني وهذان اللفظان اسمان للحرفين
الداخلين علي المضارع الا ان سوف تحكي علي الفتح اسما واما السين
فمعرب غير محكي ولما انعقد الشبه الصوري بين سوف وسوف
دون السين وسه ادخل اللام علي السين دون سوف بل حكي
علي صورته تحقيقا للشبه وتاء التانيث الساكنة كقامت و

تقوم

شربت وهذه خاصة بالماضي اشعارا بتانيث الفاعل و
هو اي الفعل من حيث هو ثلاثة انواع عند البصريين و
نوعان عند الكوفيين باسقاط الامر بناء علي انه مقتطع
من المضارع وانما كانت الافعال ثلاثة لان الازمنة التي هي
جزء من مدلول كل منها ثلاثة ماض اصله ماضي استثقلت
الضمة علي الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وهو ما دل علي معنى
وجد في الزمان الماضي دلالة وضعية وقدمه لمجيئه علي الا
الاصل اذ هو متفق علي بنائه وحيث قدمه كان الاولي له
ان يتبعه بالامر لما قلنا ويعرف اي يميز عن المضارع والامر
بتاء التانيث الساكنة وضعا للدلالة علي تانيث ما اسند
اليه الفعل وتلحقه متصرفا كان نحو قامت هند وقعدت
او جامدا كما سياتي ولا يقدح في ذلك عدم لحاقها بعض الا
الافعال الماضية كافعال الاستثناء لانهم التزموا تذكير فاعلها
وخرج بالساكنة المتحركة فانها خاصة بالاسماء وربما دخلت
دخلت في بعض الحرفية واختصت الساكنة بالفعل لثقله و
المتحركة بغيره طلبا للتعادل ولو قال نحو قام وقعد لكان
اولي لانه الذي يقبل التاء فيميز بها والفعل الماضي منه
نعم وبئس علي الاصح لقبولهما التاء المذكورة في الحديث
من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل

افضل وفيه ايضا واعوذ بك من الخيانة فانها بئست
البطانة وقيل انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم
ماهي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير والجواب يعلم
مما مر وكذا منه ليس وعسى على الاصح لقبولهما التاء ايضا
نحو عست هند ان تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضمائر
لقبولهما التاء ايضا نحو عست هند ان تفلح وليست مفلحة و
لاتصالهما بضمائر الرفع نحو ليسوا سواء لست عليهم بوكيل فهل
عسيتم ان توليتم وقيل انهما حرفان لعدم دلالتهما على الحدث
والزمان ولتوقف افادة معناهما على غيرهما كساير الحروف و
اجيب بان عدم الدلالة عارض وبان توقف الافادة على ذكر
الغير انما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فاعطيا حكمه في التوقف
المذكور ولا يقدح في فعلية ثلاثة الاول خروجها في الظاهر عن
اوزان الفعل لان اصلها فعل بفتح الفاء وكسر العين لا فعل بفتحها
ايضا ولا فعل بضمها ومضارع وهو ما دل على معنى في نفسه
مقترن باحد زمني الحال والاستقبال ويخلص لاحدهما بقرينة
ويسمى مضارعا لمشابهته الاسم في اعتوار المعاني عليه وقيل
لمشابهته له في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء و
الجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته ويعرف اي يميز عن الماضي
والامر بدخول لم عليه بان يقع بعدها من غير فصل نحو لم

نعم

افتقر صح
يقد وقدمت انه يميز ايضا بدخول حرف التنفيس عليه وانما
المولف [illegible] الا لان لما امتنع اجابا الفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى
صارت كجزئه قال الرضي ولو قال نحو يقوم لكان اولى لانه الذي
يقبل لم ولا بد في اوله من احد الزوائد الاربع المسماة باحرف
المضارعة وهي الهمزة والنون والياء المثناة من تحت والتاء
المثناة من فوق يجمعها اي يجمع تلك الزوائد الاربع قولك
١٧ او انيت صح — نأتيت او اتين او نأتي وانما زادوها فرقا بينه وبين الماضي
وخص الزائدة به لانه موخر بالزمان عن الماضي والاصل عدم
الزيادة فاخذ المقدم وانما لم يجعل المولف هذه الاحرف علامة
للمضارع ايضا لوجودها في اول الماضي كاكرم وتعلم ونرجس و
يرنأ وانما ذكرها توطئة وتمهيدا لقوله ويضم اوله اي الحرف
المفتتح به المضارع ان كان ماضيه على اربعة احرف سواء كان كل
حروفه اصولا كدحرج فانه ماض اصلي الحروف فتقول في مضارعه
يدحرج بضم اوله او بعضها زائدة وذلك بنحو اكرم فان الهمزة
فيه زائدة فتقول في مضارعه يكرم بضم اوله كما تقول في
مضارع فرح بتشديد الراء يفرح بضم اوله لزيادة تكرير العين
اي الراء في ماضيه وفي مضارع قاتل يقاتل بضم اوله لزيادة الالف
في ماضيه ويفتح اوله فيما سوى ذلك اي فيما سوى المضارع
الذي ماضيه رباعي بان كان ماضيه ثلاثيا نحو نصر فتقول

على
زيادة

في مضارعه ينصر بفتح اوله او خماسيا وذلك نحو انطلق فتقول
في مضارعه ينطلق بفتح اوله ايضا او سداسيا وذلك نحو استخرج
فتقول في مضارعه يستخرج بفتح اوله ايضا والاولى ان تجعل
هذه الاحرف علامة ثانية للمضارع ولا نسلم وجودها في
اول الفعل الماضي لانا نعني بها الهمزة التي للمتكلم وحده والنون
التي له مع غيره والياء التي للغائب المذكر او لجمع المونث الغائب
والتاء التي للمخاطب مطلقا او للغائبة او الغائبتين وفعل امر
وهو ما دل على طلب حدث مقترن بزمن الاستقبال ويعرف اي
يميز عن المضارع والماضي بدلالته وضعا على الطلب وقبوله
ياء المخاطبة وضعا نحو قومي واضربي فان كان منهما دالا على
الطلب وقبل ياء المخاطبة فلا بد فيه من مجموع الامرين حتى لو دلت
كلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهي اسم فعل كنزال او مصدر كضربا
زيدا او قبلت الياء ولم يدل على الطلب فهي مضارع كتقومين ولو
قال نحو قم واضرب لكان اولى لانه الذي يقبل الياء المخاطب ومنه
اي فعل الامر هات بكسر التاء الا اذا اتصل به ضمير جماعة المذكرين
فانه حينئذ يضم نحو هاتوا وكذا منه تعال بفتح اللام لا غير
على الصحيح على الاصح فيهما لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء
المخاطبة وهما مبنيان على حذف حرف العلة من اخرهما فالمحذوف
من هات الياء كما في ارم ومن تعال الالف كما في اخش فان امرت بهما

مونث

٨

مونثا كانا مبنيين على حذف النون نحو هاتي وتعالي بالياء
فيهما اذ بناء الامر على ما يجزم به مضارعه وذهب بعضهم الى ان
هات وتعال اسما فعلين للامر فهات ناول وتعال بمعنى اقبل
واما الحرف فهو كلمة دلت على معنى في غيرها فقط فعلامته التي
امتاز بها عن اخويه عدمية وهي انه ما لا يصلح معه دليل
الاسم اي واحد من علاماته ولا دليل الفعل اي واحد من علاماته
ايضا فترك العلامة له علامة ونظير ذلك كما قال ابن مالك
ج ح خ فعلامة الجيم نقطة من تحت وعلامة الخاء نقطة من فوق
وعلامة الحاء المهملة عدم النقطة قال بعضهم وانما لم تجعل
له علامة وجودية كقسيميه لانه في نفسه علامة فلو جعلت
له علامة لزم الدور او التسلسل فاذا عرضت عليك مثلا كلمة
وسئلت عنها اهي اسم او فعل او حرف فاعرض عليها علامات
الاسماء اولا فان قبلت شيئا منها فاسم والا فاعرض عليها علامات
الافعال فان قبلت شيئا منها ففعل والا فاحكم بحرفيتها اذ لا
مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء ثم الحرف ثلاثة اقسام
لانه ان لم يختص بالاسماء ولا بالافعال لم يعمل كهل وانما عملت
ما النافية مع انها لا تختص حملا لها على ليس وان اختص بالاسماء
عمل فيها الجر كمن وفي او الرفع والنصب كان واخواتها وانما
لم تعمل ال مع اختصاصها بالاسماء لتنزلها من مدخولها

منزلة الجزء ومن ثم تخطاها العامل وان اختص بالافعال عمل فيهما
الجزم كلما النافية ولما او النصب كان بحث بيان الاعراب والبناء
اللذين لا يخلو اخر الكلمة عن احدهما وبدا ببيان الاعراب لشرفه
وشرف محله فقال الاعراب وهو مصدر اعرب يجيء لغة لمعان منها
الابانة والتحسين والتغيير وهذا انسب بالمعنى الاصطلاحي المشار
اليه بقوله تغيير اواخر الكلم حقيقة او حكما والكلم هنا الاسم
المتمكن والفعل المضارع المجرد مما يوجب بناءه اذ لا يعرب من
الكلمات سواهما وتغيير اواخره هو صيرورتها مرفوعة او
منصوبة او غير ذلك بحسب ما يقتضيه العامل كما يرشد اليه
قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها اي على الكلم لفظا او
تقديرا بخلاف التغيير الحاصل في الاخر بغير عامل كتغيير دال قد
افلح بحركة النقل في قراءة ورش وكالتغيير الحاصل بحركة الاتباع
او التخلص من التقاء الساكنين فانه لا يسمى اعرابا لانه ناشئ
عن غير عامل والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الاواخر
واحدا بعد واحد والعوامل جمع عامل وهو ما اوجب
كون اخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع او نصب او جر
او جزم ثم التغيير المذكور يكون في اخر الاسم المتمكن والفعل
المضارع لفظا او تقديرا فالاقسام اربعة لفظي وتقديري
في الاسم ومثل ذلك في الفعل فاللفظي ما يظهر في اخر الكلمة كما في

اخر زيد

اخر زيد نحو جاء زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واخر يضرب
في نحو زيد يضرب ولن يضرب ولم يضرب والتقديري ما لا
يظهر في الاخر بل يفرض وينوى كالمنوي في اخر الفتى من نحو جاء
الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى واخر يخشى في نحو زيد يخشى
واخر يكن في نحو لم يكن الذين كفروا واو للتقسيم وليس دخولها
في الحد مما يفسده وانما يفسده اذا كان المراد بها الشك ثم الحد
الذي ذكره ظاهر في ان الاعراب معنوي وعليه كثيرون ويتضح
عليه ان يقال للرفع مثلا علامات وقيل انه لفظي واختاره ابن
مالك ونسبه الى المحققين وعليه فيقال في حده فالاعراب ما
اختلف به اخر الكلمة قال المرادي رحمه الله وهو اقرب للصواب
لقول المحققين انواعه رفع الى اخره كما ياتي ولان الاحتياج الى
الاعراب انما هو لتمييز المعاني والتمييز انما يكون بالاثر لا بالتغيير
واما الاضافة في قولهم حركات الاعراب وعلاماته فمن اضافة
العام الى الخاص كخاتم فضة واقسامه اي انواع الاعراب اربعة
لا زائد عليها رفع بحركة او حرف ونصب بذلك او حذف
وخفض بحركة او حرف وجزم بسكون او حذف وجعل
هذه الاربعة انواعا للاعراب انسب لمن جعله لفظيا وانما
كانت اربعة لانه اما سكون وهو واحد او حركة وهي
ثلاثة وقدم الرفع لان الكلام لا يستغنى عنه ولان المعرب

به مقدم على المعرب بالنصب ثم النصب لان عامله قد يكون
فعلا والفعل له العمل بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة للمجرور
ثم الخفض لاختصاصه بالاشرف فللاسماء المتمكنة وهي
السالمة من شبه الحرف المقتضي للبناء من ذلك اي من تلك الاربعة
الرفع لفظا او تقديرا والنصب كذلك والخفض كذلك ولا جزم
فيها اي في الاسماء وللافعال المضارعة العارية مما يوجب بناء
ها من ذلك الرفع لفظا او تقديرا والنصب كذلك والجزم
كذلك ولا خفض فيها اي في الافعال وانما اختص الخفض بالاسم
والجزم بالفعل قصدا للتعادل لان الاسم خفيف اذ مدلوله
بسيط والفعل ثقيل اذ مدلوله مركب من الحدث والزمان
والسكون اخف من الحركة فاعطي الخفيف الثقيل والثقيل الخفيف
لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة ويعادل ثقل الفعل خفة السكون
وقد افهم كلامه ان هذه الاربعة بالنسبة لمحالها ثلاثة اقسام
ما هو مشترك بين الاسماء والافعال وهو الرفع والنصب وما
هو خاص بالاسماء وهو الخفض وما هو خاص بالفعل وهو الجزم
فيحصل للكلم من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب وهو البناء صنفي المعرب
وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت و
اصطلاحا ضد الاعراب وهو لزوم اخر الكلمة حالا واحدا لفظا
او تقديرا حركة او حرفا او سكونا او حذفا لغير عامل وهذه

التعريف

التعريف بناء على القول بان البناء معنوي ومناسب لمن جعل
الاعراب معنويا كالمولوي وانواعه المعبر عنها ايضا بالالقاب
اربعة ضم كحيث وفتح كاين وكسر كامس وسكون كهم وتسمى
وقفا وكما تكون الكلمة مبنية على الحركة تكون مبنية على الحرف
كما سياتي في النداء والفرق بين هذه وبين اقسام الاعراب
ان تلك تختلف باختلاف العوامل بخلاف هذه ولهذا عبر عن
هذه بما يدل على اللزوم وعن تلك بما يدل على الانتقال والكلم
بعد التركيب ضربان لانه اما ان يختلف اخره بسبب العوامل او
لا فالاول معرب وهو الاصل لان الاعراب اصل في الاسماء لاعـ
لاعتوار معان مختلفة عليها بصيغة واحدة لا يميزها الا
الاعراب ولهذا قدمه وهو ما تغير اخره بان يتصف الحرف
الذي هو اخر المعرب بصفة اخرى حقيقة او حكما ان كان اعرابه
بالحركات او بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما ان كان
اعرابه بالحروف ولا بد في هذا التغير ان يكون بسبب اختلاف
العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما
يعمل البعض الاخر ثم التغير المذكور اما ان يكون تغيرا لفظا
وذلك كزيد وعمرو فان كلا منهما اذا ركبت مع عامله يتغير
اخره لفظا كما في نحو جاء زيد وعمرو ورايت زيدا وعمرا
ومررت بزيد وعمرو واما تغيرا تقديرا وذلك نحو

موسى والفتى مما يتعذر ظهور الاعراب في اخره فان كلا منهما
اذا تركب مع عامله يفرض وينوي ان اخره قد تغير في المعنى وان
لم يوجد تغير في اللفظ لمانع يمنع من ظهوره لفظا والثاني مبني
اصله مبنوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وهو الفرع لجريانه على خلاف
الاصل ومن ثم لا يبنى الا اذا اشبه الحرف في الوضع او المعنى
او الاستعمال قيل او شابه مبني الاصل ويكفي في بناء الاسم شبهه
بالحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلا بد من شبهه
بالفعل من وجهين وهو بخلاف المعرب اي ما لا تغير اخره بسبب
العوامل الداخلة عليه اي لا يتاثر اخره باختلاف العوامل بل يلزم
طريقة واحدة لان البناء ضد الاعراب فهما متقابلان تقابل
الضدين وتقسيم الاسم الى معرب ومبني هو من تقسيم الشيء الى ما هو
اخص منه مطلقا لا من تقسيم الشيء الى ما هو اعم منه كما توهمه
بعضهم اذ التقسيم ضم مختص الى مشترك فوجب كون القسم اخص
مطلقا من المقسم كالمضمرات متصلها ومنفصلها فانها مبنية
لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى من المعاني التي تؤدى بالحروف
وهو التكلم والخطاب والغيبة وقيل في الوضع لان اكثرها على حرف
او حرفين وحمل باقيها عليه واسماء الشرط واسماء الاستفهام
كمن وما واين وايان فانها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها

معنى

11

معنى الحرف الذي هو الاستفهام والشرط وقد وضع لكل منهما
حرف يؤدي به نعم يستثنى مما ذكر اي فانها معربة لضعف الشبه
فيها بما عارضه من مجيئها غالبا ملازمة للاضافة التي هي من
خواص الاسماء واسماء الاشارة كذا وذي وثم وهؤلاء فانها بنيت
لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة وان لم
تضع العرب له حرفا يؤدي به كما وضعوا للتمني والترجي و
اسماء الافعال كصه وامين وايه وهيهات فانها بنيت لشبهها
بالحرف في الاستعمال فانها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها عامل
يؤثر فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا فانهما ينوبان عن التمني
والترجي ولا يدخل عليهما عامل يؤثر فيهما واسماء الموصولات
كالذي والتي والذين واللتي فانها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال
ايضا لانها مفتقرة افتقارا متأصلا الى ما يتم به معناها وهو الصلة
فاشبهت الحروف في افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها و
يستثنى من اطلاقه اي الموصولة فانها معربة الا اذا اضيفت و
كان صدر صلتها ضميرا محذوفا ثم ان المبني ينقسم الى اربعة اقسام
كما يستفاد من قوله فمنه ما يبنى على السكون نحو كم استفهامية كانت
او خبرية وقدمه لاصالته ومنه ما يبنى على الفتح كاين هو اسم
استفهام يسال به عن المكان ومنه ما يبنى على الكسر كامس هو اسم
لليوم الذي قبل يومك ومنه ما يبنى على الضم كحيث ظرف مكان

هو

ويفتح للخفة ويكسر على اصل التقاء الساكنين ويقال حوث وحاث
بتثليث الثاء فيهما ايضا فهذه تسع لغات والاصل في الكلم
الكلم المبني بل وفي غيره ايضا ان يبني على السكون لخفته واستصحابا
للاصل الذي هو عدم الحركة فلا يعدل عنه الى الحركة الا لسبب يقتضي
العدول وحينئذ فاذا جاء لشيء مما لا اصل فيه البناء مبنيا فلا
يسال ايضا عن سبب بنائه لمجيئه على اصله ثم ان جاء مبنيا على
السكون فلا يسال ايضا عن سبب بنائه عليه كذلك او على
حركة سئل عنه سؤالان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا
وان جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه
سؤال واحد لم بني او على حركة سئل عنه ثلاثة اسئلة لم بني
ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا والفعل ايضا ضربان
ضرب مبني وهو الاصل لان البناء اصل في الافعال لانها لا تتوقف
هامعاني مختلفة تفتقر في تمييزها الى اعراب لاختلاف صيغها تابعة
باختلاف معانيها وان حصل لبس في بعض المواضع بقبولها
بصيغة واحدة لمعاني مختلفة كما في نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن فيمكن ازالته باظهار الناصب او الجازم وضرب معرب
لشبهه بالاسم وهو الفرع لجريانه على خلاف اصله وسياتي و
المبني من الافعال نوعان احدهما الفعل الماضي وقدمه للاتفاق
على بنائه وبناؤه على الفتح ثلاثيا كان او رباعيا مجردا كان او

مزيدا فيه

صح تختلف

وتقول لا تاكل السمك وتشرب
اللبن فتنصب تشرب اذ قصدت
النهي عن الجمع بينهما وبمعنى
وتجزم ان قصدت النهي
عن كل واحد منهما اي لا تاكل
السمك ولا تشرب اللبن وترفع
ان نهيت عن الاول واجب
الثاني اي لا تاكل السمك ولك
شرب مطول

مزيدا فيه كضرب ودحرج وانطلق واستخرج وضربك وضربا و
اما نحو رمي وعفا فسكون اخرهما عارض والفتحة مقدرة عليه و
الاصل رمي وعفو قلبت الياء والواو الفين لتحركهما وانفتاح ما
قبلهما وكان القياس ان يبني على السكون لانه الاصل في البناء و
لكنه لما شابه اسم الفاعل بوقوعه موقعه كزيد ضرب وضارب
بني على الحركة وكانت طلبا للتخفيف الا اذا اتصل به واو الجماعة وفتحه
فيضم اخره نحو ضربوا للمناسبة لا ضم بناء كما هو ظاهر عبارته
واما نحو اشتروا ودعوا فالاصل اشتريوا بياء مضمونة ودعووا
بواوين اولاهما مضمونة ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما
فقلبتا الفين ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين او اتصل به ضمير رفع
متحرك فيسكن اخره تسكين بناء نحو ضربت بتثليث التاء وضربنا بالكاف
النا والنسوة ضربن وجزم في التوضيح بان السكون فيه عارض
كالضم فيما قبله وبني على السكون لانه الاصل في البناء ولا ستثقال
توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل بمنزلة
جزء الفعل وخرج بضمير الرفع ضمير النصب كضربك وبالمتحرك ضمير
الرفع الساكن ففي هاتين الحالتين يبني على الفتح الذي هو الاصل
فيه كما اذا تجرد كما اشرنا الى ذلك فيما مر والنوع الثاني فعل
الامر مبني على الاخر وبناؤه على السكون اذا كان صحيح الاخر نحو
اضرب او اتصل به ضمير النسوة نحو اخشين واضربن يا هندات

الا اذا اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير المؤنثة المخاطبة
فعلى حذف النون يكون بناؤه سواء كان صحيح الاخر نحو اضربا و
اضربوا واضربي ام معتلا نحو اغزوا واغزوا واغزي فهذه الامثلة
الستة مبنية على حذف النون كما ان مضارعها يجزم بحذفها ولو اخر
هذه الاستثناء عما بعده لكان اولى والمعتل منه وهو ما اخره واو
او الف او ياء ولم يتصل به ما تقدم فعلى حذف حرف العلة يكون بناؤه
نحو اخش واغز وارم فاخش مبني على حذف الالف واغز على حذف
الواو وارم على حذف الياء والمعرب من الافعال الفعل المضارع على
خلاف الاصل فيرفع بحركة او حرف وينصب بحركة او حذف حرف و
يجزم بحذف حركة او حرف لكن بشرط ان لا يتصل به نون الاناث
والنون التوكيد المباشرة اي المتصلة به من غير حاجز لا لفظا ولا
تقديرا ثقيلة كانت او خفيفة نحو يضرب مما هو صحيح الاخر فانه
يرفع بضمة ظاهرة ونحو يخشى مما هو معتل الاخر فانه يرفع بضمة
مقدرة فان اتصلت به نون الاناث بني معها على الاصح على السكون
وذلك نحو والوالدات يرضعن فالوالدات مبتدأ ويرضعن
فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون وهي في محل رفع
على الفاعلية والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع على انها خبر المبتدأ
وبني الفعل معها لانه انما اعرب لشبهه بالاسم فلما اتصلت به
النون التي لا تتصل الا بالفعل رجح جانب الفعلية فرد الى ما هو

اصل الفعل

اصل الفعل وهو البناء وبني على السكون لانه الاصل في البناء وحملا
له على الماضي المتصل بها وان اتصلت به نون التوكيد المباشرة له
لفظا او تقديرا بني معها على الاصح على الفتح ثقيلة كانت نحو ليسجنن
او خفيفة نحو وليكونن لتركبه معها تركيب خمسة عشر ولهذا لو
فصل بينهما فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء
وبني على الفتح لخفته فان انتفا [illegible] اعرب نحو لتبلون ولا يصدنك
وانما اعرب المضارع على خلاف الاصل لمشابهته للاسم في ان كلا
منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة
واحدة لكن لما كانت المعاني المتواردة على الاسم لا يميزها الا الاعراب
وعلى المضارع يمكن تمييزها بغيره ايضا كالظاهر الناصب والجازم
جعل الاعراب اصلا في الاسم وفرعا في المضارع واما الحروف فمبنية
كلها احادية كانت او ثنائية او ثلاثية او رباعية او خماسية
ولا تزيد على ذلك اذ ليس فيها مقتض للاعراب فانها لا تتصرف و
تتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج معه الى الاعراب ثم
منها ما هو مبني على السكون كهل وبل وعلى الفتح كلعل وليت
وعلى الكسر كلام الجر وبائه وعلى الضم كمنذ في لغة من جر بها
باب معرفة علامات الاعراب اقسام اصالة ونيابة العلامات
هي الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها كما سياتي ذلك و
قدم علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه فقال للرفع وهو

ما يحدثه عامله سواء كان عامله لفظيا او معنويا وهذا هو القسم
الاول من اقسام الاعراب اربع علامات احدها الضمة وهي الاصل
ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها ولما كانت اصلا
لغيرها لان الاعراب بالحركات اصل للاعراب بالحروف ولهذا قدمها
والثلاث الاخر الواو والالف والنون وهي فرع لان كل علامة منها
نائبة عن الضم اما الواو فلكونها متولدة منها عند الاشباع اقيمت
مقامها والالف اختها لانهما من حروف المد واللين فلقامة مقام الضمة
حملا على اختها والنون تقارب الواو في المخرج ولهذا تدغم فيها فاقيمت
ايضا مقام الضمة ولكل منها مواضع تختص بها اشار اليها مبتديا
بالاصل بقوله فاما الضمة فتكون علامة للرفع اصالة في اربعة
مواضع لا زايد عليها الاول في الاسم المفرد وهو ما دخله الصرف
الذي هو التنوين الدال على الامكنية وجر بالكسرة او غير منصرف
وهو ما كان بخلافه فالاول نحو قال الله فالاسم الكريم مرفوع على
الفاعلية وعلامة رفعه الضم في اخره والثاني واذ قال ابراهيم
فابراهيم غير منصرف للعلمية والعجمية مرفوع على الفاعلية وعلامة
رفعه الضمة في اخره ولا فرق في رفعه بالضمة بين ان يكون ظاهرا
فيه الاعراب كما مر او مقدرا كما في نحو واذ قال موسى فموسى مرفوع
على الفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الالف منع من ظهورها
التعذر اذ الالف لا تقبل الحركة لذاتها والموضع الثاني جمع التكسير

وهو

وهو ما تغير فيه بناء مفرده تحقيقا او تقديرا بزيادة او نقص
او تبديل منصرفا كان او غير منصرف فالاول نحو قال اصحاب موسى
فاصحاب جمع تكسير مفرده صحب مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه
الضمة في اخره وموسى مضاف اليه وعلامة جره الفتحة والثاني نحو
ومساكن ترضونها فمساكن جمع تكسير مفرده مسكن غير منصرف للجمعية
المكررة مرفوع بالعطف على اباؤكم الذي هو اسم كان وجملة ترضونها
في محل رفع على انها نعت له ولا فرق في رفعه بالضمة ايضا بين ان يكون
الاعراب فيه ظاهرا كما مر او مقدرا كما في نحو ومن اياته الجواري
فالجواري جمع تكسير مفرده جارية مرفوع على انه مبتدا وعلامة
رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه منقوص
ومن اياته جار ومجرور في محل رفع على انه خبر مقدم والموضع الثالث
في جمع المونث السالم وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما
او صفة ولو عبر بالجمع بالالف والتاء لكان اولى كما سياتي وفي ما
حمل عليه مما هو اسم جمع او جمع مسمى به فالاول نحو اذا جاءك المومنات
فالمومنات فاعل جاء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وهو
جمع مونث سالم ولا يقدح فيه سقوط التاء لانها كلمة جيء بها
للدلالة على التانيث وليست الطاء والثاني نحو واولات الاحمال فاولات
اسم جمع لا واحد له من لفظه مرفوع على الابتداء والاحمال
مضاف اليه وخبر الجملة الاسمية من قوله اجلهن ان يضعن

حملهم والموضع الرابع في الفعل المضارع سواء كان صحيح الاخر ام معتلة
الذي لم يتصل باخره شيء مما يوجب بناؤه او ينقل اعرابه ورفعه
بالضمة يكون تارة لفظا وتارة تقديرا فالاول نحو نرفع درجات
من نشاء فنرفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم و
علامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا و
درجات مفعول له ومن نشاء اسم موصول في محل جر بالاضافة
وجملة نشاء من الفعل والفاعل صلة الموصول فلا محل لها من الاعراب و
الثاني نحو والله يدعو الي دار السلام فالاسم الكريم مرفوع علي الابتداء
ويدعو فعل مضارع معتل الاخر مرفوع بضمة مقدرة علي الواو ومنع
من ظهورها الاستثقال وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا والي دار السلام جار
ومجرور ومضاف اليه متعلق بالفعل والجملة الفعلية في محل رفع علي الخبرية
ومثل ذلك والله يقضي بالحق ان في ذلك لعبرة لمن يخشي فيقضي و
يخشي كل منهما فعل مضارع معتل الاخر وعلامة رفعه ضمة مقدرة
في الاخر منع من ظهورها في الاول الاستثقال وفي الثاني التعذر وقيد
الفعل بعدم اتصال شيء به لانه لو اتصل به نون التوكيد المباشرة
او الاناث كان مبنيا او اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير المؤنثة
المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما ستعرفه وهذا هو
الذي عناه المؤلف بالشيء ولما فرغ من مواضع الضمة اشار الي
مواضع ما ناب عنها من الاحرف فقال واما الواو فتكون علامة

للرفع

للرفع نيابة عن الضمة في موضعين لا ثالث لهما الاول في جمع المذكر
السالم وهو ما دل علي اكثر من اثنين مع سلامة بناء وحده سواء كان وجد
علما او صفة وفي ما حمل عليه مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في الجمع
المذكور فالاول نحو يومئذ يفرح المؤمنون فالمؤمنون جمع مؤمن وقد
سلم فيه بناؤه وهو فاعل يفرح وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة
لانه جمع مذكر السالم فالظرف متعلق بالفعل واذ مضاف اليه والتنوين
فيه عوض عن الجملة المحذوفة ومثله فرح المخلفون بمقعدهم وجاء
المعذرون من الاعراب والثاني نحو ان يكن منكم عشرون صابرون
فعشرون محمول علي جمع المذكر السالم اذ لا واحد له ومثله ثلاثون و
اربعون الي تسعين بادخال الغاية وهو مرفوع بيكن علي انه اسمها
وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة وصابرون صفة له ومنكم جار
ومجرور في محل رفع علي انه خبر مقدم ليكن والموضع الثاني في الاسماء نصب بدل
الستة المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم وهو ابوك واخوك وحموك
بكسر الكاف ولو قال وحموها كان اولي لان الحم قريب زوج المراة وفوك
ما يوجد وهنوك وذو مال اي صاحبه فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة
بالشروط الاتية نحو قال ابوهم فابوهم فاعل قال ومضاف اليه وعلامة
رفعه الواو لانه من الاسماء الستة ونحو ليوسف واخوه احب الي
ابينا يوسف مبتداء واخوه معطوف عليه وهو مرفوع لان
المعطوف علي المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو لانه من الاسماء

السنة واحد

المؤلف بما انه وهو الخبر على ابيها جار ومجرور متعلق به ولو صرح المؤ
لف باسم ربي قدرناه لكان اولى ونحو جاء حموك فحموك فاعل جاء وعلامة
رفعه الواو وهذا فوك وهنوك فهذا اسم اشارة في محل رفع على انه
مبتدأ وفوك خبره مرفوع وعلامة رفعه الواو وهنوك معطوف
عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع وانه لذو علم ان حرف التوكيد
تنصب الاسم وترفع الخبر والضمير المتصل بها في محل نصب على انه اسمها
ولذو علم خبرها ومضاف اليه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو
واللام لام الابتداء واما الالف فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة
في المثنى وهو ما دل على اثنين واغنى عن متعاطفين من لفظه مذكرا
كان او مؤنثا معرفة كان نكرة وعدل عن عبارة الاصل لما فيها من
التجوز في ما حمل عليه مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في المثنى فالاول
نحو قال رجلان فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الالف لانه مثنى
والثاني نحو ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا ان
حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر وعدة الشهور اسمها وعند الله
ظرف متعلق بالاسم واثنا عشر خبر ان وهو مرفوع وعلامة رفعه
الالف نيابة عن الضمة حملا له على المثنى اذ لا مفرد له وشهرا تمييز
فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا فاثنتا عشرة مرفوع بانفجرت
على الفاعلية وعلامة رفعه الالف لانه مما حمل على المثنى اذ لا واحد
له ايضا وعينا تمييز واما النون فتكون علامة للرفع نيابة

عن الضمة

عن الضمة في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية سواء كان حاضرا
او غائبا فالاول نحو انتما تقومان والثاني نحو والنجم والشجر
يسجدان فتقومان ويسجدان كل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده
عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد اتصل
به ضمير تثنية وهي الالف وهو مع فاعله في محل رفع خبر عن المبتدأ
او اتصل به ضمير جمع حاضرا كان او غائبا فالاول نحو اتبنون
بكل ريع آية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون
فتبنون فعل مضارع خال من الناصب والجازم فهو مرفوع وعلامة
رفعه ثبوت النون لانه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو وكذا
ما بعده من الافعال والثاني نحو الذين يؤمنون بالغيب
فيؤمنون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون
لانه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو وهو مع فاعله جملة
فعلية لا محل لها من الاعراب لانها صلة الموصول وهو الذين
والموصول في محل جر صفة لما قبله او بدل منه وبالغيب متعلق
بيؤمنون او اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قالوا
اتعجبين من امر الله فتعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده عن
الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله بضمير
المؤنثة المخاطبة وهو الياء ومن امر الله متعلق به ولما انتهى
الكلام على علامات القسم الاول من اقسام الاعراب وهو الرفع اخ

مما يوجب بناءها او ينتقل اعرابه كما تقدم في علامات الرفع و
يكون نصبه بفتحة ظاهرة او مقدرة فالاول نحو لن ينال الله لحومها
ولا دماؤها لن حرف نفي ونصب وينال فعل مضارع منصوب بلن
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره والاسم الكريم منصوب على
التعظيم ولحومها فاعل مؤخر ولا دماؤها معطوف عليه والثاني
في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو لن تراني فترى فعل مضارع
منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف منع من ظهورها
التعذر ولم يمثل له المؤلف رحمه الله تعالى ولما فرغ من مواضع الفتحة
اشار الى مواضع ما ناب عنها بقوله واما الالف فتكون علامة
للنصب نيابة عن الفتحة في الاسماء الستة المتقدمة في علامات الرفع
نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ما حرف نفي وكان فعل ماضي
ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ومحمد اسمها وابا احد منصوب
بالالف خبرها لانه من الاسماء الستة ومن رجالكم متعلق
بمحذوف صفة لاحد ونحو ونحفظ اخانا فنحفظ فعل و
فاعل واخانا منصوب بالالف على انه مفعول لانه من الاسماء
الستة ومثله نحو ارجعوا الى ابيكم فقولوا يا ابانا وتقول رايت
حماك بكسر الكاف وهناك رايت فعل وفاعل وحماك منصوب بالالف
على انه مفعول وكذا هناك لانه معطوف عليه وقال تعالى وان
كان ذا مال كان فعل ماضي ناقص واسمها مستتر فيها وذا مال

خبرها

خبرها منصوب بالالف لانه من الاسماء الستة واما الكسرة فتكون
علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الجمع المؤنث السالم والمراد
به ما جمع بالف وتاء مزيدتين سواء كان جمعا لمؤنث ام لمذكر سالما كان
ام ذا تغيير لو عبر به لكان اولى وفي ما حمل عليه فالاول نحو خلق الله
السموات خلق فعل ماض والاسم الكريم فاعل والسموات منصوب
بالكسرة على انه مفعول به دون تطويل حملا للنصب على الجر قياسا على اصله
وهو جمع المذكر السالم لئلا يكون للفرع زيادة مزية على اصله و
مثله نحو ان الحسنات يذهبن السيئات والثاني نحو وان كن اولات
حمل واولات خبر كن وهو منصوب بالكسرة واسمها النون المدغم
فيها نون كن واصل كن كون بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم
العين لاسناده الى ضمير رفع فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت
منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء
الساكنين واما الياء فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في
موضعين لا ثالث لهما الاول في المثنى المتقدم ذكره في علامات الرفع و
في ما حمل عليه مثال المثنى نحو ربنا واجعلنا مسلمين لك اجعلنا
فعل وفاعل ونا مفعول اول ومسلمين مفعول ثان وهو منصوب
وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها حملا للنصب
على الجر لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه ومثال ما
حمل عليه نحو اذ ارسلنا اليهم اثنين ارسلنا فعل وفاعل واليهم

اصالة ونيابة اخذ يتكلم على علامات القسم الثاني من اقسام
الاعراب وهو النصب اصالة ونيابة فقال وللنصب وهو ما يحدثه
عامله سواء كان فعلا او اسما او حرفا خمس علامات احدها الفتحة
وهي الاصل كما مر ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها و
من ثم قدمها والاربعة الباقية هي الالف والكسرة والياء وحذف
النون وهي فرع عن الفتحة لان كل علامة منها نائبة عن الفتحة
اما الالف فانها تنشا عنها فقامت مقامها والياء اخت الالف فقامت
مقام الفتحة كاختها والكسرة اصل الياء فاقاموها مقام الفتحة حملا
على فرعها وحذف النون اقيم مقام الفتحة لانه لما كان ثبوتها علامة
للرفع لم يبق الا ان يكون حذفها علامة للنصب واما مواضعها
فاشار اليها مبتديا بالاصل بقوله فاما الفتحة فتكون علامة
للنصب في ثلاثة مواضع لا زائد عليها الاول ان تكون علامة للنصب
في الاسم المفرد المتقدم ذكره منصرفا كان او غير منصرف فالاول
نحو واتقوا الله فاتقوا فعل وفاعل والاسم الكريم منصوب على
التعظيم وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ومثله والله يسمع
تحاوركما ان الله سميع بصير والثاني ووهبنا له اسحاق و
يعقوب فوهبنا فعل وفاعل وله جار ومجرور متعلق به واسحاق
منصوب لانه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره و
لم ينون لانه غير منصرف للعلمية والعجمة وكذلك يعقوب منصوب

لانه

لانه معطوف على اسحق فتكون الفتحة علامة للنصب فيه ظاهرة
كما مر او مقدرة كما في نحو واذ واعدنا موسى فواعدنا فعل و
فاعل وموسى منصوب لانه مفعول به وعلامة نصبه فتحة
مقدرة في الالف منع من ظهورها تعذر تحريك الالف ومثله واذ
اتينا موسى الكتاب والموضع الثاني ان تكون الفتحة علامة للنصب
في جمع التكسير المتقدم ذكره منصرفا كان او غير منصرف فالاول نحو
وترى الجبال ترى فعل وفاعل والجبال منصوب على انه مفعول به
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير منصرف والثاني
وعدكم الله مغانم كثيرة وعد فعل ماض والضمير المتصل به
منصوب المحل لانه مفعول اول والاسم الكريم فاعل ومغانم مفعول
ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو
جمع تكسير لمغنم غير المنصرف للجمعية المتكررة ولا فرق في نصبه
بالفتحة بين ان يكون الاعراب ظاهرا فيه كما مر او مقدرا كما في نحو
وانكحوا الايامى فانكحوا فعل وفاعل والايامى منصوب بانكحوا
على انه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف منع من
ظهورها التعذر لانه مقصور وهو جمع تكسير لايم وهي
الفتحة — من ليس لها زوج بكرا كانت او ثيبا والموضع الثالث ان تكون
علامة للنصب في الفعل المضارع سواء كان صحيح الآخر ام معتلة
اذا دخل عليه ناصب من نواصب الفعل ولم يتصل مع ذلك باخره شيء

الثالث في بسم الله الرحمن الرحيم فالاسم مجرور بالباء والله مجرور بالمضاف
والرحمن والرحيم مجروران بالتبعية وعلامة خفض الجميع كسرة ظاهرة
في الاخر ولا فرق في خفضه بالكسرة بين ان يكون الاعراب فيه ظاهرا كما مر
او مقدرا نحو اولئك على هدى فاولئك اسم الاشارة في محل رفع على
الابتداء وهدى مجرور بعلى وعلامة خفضه كسرة مقدرة في الالف
لم تظهر تعذرا وهو في محل رفع خبر المبتدا ومثله نحو عندها
جنة الماوى ونحو وهو بالافق الاعلى والموضع الثاني ان تكون
الكسرة علامة للخفض في جمع التكسير المتقدم بيانه المنصرف مذكرا كان
او مؤنثا نحو للرجال نصيب مما اكتسبوا فنصيب مبتدا مؤخر وللرجال
خبر مقدم وهو جمع تكسير منصرف مخفوض بالحرف وعلامة خفضه
كسرة ظاهرة في اخره وقيد المؤلف المفرد والجمع بكونهما منصرفين لاخراج
غير المنصرف منهما لان خفضه بالفتحة كما سياتي والموضع الثالث ان
تكون الكسرة علامة للخفض في جمع المؤنث السالم المتقدم بيانه و
لا يكون الا منصرفا وفي ما حمل عليه مثال الاول نحو المحصنات من المؤمنات
ونحو قل للمؤمنات قل فعل وفاعل والمؤمنات جمع مؤمنة مجرور
بالحرف وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره ومثال الثاني مررت باولات
الاحمال مررت فعل وفاعل وباولات الاحمال جار ومجرور ومضاف اليه
وعلامة خفض اولات كسرة ظاهرة في اخره حملا له على الجمع اذ لا واحد
له من لفظه واما الياء فتكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في

المحصنا حرايو

ثلاثة

ثلاثة مواضع لا رابع لها الاول ان يكون علامة للخفض في الاسماء
الستة التي تقدم ذكرها سواء كانت مخفوضة بالحرف ام بغيره نحو
ارجعوا الى ابيكم ونحو يخل لكم وجه ابيكم فارجعوا فعل وفاعل و
ابيكم مجرور في الاول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة جره الياء لانه
من الاسماء الستة ونحو كما امنتكم على اخيه ونحو اخذ براس اخيه
فاخيه مجرور في الاول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة خفضه
الياء لما مر وهو في الاول متعلق بالفعل الواقع صلة لما المصدرية
وتقول مررت بحميك بكسر الكاف وفيك وهنيك مررت فعل وفاعل
وحميك مجرور بالباء وعلامة جره الياء لما مر وكذا ما بعده لانه
معطوف عليه وقال الله تعالى عند ذي العرش مكين فذي مجرور
بالمضاف وهو عند وقال تعالى والجار ذي القربى فذي صفة لما
قبله وعلامة جره الياء لما مر والقربى مضاف اليه في الثاني والعرش
في الاول والموضع الثاني ان تكون علامة للخفض في المثنى المتقدم
بيانه سواء كان مخفوضا بالحرف ام بغيره وفي ما حمل عليه مثال الاول
نحو قد كان لكم اية في فئتين ففئتين مجرور بالحرف وعلامة جره الياء
لانه مثنى ونحو حتى ابلغ مجمع البحرين فالبحرين مجرور بالمضاف
الذي هو مفعول ابلغ وعلامة خفضه الياء لانه مثنى ومثال الثاني
مررت باثنين رجلين وباثنتين امرأتين فاثنين مجرور بالباء و
علامة جره الياء حملا له على المثنى واثنتين عطف عليه والموضع

متعلق به واثنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء
حملا له على المثنى كما مر ونحو ربنا امتنا اثنتين ربنا منادى مضاف حذف
منه حرف النداء وامتنا فعل وفاعل ومفعول واثنتين منصوب نعت
لمصدر محذوف وحذف موصوفه واقيم هو مقامه وعلامة نصبه
الياء حملا له على المثنى لما مر والموضع الثاني في الجمع المذكر السالم المتقدم ذكره
ايضا ثم وفيما حمل عليه مثال اول نحو ننجي المومنين ننجي فعل و
فاعل والمومنين جمع مومن منصوب على انه مفعول به وعلامة
نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها حملا للنصب على الجر كا
لمثنى كما مر ومثله نحو ان المتقين في جنات ونهر ومثال الثاني و
وعدنا موسى ثلاثين ليلة وعدنا فعل وفاعل وموسى مفعول
اول وثلاثين مفعول ثان على حذف المضاف اي انقضاء ثلاثين وعلامة
النصب الياء حملا له على الجمع اذ لا مفرد له وليلة تمييز واما حذف
النون فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الافعال المضارعة
التي رفعها بثبوت النون اذا دخل عليها ناصب ويعبر عنها با
لامثلة الخمسة كما سياتي نحو الا ان تكونا ملكين او تكونا من الخالدين
فان حرف مصدري ونصب وتكونا فعل مضارع منصوب بان وعلامة
نصبه حذف النون لانه من الامثلة الخمسة والضمير المتصل به في
محل رفع على انه الاسم وملكين هو الخبر ومثله نحو فلا جناح عليهما
عليهما ان يصلحا ونحو وان تصوموا خير لكم فان حرف مصدري

ونصب

ونصب وتصوموا فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه حذف
النون كما مر وان والفعل في تاويل مصدر على انه مبتدا وخبره خير
لكم ومثله نحو ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ونحو
الم احسب الناس ان يتركوا لن تقومي فلن حرف نفي ونصب و
تقومي فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون
لما مر وفي الحديث الشريف لن ترجعي الى رفاعة ولما فرغ من علامات
القسم الثاني من اقسام الاعراب وهو النصب اخذ يتكلم على علامات
الخفض الذي هو القسم الثالث من اقسام الاعراب اصالة ونيابة فقال
والخفض المتقدم بيانه في علامات الاسم ثلاث علامات اصالة و
نيابة لا زائد عليها احدها الكسرة وهي الاصل في بابها كما مر ولهذا
قدمها والعلامتان الباقيتان هما الياء والفتحة وهما فرعان لانهما
نائبتان عن الكسرة اما الياء فلانها تنشا عنها فقامت مقامها و
اما الفتحة فلان الكسرة نابت عنها فيما جمع بالف وتاء فتقاصصتا و
لكل منهما مواضع تخصها وبدا بالاصل فقال فاما الكسرة فتكون
علامة للخفض اصالة في ثلاثة مواضع لا زائد عليها الاول
ان تكون علامة للخفض في الاسم المفرد المتقدم بيانه المنصرف وهو
ما دخله التنوين على ما مر سواء كان الخفض بالحرف نحو الذين يؤمنون
بالغيب او بالمضاف نحو هديا بالغ الكعبة او بالتبعية على راي
الاخفش والسهيلي نحو وتوكل على العزيز الرحيم وقد اجتمعت

الثالث ان تكون علامة للخفض في جمع المذكر السالم المتقدم بيانه
اسماكان او صفة مخفوضا بالحرف او بغيره وفي ماحمل عليه مثال الاول
نحو قل للمومنين وسلام على المرسلين فالمومنين والمرسلين مجروران
بالحرف الاول باللام والثاني بعلى وعلامة جر كل منهما الياء لانه جمع مذكر
سالم فيه بناء مفرده ومنه نحو وما كنت متخذ المضلين عضدا و
نحو الا ان تأتيهم سنة الاولين فالمضلين جمع مضل والاولين جمع اول
وهما مجروران بالمضاف وعلامة الجر في كل منهما الياء ومثال الثاني نحو
فاطعام ستين مسكينا فستين مخفوض باضافة المبتدا اليه وعلامة
خفضه الياء حملا له على الجمع اذ لا مفرد له ومسكينا تمييز وخبر المبتدا
محذوف ومنه نحو سلام على نوح في العالمين والحمد لله رب العالمين
فالعالمين مجرور في الاول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة جره الياء
حملا له على الجمع لما مر واما الفتحة فتكون علامة للخفض نيابة عن
الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف سواء كان مخفوضا بحرف ام بغيره حملا
للخفض على النصب مفردا كان ذلك الاسم الذي لا ينصرف نحو واوحينا
الى ابراهيم واسمعيل واوحينا فعل وفاعل والى ابراهيم جار ومجرور
واسماعيل معطوف عليه وكل منهما اسم مفرد مجرور وعلامة
جره فتحة ظاهرة في اخره لانه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة ونحو
فحيوا باحسن منها فحيوا فعل وفاعل واحسن مجرور بالباء وعلامة
جره الفتحة لانه اسم مفرد غير منصرف للوصف ووزن الفعل ومنه

نحو من مقام

عقدا اعوانا

من الاولين ... سنتا فيهم

نحو من مقام ابراهيم مصلى فابراهيم مجرور بالمضاف وعلامة جره
الفتحة وكذا نحو رب موسى وهارون او جمع تكسير نحو يعملون له
ما يشاء من محاريب وتماثيل فمحاريب جمع تكسير مجرور بالفتحة للجمعية
المكررة وبه يقدر معطوف عليه وهذا الحكم مستمر فيما لا ينصرف
الا اذا اضيف لما بعده فانه حينئذ يجر بالكسرة على الاصل نحو في احسن
تقويم فاحسن اسم غير منصرف مجرور بالكسرة لاضافته لما بعدها
وكذا اذا دخل الكلمة كما اشار اليه بقوله او دخلت عليه ال معرفة او
موصولة او زائدة نحو وانتم عاكفون في المساجد فانتم مبتدا و
عاكفون خبره والمساجد غير المنصرف مجرور بالكسرة لدخول ال عليه
وانما جر بالكسرة على الاصل لخروج التنوين من حين الوجود بسبب الاضافة
وال فلم يتصور سقوطه حتى يمنع سقوط تابعه واستثنى المولف رحمه
الله بهاتين المسئلتين من جر ما لا ينصرف بالفتحة يفهم انه على منع صرفه
لكنه يجر بالكسرة وفي المسئلة ثلاثة اقوال اقربها انه ان زالت
منه احدى علتيه بال او بالاضافة فمنصرف والا فممنوع الصرف ففي مثاليه
المذكورين ممنوع للصرف كما ذكرناه وفي نحو مررت باحدكم منصرف
لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف ولما فرغ من علاماته
القسم الثالث من اقسام الاعراب وهو الخفض شرع يتكلم على علامات
الجزم الذي هو القسم الرابع على الصحيح من اقسام الاعراب اصالة و
نيابة فقال وللجزم وهو حذف الحركة او الحرف للجازم علامتان

ممنوع

اصالة له ونيابة لا ثالث لهما احديهما السكون وهو حذف الحركة
وهو الاصل في بابه ولهذا قدمه والثاني الحذف وهو سقوط
حرف العلة او نون الرفع للجازم وهو فرع عن السكون لانه نايب عنه
لما تقدم من ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة او بالسكون ومتى كان
بالحرف او بالحذف كان على خلاف ذلك ثم اخذ يتكلم على موضع كل منهما
مبتديا بالاصل فقال فاما السكون فتكون علامة للجزم اصالة لفظا
او تقديرا في الفعل المضارع الصحيح الاخر وهو ما ليس اخره حرف علة الذي
لم يتصل باخره شيء مما مر نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد
فهذه الافعال الثلاثة مجزومة بلم وعلامة جزمها سكون اخرها و
حذفت الواو من الاول لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ومن الثالث
لالتقاء الساكنين واحد اسم يكن وكفوا خبره وله متعلق بكفوا وقيد
الفعل بكونه صحيح الاخر لاخراج المعتل وحكمه كما سياتي وبكونه لم
يتصل باخره شيء لانه لو اتصل به شيء مما مر في علامات الرفع لم يكن
حكمه كذلك واما الحذف فتكون علامة للجزم نيابة عن السكون
في موضعين لا ثالث لهما الاول في الفعل المضارع المعتل الاخر باضافة المعتل
الى الاخر اضافة لفظية اي الذي اعتل اخره والمعتل اسم فاعل من اعتل
اي مرض وكان ينبغي ان يقيده بما قيد به ما قبله اذ لا فرق وهو
اصطلاحا ما اخره حرف علة بخلافه في اصطلاح ارباب التصريف فانه
عندهم ما احد اصوله حرف علة وحروف العلة من التغير بجمع الكثرة

عن جمع القلة مجازا الالف واللام والواو والياء سميت احرف علة لان
من شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله
وتسمى احرف المد واللين لما فيها من اللين مع الامتداد فان لم يكن ما قبلها
من جنسها سميت احرف اللين لا مد وهذا في الواو والياء واما الالف فحرف مد
ابدا نحو لم يخش الا الله لم حرف نفي وجزم ويخش فعل مضارع مجزوم
بلم وعلامة جزمه حذف اخره وهو الالف والفتحة قبلها تدل عليها
والا حرف استثناء والاسم الكريم منصوب على مفعوليته ونحو ومن يدع
مع الله فيدع فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف
اخره وهو الواو والضمة قبلها تدل عليها والظرف متعلق به نحو من
يهد الله فيهد فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف
اخره وهو الياء والكسرة قبلها تدل عليها واما نحو من يتقي ويصبر باثبات
الياء في قراءة قنبل فالياء فيه تولدت عن اشباع حركة القاف والباقية بعد
حذف لامه للجازم او انه عومل [illegible] المعتل معاملة الصحيح
في جزمه بحذف الحركة وهي لغة طائفة من العرب حيث ترى الحركة المقدرة
فتحذفها للجازم كما تحذف الملفوظة كما في قول الشاعر الم ياتيك و
الانباء تنمي وقوله لم تهجو جارق او لم تدع والموضع الثاني في الافعال
الخمسة التي رفعها بثبات النون اذا دخل عليها الجازم نحو ان تتوبا
ان حرف شرط وجزم وتتوبا فعل مضارع مجزوم بان وعلامة جزمه
حذف النون لانه من الافعال الخمسة ونحو وان تصبروا او تتقوا

اعرابه كالذي قبله ونحو **ولا تخافي** ولا تحزني لا حرف نهي وجزم
وتخافي فعل مضارع مجزوم بالناهية وعلامة جزمه حذف النون كما
مر وما بعده كذلك ولما فرغ المولف رحمه الله من ذكر علامات اقسام
الاعراب على التفصيل السابق بانه بيان اخذ في ذكرها على الاجمال تمرينا
للطالب وترسيخا لذلك في ذهنه ولان بمعرفة ذلك ينفتح له النظر في
النحو ولهذا قيل ان الباب اس العربية فقال **فصل جميع ما تقدم**
ذكره **من المعربات** جمع معرب وهو كما يعلم مما مر من الاسم المتمكن و
الفعل المضارع بشروطه **قسمان** بالاستقراء لا زائد عليهما **قسم يعرب
بالحركات** الثلاثة الضمة والفتحة والكسرة او بالسكون وقدمه لان
الاعراب بالحركات او بالسكون اصل للاعراب بالحروف او بالحذف **وقسم
يعرب بالحروف** الاربعة الواو والالف والياء والنون او بالحذف و
اصل ما كان اعرابه بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره
بالياء يجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب وكذا الاصل الاعراب مطلقا
ان يكون ملفوظا فان كان مقدرا فلعلة **فاما الذي يعرب بالحركات** اجمالا
اربعة انواع نوع منها خاص بالفعل وسياتي والبقية خاصة بالاسماء
وهي **الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المونث السالم** فالاولان يعرب
كل منهما بالحركات الثلاث ان كان منصرفا والا فبحركتين واما الثالث فيعرب
بحركتين لا غير **و**نوع الافعال هو **الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره شيء**
مما تقدم فيعرب بحركتين او بالسكون ان كان صحيح الاخر وقد اشار

الى ما

الى ما ذكرناه بقوله **وكلها** اي مجموع الاربعة لا جميعها لتخلف بعض
الاحكام في بعضها **ترفع بالضمة** نحو يضرب زيد ورجال ومسلمات
وتنصب بالفتحة نحو لن اضرب زيدا ورجالا **وتخفض بالكسرة** كمررت
بزيد ورجال ومومنات **وتجزم بالسكون** نحو لم يضرب هذا هو الاصل
كما يعلم مما مر وقد تبع المولف الاصل فيما عبر به فاوهم دخول الخفض
في الفعل والجزم في الاسم لكن هذا الوهم يدفع بما قرره اولا من ان الجر
مختص بالاسماء والجزم مختص بالافعال ولما كان كلامه كالاصل يوهم
ان جمع المونث السالم وما لا ينصرف يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث و
المضارع يجزم بالسكون مطلقا اشار الى رفع ذلك الوهم بقوله **وخرج
عن ذلك** اي اعمال اعراب في حالة النصب بالفتحة وفي حالة الجر بالكسرة وفي حالة
الجزم بالسكون **ثلاثة اشياء** احدها **الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان او
جمع تكسير فانه يخفض بالفتحة** لا بالكسرة وكان القياس ان يخفض بها ما
لم يضف او تدخل عليه ال فانه حينئذ يجر بالكسرة كما علم مما تقدم **و**
ثانيها **جمع المونث السالم وما حمل عليه فانه ينصب بالكسرة** لا بالفتحة
وان كان القياس يقتضي ذلك **و**ثالثها **الفعل المضارع المعتل الاخر فانه
يجزم بحذف اخره** لا بالسكون وكان حقه ان يجزم به **وتقدمت
امثلة ذلك** فلا يحتاج الى اعادتها وهذه الثلاثة الاشياء من ابواب
النيابة وهي سبعة ابواب سياتي ذكرها صريحا في كلامه وقد اشار
الى بقيتها بقوله **والذي يعرب بالحروف** هذا هو القسم الثاني **اربعة**

انواع ايضا نوع منها خاص بالفعل كما سياتي والبقية خاصة بالاسماء
وهي المثنى هو اولى من التثنية كالزيدان والمسلمان وما حمل عليه
كاثنان واثنتان وجمع المذكر السالم كالزيدون والمسلمون وما حمل
عليه كاولو وعشرون والاسماء الستة التي تقدم ذكرها في علامات
الرفع وهذا اللفظ اعلم عليها بالغلبة كلفظ العشرة بالنسبة الى الصحابة
رضي الله عنهم والامثلة الخمسة هو اولى من الافعال الخمسة لما يعلم مما سياتي
ثم هذا القسم على ضربين ضرب نايب فيه جميع احرف العلة عن جميع الحركات
وهو الاسماء الستة وضرب نايب فيه بعض احرف العلة عن جميع الحركات
وهو المثنى والمجموع على حده ولما فرغ من تعداد هذا القسم اخذ في
بيان حكمه فقال فاما المثنى فيرفع بالالف نيابة عن الضمة كجا الزيدان
وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن
الفتحة والكسرة كرايت الزيدين ومررت بالزيدين وفيه لغة اخرى وهي
لزوم الالف في الاحوال الثلاثة وهي احسن ما يخرج عليه قراة ان هذان
لساحران والحق به في اعرابه بالالف والياء خمسة الفاظ ثلاثة بلا شرط
وهي اثنان للمذكرين واثنتان وثنتان في لغة تميم للمونثتين مطلقا عن
تقييدها بما سياتي لان وضعها وضع المثنى وان لم تكن مثنيات حقيقة
اذ لم يثبت لها مفرد او لفظان بشرط وهما كلا للمذكرين وكلتا للمونثتين
بشرط اضافتهما الى الضمير نحو جاءني كلاهما وكلتاهما ورايت
كليهما وكلتيهما ومررت بكليهما وكلتيهما فكلا وكلتا في المثال

الاول

٢٩

الاول فاعل وعلامة رفعهما الالف وفي الثاني مفعول وعلامة نصبهما الياء
وفي الثالث مجرور وعلامة جرهما الياء ايضا فان اضيفا الى الظاهر كانا بالالف
في الاحوال الثلاثة الرفع والنصب والجر وكان اعرابهما فيها بحركات
مقدرة في تلك الالف كاعراب المقصور نحو جاءني كلا الرجلين وكلتا
المراتين جاء فعل ماض والنون نون الوقاية والياء المتصلة به في محل
نصب على المفعولية وكلا وكلتا فاعلان وعلامة رفعهما ضمة مقدرة
في الالف منع من ظهورها التعذر وما بعدهما مضاف اليه ورايت كلا
الرجلين وكلتا المراتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المراتين ۞
كلا وكلتا في المثال الاول مفعول وفي الثاني مجرور وعلامة الاعراب مقدرة
في الالف لم تظهر للتعذر وانما اعربا بالحروف والحركات لانهما مفردا لفظا
مثنيا معنى فاعربا بالحركات نظرا الى اللفظ وبالحروف نظرا الى المعنى وانما
خصا بالاعراب بالحروف مع المضمر لانه فرع المظهر فلما اضيفا الى الفرع
روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ واعربا بالحروف لانه فرع
الاعراب بالحركات التي هي الاصل فاعربا ولما اضيفا الى الظاهر الذي
هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل فاعربا بالحركات التي هي الاصل صح
سلوكا للمسلك التناسب واما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو
نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون وينصب ويجر بالياء المكسور
ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة كرايت الزيدين
والمسلمين ومررت بالزيدين والمسلمين وانما فتحوا ما قبل ياء

المثنى وكسرة ما قبل ياء الجمع لان المثنى اكثر دورانا اي فيه ابدا راهن
الجمع فتخص بالفتح لخفتها بخلاف الجمع وشرط هذا الجمع ان يكون مفرده
اما علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التانيث ومن التركيب واما صفة لمذكر
عاقل خالية من تاء التانيث قابلة لها او دالة على التفضيل ولم يتعرض
المولف لذلك ولا شروطه التي يشاركه فيها المثنى وقد ذكرت جمع
ذلك في شرح القطر وانما اعربا بالحروف لانهما فرع الواحد والاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع والاصل للاصل واختصاصهما
بهذا الاعراب المعين فليطلب من المطولات **والحق به** في اعرابه با
بالواو والياء اربعة انواع احدها اسماء جموع لا واحد لها من
لفظها **اولو** بمعنى اصحاب لا واحد له من لفظه **وعالمون** لا واحد له
من لفظه على ما في التوضيح تبعا لابن مالك لانه خاص بمن يعقل والعالم
عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده **وعشرون** اسم جمع
ايضا لا جمع عشرة والا لجاز اطلاقه على ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع
على ثلاثة مقادير الواحد وليس كذلك ولانه يدل على عدد معين
ليس كذلك شان الجمع **وبابه ما بعده من العقود** من الثلاثين **الى
تسعين** بادخال الغاية كثلاثين فانه اسم جمع لا جمع ثلاثة والا لجاز
اطلاقه على تسعة وليس كذلك وقس على ذلك بقية العقود **والثاني**
جمع تكسير منها **ارضون** بفتح الراء جمع ارض بسكونها وهي نكرة مونثة
لا تعقل ايضا **وسنون** بكسر السين جمع سنة بفتحها وهي مونثة لا تعقل

ايضا و

ايضا واصلها سنو او سنه بدليل جمعها على سنوات او سنهات **و
بابه** اي سنين وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها
هاء التانيث ولم يكسر كعضة وعضين وعزة وعزين فلا يجمع هذا
الجمع نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف منهما الفاء
ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ ابون واخون ونحو اسم وبنت
واخت لان العوض غير الهاء ونحو شاة وشفة لانهما كسرا على شياه
وشفاه **والثالث** جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها **اهلون**
ووابلون الاول جمع اهل والثاني جمع وابل وكل منهما ليس علما ولا
صفة **والرابع** ما سمي به من هذا الجمع كزيدون علما او مما
الحق به نحو **عليون** هو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام المشددة
والياء فنقل وسمي به اعلى الجنة قال الزمخشري هو ديوان الخير الذي
دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين ويجوز في هذا النوع ثلاث
لغات لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة ولزوم الواو والا
الاعراب كذلك ولزوم الواو وفتح النون مطلقا وعلى هذه اللغة
يكون الاعراب مقدرا على الواو ونظير هذه اللغة من يلزم المثنى
الالف مطلقا وبكسر النون ثم اخذ يذكر بعض امثلة ما حمل عليه حسب
ما نقول له فقال **نحو ولا ياتل اولو الفضل منكم والسعة ان يوتوا
اولي القربى** فاولو فاعل ياتل المجزوم بلا الناهية وعلامة رفعه
الواو والفضل مضاف اليه واولي منصوب بيوتوا على انه مفعول

ديوان الخير
دفتر ...

وعلامة نصبه الياء والقربى مضاف اليه ونحو ان في ذلك لذكرى لاولي
الالباب ان حرف توكيد ونصب وفي ذلك خبر مقدم ولذكرى اسمها مؤخر
واولي مجرور باللام وعلامة جره الياء والالباب مضاف اليه ونحو الحمد
لله رب العالمين مجرور بالاضافة رب الواقع صفة لله وعلامة جره
الياء والحمد لله مبتدا وخبر ونحو ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين
فسنين بدل من ثلاثمائة وعلامة نصبها الياء ان نونت مائة و
مضاف اليها ان لم ينون مائة وعلامة خفضها الياء ونحو الذين
جعلوا القرآن عضين فعضين مفعول ثان لجعلوا الواقع صلة
للموصول وعلامة نصبه الياء والموصول في محل جر على انه صفة لما قبله
ونحو شغلتنا اموالنا واهلونا فاهلون مرفوع بالعطف على الفاعل
وعلامة رفعه الواو ونحو من اوسط ما تطعمون اهليكم فاهليكم
مفعول تطعمون الواقع صلة لما الموصولة وعلامة نصبه الياء والظرف
نعت لمفعول محذوف تقديره قوتا ونحو المومنون الى اهليهم ابدا
ونحو ان كتاب ابرار لفي عليين فالمجرور بالحرف وكل منهما علامة جره الياء
واللام في الثاني لام الابتداء وهو في محل رفع خبر ان ونحو وما ادراك
ما عليون فعليون مرفوع على انه خبر ما الاستفهامية وعلامة رفعه
الواو والجملة مفعول ثان لادراك وادراك وما بعده في محل رفع على
انه خبر ما الاولى فانها في محل رفع ايضا على الابتداء وهي استفهام ايضا
واما الاسماء الستة فترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف

نيابة

نيابة عن الفتحة وتجر بالياء نيابة عن الكسرة وانما تعرب بذلك بشرط اجتماع
امور اربعة احدها ان تكون مضافة لما بعدها فان افردت عن الاضافة
اعربت بالحركات الظاهرة لانتفاء الشرط نحو وله اخ مبتدا وخبر و
نحو ان له ابا فابا اسم ان مؤخر وعلامة نصبه الفتحة وله خبرها
مقدما ونحو بنات الاخ فالاخ مجرور بالاضافة وعلامة جره الكسرة
وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذو واما ذو فانه ملازم للاضافة
الى جنس ظاهر فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه وثانيها ان تكون اضافتها
لغير ياء المتكلم بان تضاف الى ظاهر او ضمير مخاطب او غائب او متكلم
غير الياء فان اضيفت للياء المذكورة اعربت على الاصح بحركات مقدرة في
الاحوال الثلاثة على ما قبل الياء كغيرها مما يضاف الى الياء نحو ان هذا اخي
فاخي مرفوع على انه خبر ان وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وثالثها ان تكون مكبرة
فان صغرت اعربت بالحركات الظاهرة في الاحوال الثلاث كغيرها من
المفردات نحو هذا ابيك واخيك وحميك وهنيك وذوي مال كذا تقول
في تصغير فوه فويهك برد الهاء لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها
فهذا اسم الاشارة في محل رفع على انه مبتدا وابيك خبره وما بعده
معطوف عليه ورابعها ان تكون مفردة فان ثنيت او جمعت اعربت
اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا واعراب في كله الجمع
الذي جمعت به فان جمع تكسير اعربت بالحركات على الاصل كجاء اباؤك

اوجمع تصحيح اعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا كجاءني ابون نحو
ولا جمع هذا الجمع الا الاب والاخ والحم وقد ذكرت وجه اعرابه بالحرف
في شرح القطر فراجعه ان شئت ويشترط فيها ايضا ان لا تكون منسوبة
فلو نسبتها نحو هذا ابوي واخوي اعربت بالحركات على ياء النسبة و
لم يتعرض له المولف لان شرط الاضافة مغن عنه والافصح في الهن
استعمل مضافا النقص اي حذف اخره وجعل ما قبله اخرا بان تجري
الاعراب بالحركات الظاهرة على النون كغد ونحوه مما حذف اخره
وجعل الاعراب على ما قبله نحو هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك
فاعرابه ظاهر وفي كلامه اشارة الى ان اعراب الهن بالحروف لغة
قليلة ولقلتها وعدم ظهورها لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجي
فانكرها ولهذا لم يعد صاحب الجرومية ولا غيره في هذه الاسماء
وجعلوها خمسة وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسماء ولم
ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك
ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظي من الفضل باوفر نصيبه
ويجوز النقص ايضا في الاب والاخ والحم لكن القصر فيهن اولى منه
واما الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها و
انما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة بادراج
المخاطبتين تحت المخاطبين فهي كل فعل مضارع اتصل به تثنية مسندا
اليه سواء كان الضمير للغائبين نحو الزيدان يفعلان بالياء المثناة تحت

ام المخاطبين او للمخاطبتين او غائبتين وذلك نحو انتما تفعلان والهندان
تفعلان بالتاء المثناة فوق او اتصل به ضمير جمع مسندا اليه سواء
كان للغائبين نحو الزيدون يفعلون بالمثناة تحت او للمخاطبين وذلك
نحو انتم تفعلون بالمثناة فوق او اتصل به ضمير المونثة المخاطبة
مسندا اليه نحو انت تفعلين بالمثناة فوق لا غير واشار الى حكم هذه
الامثلة بقوله فانها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتنصب
وتجزم بحذف النون الاولى بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون واما نحو
الا ان يعفون فالواو اصل لا ضمير والنون ضمير النسوة ونحو اتحاجو
اتحاجوني في الله في قراءة من خفف النون فالمحذوف منه نون الوقاية
وانما حذفت النون للنصب والجازم لانها علامة للرفع كالضمة في
الواحد فكما تحذف الحركة كذا تحذف النون وحذفها بالجازم هنا
اصل كالياء في الجر في المثنى والمجموع و حمل عليه النصب كما حمل على
الجر في ذينك لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء واغتفر الفصل
هنا بين علامة الاعراب ومحله بالفاعل لانه لما كان لازما للفعل
ظاهرا او مضمرا صار كالجزء من الفعل فلم يعد فصله فصلا تنبيه
هو لغة الايقاظ للشيء واصطلاحا الاعلام بتفصيل ما علم اجمالا
مما قبله علم مما تقدم في الباب السابق ان علامات الاعراب
اربع عشرة للرفع اربع علامات وللنصب خمس علامات وللخفض
ثلاث علامات وللجزم اثنتان فهذه اربع عشرة منها اربع اصول

وهي الضمة للرفع فالاصل في كل مرفوع من اسم او فعل ان يكون رفعه بالضمة
والفتحة للنصب فالاصل في كل منصوب ان يكون نصبه بالفتحة والكسرة
للجر فالاصل في كل اسم ان يكون جره بالكسرة والسكون للجزم فالاصل
في كل مضارع ان يكون جزمه بالسكون ومنها عشرة فروع نائبة عن
هذه الاصول الاربعة وتنقسم الى اربعة اقسام ثلاث منها تنوب عن
الضمة وهي الواو والالف والنون واربع منها تنوب عن الفتحة
وهي الالف والكسرة والياء وحذف النون واثنان منها تنوبان عن
الكسرة وهما الياء والفتحة وواحدة منها تنوب عن السكون وهي
الحذف وكونها عشرة هو بحسب مواضع نيابتها واما بحسب ذواتها
فهي سبع الواو والالف والياء والنون والفتحة والكسرة وحذف الحرف
وعلم ايضا مما تقدم ان النيابة عن تلك الاصول واقعة في سبعة
ابواب تسمى ابواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها نائب عن الاصل
الباب الاول باب ما لا ينصرف ناب فيه حركة عن حركة الباب الثاني
باب جمع المونث السالم الاولى ان يقال ما جمع بالف وتاء كما مر ناب فيه
ايضا حركة عن حركة الباب الثالث الفعل المضارع المعتل الاخر ناب فيه
حذف حرف عن سكون وتقييد الفعل بالمضارع لبيان الواقع لا للاحتراز
اذ لا يعرب من الافعال سواه الباب الرابع باب المثنى ناب فيه حرف
عن حركة الباب الخامس باب جمع المذكر السالم ناب فيه ايضا حرف عن
حركة الباب السادس باب الاسماء الستة ناب فيه ايضا حرف عن حركة

الباب

الباب السابع باب الامثلة الخمسة ناب فيه حرف عن حركة وحذفه عن
حركة فصل فيما اعرابه تقديري والاعراب التقديري جار في الاسماء
والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في ذلك المعرب اما جميع
حركاته او بعضها فالاقسام اربعة الاول من الاسماء وهو ما يقدر
فيه حركات اعرابه كلها ثلاث وهنا اشار اليه بقوله تقدير الحركات
الثلاث وهي الضمة والفتحة والكسرة في الاسم المضاف لياء المتكلم و
ليس مثنى ولا مجموعا جمع مذكر سالما كما يومي الى ذلك بقوله نحو غلامي
وابني وانما قدرت لان ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لاجل
المناسبة فمنع اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات اذ المحل الواحد لا يقبل
حركتين في ان واحد وقيل ان المضاف للياء مبني مطلقا واختار ابن مالك
انه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بحركة ظاهرة و
تقدر كلها ايضا في الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة لتعذر تحريك
الالف مع بقاء كونها الفا ولا فرق فيه بين ان يكون معرفة نحو الفتى
والمصطفى وموسى او نكرة كفتى وحبلى لكن محل تقدير الحركات كلها
فيه اذا كان منصرفا اما غير منصرف كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة
والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه وقيل بتقديرها فيه ايضا
لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف لكراهية الثقل ولا ثقل مع التقديري
ولعل المولف جرى على ذلك فانه مثل بموسى وحبلى ويسمى الثاني مقصورا
لامتناع مده وقيل لانه قصر اي منع من ظهور الحركات فيه القصر

او سكون

الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركات اعرابه هو المشار
اليه بقوله وتقدر الضمة والكسرة دون الفتحة في الاسم المعرب الذي
اخره ياء لازمة مكسورة ما قبلها مقرونا بال نحو القاضي والداعي و
المرتقي او لا كقاضي وداع ومرتق وانما قدرنا الاستثقالهما على الياء
ومحل ذلك ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع فان كان كذلك فالمقدر فيه
الضمة والفتحة نحو اري جواري كما في المقصور ويسمى الاسم المذكور
منقوصا لان لامه تحذف للتنوين كما مثلنا ولانه نقص منه بعض
الحركات نحو يوم يدع الداعي فالداعي فاعل يدع وعلامة رفعه
ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال ونحو مهطعين الى
الداعي فالداعي مجرور بالى وعلامة جره كسرة مقدرة في الياء لم تظهر
لما ذكرنا من الاستثقال ومهطعين حال من الواو في يخرجون وتظهر
فيه الفتحة حالة النصب ما لم يضف لياء المتكلم لخفتها نحو اجيبوا
داعي الله فداعي الله مفعول اجيبوا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في اخره هذا ما يقدر فيه الاسماء واما يقدر فيه الافعال فهو
ايضا شيئان احدهما ما يقدر فيه جميع حركاته واليه اشار بقوله
وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو زيد
يخشى ولن يخشى فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب بلن
وعلامة الاعراب فيه مقدرة في الالف لم تظهر للتعذر والى الثاني
اشار بقوله وتقدر الضمة فقط اي دون الفتحة في الفعل المضارع

المعتل

المعتل اخره اما بالواو او بالياء فالاول نحو زيد يدعو والثاني
نحو زيد يرمي فكل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب
والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة في اخره لم تظهر استثقالا و
تظهر الفتحة في اخرها اذا دخل عليه ناصب نحو لن يدعو ولن يرمي
لخفتها فكل منهما منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره
والجزم في الافعال الثلاثة المعتلة اذا دخل على كل منها جازم يكون
بالحذف لاواخرهن كما تقدم بيان ذلك لان احرف العلة لضعفها
بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات
فتحذفها كما تحذف الحركات والقول بان الجازم حذف حرف العلة
انما يتاتى على القول بعدم تقدير الضمة في المعتل حالة الرفع والنصب
الفتحة في المعتل بالالف حالة النصب كما بينته في شرح القطر ومحل حذف
الحرف للجازم اذا كان اصليا فان كان بدلا اي بدلا من اصل فلا يحذف في
فصل في موانع الصرف الاسم الذي لا ينصرف لشبهه بالفعل هو ما
فيه علتان فرعيتان مرجع احدهما اللفظ والاخرى المعنى من علل
تسع صفة للعلتين كفاطمة وابراهيم او ما فيه علة واحدة منها
تقوم في الاستقلال بالمنع من الصرف مقام العلتين الاولى مقامها كحبلى
ومساجد والعلل التسع على سبيل الاجمال والتعداد هي الجمع فرع
الواحد ووزن الفعل فرع وزن الاسم والعدل فرع المعدول عنه
والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والتركيب فرع الافراد

والالف والنون الزائدتان فرع المزيد عليه والجمع فرع المفرد لانه عندهم والصفة فرع الموصوف وقد نظم التسع بجمعها في بيت واحد على هذا الترتيب قول الشاعر اجمع وزد عادلا انث بمعرفة ركب وزن عجمة ها فالوصف قد كملا اي قد كملا به عدها والالف للاطلاق ونسب هذا البيت للعلامة ابن النحاس واعلم ان الاسم اذا اجتمع فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما شابه الفعل لان فيه افتقار جهتين بالنسبة الى الكلم احديهما من جهة الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر على الاصح وثانيهما من جهة الافادة اذ الفعل يحتاج في الافادة الى الاسم والاسم يستغني عنه فلما شابه الفعل بالفرعيتين منع منه شيئان ليسا في الفعل وهما الكسرة والتنوين ولا يخفى عليك ان تسمية كل واحدة من هذه التسعة علة مجاز لا حقيقة اذ مجموع الاثنين منها هو العلة واذا اردت معرفتها تفصيلا فالجمع شرطه في الاستقلال بمنع الصرف ان يكون على صيغة منتهى الجموع بغير الهاء وهي صيغة مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنائم مما اوله مفتوح وثالثه الف بعدها حرفان اولهما مكسور ولو تقديرا كدواب او صيغة مفاعيل نحو مصابيح ومحاريب ودنانير مما اوله مفتوح وثالثه الف وبعدها ثلاثة احرف وسطها ساكن وما يلي الالف مكسور ايضا وقد فهم من تمثيله انه لا يشترط في الصيغة ان يكون اولها ميما كذلك لان المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل في الهيئة والوزن لا في الحروف ولهذا عبر صاحب الارشاد بفعالل وفعاليل دونهما

ايذانا

اي ايذانا بان الزيادة والاصالة في بحث جمع التكسير غير معتبرة بل المعتبر الوزن العروض لا التصريفي وسميت هذه الصيغة بهذا الاسم لان من جموع التكسير ما يجمع مرتين فهذه الصيغة بلغت النهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة اخرى فانتهى تكسيرها المغير للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة كما جمع صواحب على صواحبات وانما اشترطنا فيها ان تكون بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على وزنة المفردات فتضعف الجمعية ولهذا صرف نحو فرازنة وملائكة وصياقلة لان وزنها قد وجد في المفرد بواسطة الهاء ككراهة وطواعية بمعنى طاع واذا سمي بهذا الجمع كحضاجر علما للضبع امتنع صرفه نظرا الى الاصل وهذه العلة من العلل التسع هي العلة الاولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها اي تستقل بمنع الصرف وتقوم العلتين الاولى علتين وانما قام الجمع مقامهما لان كونه جمعا بمنزلة علة اخرى ولهذا لو لحقته الهاء كما تقدم انصرف لشبهه بالمفرد واما وزن الفعل فالمراد به ان يكون الاسم اما على وزن خاص في اللغة العربية بالفعل بحيث لا يوجد في الاسم المنصرف الا منقولا من الفعل تجرداعن فاعله كشمر بتشديد الميم فانه علم فرس منقول من شمر تجردا عن فاعله تشميرا فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص وكذا حال ضرب بالبناء للمفعول وانطلق ونحوهما من الافعال الماضية المبدوة بهمزة

اصبع

بالوصل فاذا سمي بشي من ذلك كان غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل المختص وانما قيد ضرب بالبناء للمفعول لانه بالبناء لل...
مختص بالفعل او يكون الفعل به اولى اما لكثرته فيه
ما نحو اصبع وابلم لقلة اوزانها في الاسم وكثيرتها في امر
يكون على غير خاص به بل يوجد في الاسم من غير نقل من الفعل لكن يكون
في اوله زيادة اي زيادة حرف من حروف تأتيت كزيادة الفعل اي مثل
زيادة وهي به اولى لدلالتها فيه على معنى بخلافها في الاسم وهو
مع تلك الزيادة مشارك للفعل في وزنه وذلك كاحمد ويزيد و
تغلب ونرجس بفتح اوله وكسر ثالثه فان كلا منها غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وفي اوله زيادة الفعل ولا بد في الوزن المذكور ان
يكون لازما غير متغير الى مثال يخص الاسم فلو سمي بامرء ورد وقيل لم
يمنع من الصرف واما اذا سمي بفعل اوله همزة وصل وجب قطعها بخلاف
ما اذا سمي باسم اوله همزة وصل فانها تبقى بعد التسمية على ما هي
عليه واما العدل هو مصدر مبني للمفعول اي معدولية الاسم
فهو خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغة الاصلية اي عن صيغة
الشي كان اصله ان يكون عليها الى صيغة اخرى مع بقاء المعنى والمادة
فلا يرد لزوم كونه ضرب غير منصرف للعدل والصفة والخروج
اما تحقيقا بان يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته
الاصلية الى اخرى كاحاد بضم الهمزة وموحد بفتح اوله وثالثه

المفا

وثناء بضم اوله

وثناء بضم اوله ومثنى وثلاث بضم اوله ومثلث بفتح اوله وثالثه
وسكون ثانيه ورباع بضم اوله ومربع كمثلث وهكذا الى العشرة
بادخال الغاية فانها اي الامثلة المذكورة معدولة عن الفاظ العدد
الاصول من واحد الى عشرة حالة كونها مكررة فاحاد وموحد مثلا
معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وهكذا لان المراد
من احدهما واخواته العدد المكرر فاذا عرفت ذلك فاصل قولك
جاء القوم احاد جاء واحدا واحدا وكذا الاصل موحد وفي قولك
جاء القوم موحد جاء واحدا واحدا واصل جاء القوم مثنى جاء
اثنين اثنين وكذا البواقي والدليل على ان اصلها كذلك ان معناها مكرر
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا ليوافق
الدال المدلول فعلم ان اصلها الفاظ مكررة واما تقديرا بان لا يدل
دليل غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك الاسم الا انه لما نظر
فيه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل
حفظا لقاعدتهم كالاعلام التي على وزن فعل بضم اوله وفتح ثانيه
كعمر وزفر وزحل فانها لما سمعت في كلامهم ممنوعة من الصرف وليس
فيها علة ظاهرة غير العلمية وكان من قاعدتهم ان الاسم لم يمنع
من الصرف الا اذا كان فيه علتان قدروا فيها العدل لامكانه دون
غيره وانها معدولة عن عامر وزافر وزاحل لئلا يلزم منع الصرف
لعلة واحدة واما التانيث المانع من الصرف فهو على ثلاثة اقسام

واحد اثنين

ل

حفظا

تانيث بالالف وتانيث بالتاء وتانيث بالمعنى فالتانيث بالالف يمنع
الصرف اي يستقل بمنع صرف ما هي فيه مطلقا اي سواء كان نكرة ام معرفة
مفردا ام جمعا اسما ام صفة وسواء كانت الالف مقصورة كحبلى ومرضى
وذكرى او كانت ممدودة كصحراء وحمراء وذكرياء بهمزة بعد الالف
وكذا اشياء عند سيبويه اصلها شيئاء كحمراء كرهوا اجتماع همزتين
بينهما الف فنقلوا اللام وهي الهمزة الاولى الى محل الفاء فقالوا اشياء
بزنة لفعاء وهذه العلة هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل
واحدة منهما تمنع الصرف وحدها اي تستقل بمنعه وتقوم مقام
العلتين اي علتي منع الصرف لتكررها لانها لازمة لما هي فيه لزوما
لا تنفك عنه بحال فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعلوا لزومها
له بمنزلة تانيث اخر فيكون التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة لما
هي فيه بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث
فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية لم يقو قوة اللزوم الوضعي واما
التانيث اللفظي الحاصل بالتاء فيمنع الصرف اي صرف ما هو فيه بشرط كونه
مع العلمية اي علمية ما هو فيه ليصير التانيث حينئذ لازما لانه بدون
العلمية في معرض الزوال فلا يكون لازما فلا يقوى على منع الصرف ولهذا
صرف قائمة في نحو مررت بامراة قائمة مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء
فيهما من غير العلمية سواء كان ما هو فيه علما لمذكر كطلحة او لمؤنث
كفاطمة وسواء كان زائدا على ثلاثة احرف او لا محرك الوسط او لا عجميا او لا

اولا منقولا

او لا منقولا من مذكر الى مؤنث او لا واما التانيث المعنوي كزينب وسعاد
وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا من علامة التانيث فهو كالتا
لتانيث بالتاء في اشتراط العلمية فيه ولهذا قال فيمنع الاسم الصرف مع
العلمية الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث بالتاء شرط الوجوب منع الصرف
وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه
بقوله لكن بشرط ان يكون الاسم زائدا على ثلاثة احرف كسعاد لقيام
الحرف الرابع مقام التاء او ثلاثيا محرك الوسط كسقر علم لطبقة من طبقات
جهنم لان تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فثقل الاسم فمنع من الصرف
بخلاف ساكن الوسط فان سكونه يوجب الخفة ومنع الصرف لاجل الثقل
فالخفة تقاوم احد السببين فجعل منصرفا او ثلاثيا ساكن الوسط الا انه
اعجميا كجور بضم الجيم اسم بلد بفارس لثقل العجمية ولسان العرب مع
ان اسباب منع الصرف اذا زادت على اثنين لم يقاومها سكون الوسط
حتى يجوز الصرف او ثلاثيا ساكن الوسط غير اعجمي لكن منقولا من
من المذكر الى المؤنث كما اذا سميت امراة بزيد فانه بنقله الى المؤنث
حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف فان لم يكن شيء من
ذلك بان كان ثلاثيا ساكن الوسط غير اعجمي ولا مذكر الاصل كهند
ودعد جاز الصرف نظرا الى خفة اللفظ بالسكون فانها قاومت احد
السببين وقيل بوجوبه وجاز تركه نظرا الى وجود السببين في الجملة
وهما العلمية والتانيث وهو الاحسن عند الجمهور والصرف عند

الى المنقول الى المؤنث و
اي على افصح وجواز بعضهم الوجهين ايضا في المنقول الى المؤنث و
اذا كانت ثنائيا كيد علما جاز فيه الوجهان كما ذكره سيبويه وتقضية
كلام التسهيل ان المنع ارجح واذا سمي مذكرا بمونث فان كان ثلاثيا صرف
الا على الصحيح او زائدا على الثلاثة منع من الصرف **واما التعريف المعتبر**
في منع الصرف **فالمراد به هنا العلمية** لان تعريف المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف بال والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه فلا يتصور
كونهما سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي **وتمنع العلمية**
الصرف اي صرف ما هي فيه **مع وزن الفعل** كاحمد ويزيد **ومع العدل**
كعمر وزفر **ومع التانيث** بغير الالف بل تتعين معه لتكون لازما **كما**
تقدم بيان ذلك **ومع التركيب المزجي** بل يتعين معه كما سياتي **ومع**
الالف والنون كعثمان **ومع العجمة** بل يتعين معها ايضا **كما سياتي** بيان
ذلك وسكت عن الصفة لان العلمية لا تجامعها لما بينهما من
التضاد اذ العلمية تقتضي الخصوص والوصفية تقتضي العموم و
بينهما منافاة **واما التركيب المعتبر في منع الصرف فالمراد به تركيب المزجي**
وهو جعل اسمين اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة تاء التانيث و
لم يختم بويه والتي بعد القيد اشار بقوله **المختوم بغير ويه**
كبعلبك علم على بلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك اسم صاحب
هذه البلدة ثم جعلا اسما واحدا ومنعا من الصرف للعلمية و

التركيب المزجي **وحضرموت** علم لقطر باليمن مركب من حضر و
موت ثم جعل اسما واحدا ومنعا من الصرف كما ذكر وخرج بالمزجي
الاضافي كعبد الله علما والاسنادي المسمى به كتابط شرا اما الاول
فلانه بعد العلمية في حكم الاضافة والاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا
او في حكمه كما مر فلا تصلح سببا لمنع الصرف واما الثاني فلان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات ولهذا يحكى اللفظ على ما كان
عليه قبل العلمية وخرج بالقيد الاخير ما ختم بويه كسيبويه فانه مبني
على المشهور ومثله ما ركب من الاعداد كخمسة عشر والظروف نحو هو
ياتينا صباح مساء والاحوال نحو جاري بيت بيت فان ذلك كله من قبيل
المبنيات ايضا **ولا يمنع التركيب المذكور الصرف الا مع العلمية** لانه
معها لازم فيقوى على منع الصرف بخلافه اذا لم يكن معها فهو في معرض
الزوال فلا يكون معتبرا **واما الالف والنون الزائدتان** لكونهما من
من حروف الزوائد **فيمنعان الاسم الصرف** لمشابهتهما الالفي التانيث
في امتناع دخول تاء التانيث عليهما وكونهما زائدتين معا ومجيئهما بعد
استيفاء الاصول فان كان في اسم غير صفة **فيمنعان مع العلمية كعمران** بكسر
اوله **وعثمان** لتحقق مشابهتهما بهما حينئذ من حيث امتناع دخول
التاء عليه بخلاف ما اذا لم يكن الاسم علما لم يمنع دخول التاء عليه نحو
سعدان اسما لنبت وسعدانة ومرجان **وان كان في صفة**
و **فيمنعان مع الصفة** بشرط ان لا يقبل التاء لتحقق المشابهة بالفي التانيث

في امتناع دخول التاء كسكران وعطشان وسيأتي الكلام على ذلك و
اما العجمة المانعة من الصرف فالمراد بها ان تكون الكلمة من اوضاع
العجمية اي بان تكون من اوضاع غير العرب سواء كانت من اوضاع الفرس
او الروم او الهند او الافرنج او غير ذلك كابراهيم واسمعيل واسحاق
ويعقوب صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين العجمية لانها من
اوضاع غير العرب وتعرف عجمة الكلمة بنقل الائمة لها او بخروجها عن
اوزان الاسماء في اللسان العربي او بان يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع
في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان او القاف كمنجنيق الاربعة منها
وهم محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم اجمعين
فانها عربية ولهذا صرفت والحق بها في الصرف نوح ولوط لخفتهما
وشمل عموم المستثنى منه ادم فيكون اعجميا كازر على وزن فاعل
كخاتم وبه جزم الزمخشري في الكشاف وذهب في المفصل الى انه عربي
على وزن افعل ويدل على ذلك تجويزهم تصغيره على اويدم و
جمعه على اوادم ويشترط فيها اي في العجمية اي في كونها مؤثرة في
منع الصرف امران احدهما ان يكون الاسم الذي فيه العجمية علما في اللغة
العجمية حتى لا يجري عليه العرب حكما من احكام لغتهم اذا استعملته
لانه لو لم يكن علما لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة
او التنوين او غيرها فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف و
لذلك صرف لجام ونحوه مما هو اسم جنس اعجمي وتصرفت فيه العرب

بالاضافة

بالاضافة والتعريف بال بل لو جعل علما لشخص لكان منصرفا لعدم
علامة في العجمية بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم الى العلمية بحسالها
من غير تصريفه قبل النقل فانه غير منصرف ايضا كقالون فانه كان في
العجمي اسم جنس بمعنى من اول الامر فكانه كان علما في العجمية ومن هنا يفهم
ان شرط العجمية في منع الصرف ان تستعمله العرب اولا بالعلمية لانه يكون
علما في العجمية والامر الثاني ان يكون زائدا على الثلاثة اي على ثلاثة احرف
كابراهيم لئلا تعارض الخفة احد السببين فلو لم يكن زائدا على ذلك لم
يمنع الصرف فلذلك صرف نوح ولوط مع ان كلا منهما اسم اعجمي وعلم في
كلام العجم وانما وجب صرفهما وجاز في نحو هند الصرف وعدمه لان
العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع
الخفة بخلاف التانيث في نحو هند فانه امر محقق الوجود فيه فجاز ان
يعتبر مع الخفة وكالاعجمي الزائد على الثلاثة الثلاثي المحرك الوسط لفظا
عند ابن الحاجب كشتر علم حصن في ديار بكر وكلام اكثر النحاة يأباه
لان العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقا ولان الثلاثي خفيف ووضع
كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه وعلى ذلك جرى المؤلف رحمه
الله تعالى واما الصفة المعتبرة في منع الصرف وهي كون الاسم دالا على ذات
مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود وشرطها في منع الصرف ان
تكون ثابتة في اصل الوضع وان لم تكن باقية او لم تستعمل الاوصافا
كمثنى وثلاث كما سيأتي فتمنع الاسم الصرف مع ثلاثة اشياء مع العدل

كمتقدم فمثنى انه معدول عن اثنين اثنين وثلاث انه معدول عن ثلاثة
ثلاثة فالمراد بهما العدل المكرر فيهما ممنوعان من الصرف للعدل ع
الصفة الاصلية لان هذه المكرر لم يستعمل الا وصفا فالوصفية لازمة
له فتكون اصلية فيما لو حذ منه وان لم تكن الوصفية في اسماء العدد
اصلية ومع الالف والنون الزائدتين بشرط ان تكون الصفة على وزن
فعلان بفتح الفاء وان لا يكون مؤنثه اي فعلان على وزن فعلانة
اي لو بشرط ان لا يقبل تاء التانيث لتحقق المشابهة بالفي التانيث وقيل
الشرط الثاني وجود فعلى لانتفاء فعلانة لانه لو كان مؤنثه فعلى لا
يكون فعلانة فرحمان على الاول غير منصرف وعلى الثاني منصرف والراجح
الاول لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء
فعلانة الذي هو شرط بالذات ونحو سكران غير منصرف للصفة و
الزيادة على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ونحو ندمان منصرف
بلا خلاف لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة اذا كان
ندمان بمعنى نديم من المنادمة واما اذا كان بمعنى النادم من الندم
فغير منصرف باتفاق لوجود الشرط لان مؤنثه حينئذ ندمى لا ندمانة
وانما قيد المولف رحمه الله تعالى فعلان بفتح الفاء لان مضموم الفاء
من الصفات كعريان مؤنثه عريانة بدخول التاء فيكون منصرفا فقط
ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات ومن ثالثها مع وزن الفعل بشرط
ان يكون الصفة على وزن افعل وان لا يكون مؤنثه بالتاء اي

وشرطا

وشرط ان لا يقبل تاء التانيث اما لانه لا مؤنث له كاكمر لعظيم الكمرة و
ادر لمن بخصيته نفخ او له مؤنث لكنه على فعلاء او فعلى كاحمر وحمراء
وافضل وفضلى وقد تقدم ان شرط الصفة ان تكون ثابتة في اصل
الوضع اي بان تكون اول الامر دالة على صفة وان لم يكن باقيا ولهذا
امتنع من الصرف اسود وارقم وصرف اربع بمعنى ذليل وارنب في
نحو مررت بنسوة اربع نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع
وجود الشرطين فان مؤنثه حمراء والصفة على وزن افعل ونحو
ارمل منصرف لانتفاء الشرط الثاني لان مؤنثه يقبل التاء فيقال ارملة
وهي من لا زوج لها وكاحمر اعيم فانهما غير منصرفين للصفة
ووزن الفعل لانهما على وزن يدخرج ويبطر اذ هو المعتبر لا وزن
افعل كما هو مقتضى عبارة المولف كالالفية تنبيه قد افهم كلامه
ان العلمية تجامع مؤثرة كلا من التانيث والعجمة والتركيب والعدل
والوزن والزيادة وانها شرط في الثلاثة الاول فقط اي شرط في
كل منهما ويجوز صرف غير المنصرف اي يجوز جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسرة والتنوين لا جعله منصرفا حقيقة لما قدمه من ان ما لا
ينصرف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة و
التنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما للتناسب اي لتحصيل التناسب بينه
وبين المنصرف عند اجتماعهما فان رعاية المناسبة في الكلام امر مهم
عندهم كقراءة نافع سلاسلا بالتنوين لمصاحبة اغلالا وسعيرا

قواريرا قواريرا بتنوينهما اما الثاني فلمصاحبة الاول واما الاول
فلانه اخر الاية فصرف ليوقف عليه بقلب تنوين الفا كما في اخر سائر الايات
ولضرورة الشعر اي لضرورة وزن الشعر اما بان لا يستقيم الوزن الا
بالتنوين كما في قوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات
انك مرجلي او يستقيم لكن يحصل بمنعه زحاف يخرجه عن السلامة كقوله
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره فان نعمان لو فتح نونه من غير تنوين
لاستقام الوزن لكن يحصل فيه زحاف واذا علمت ذلك فمراد المولى رحمه
الله تعالى بالضرورة القدر المشترك بين ما يكسر الوزن وبين ما يزحف
به ولهذا عبر بيجوز باب النكرة والمعرفة اي هذا باب بيان النكرة
والمعرفة من اقسام الاسم ولهذا قال الاسم بحيث التنكير والتعريف
ضربان احدهما النكرة وهي الاصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير
عكس ولانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع
عما لا يحتاج ولهذا بدا بها وهي كل اسم شايع في جنسه الشامل له و
لغيره لا يختص به واحد من افراد جنسه دون اخر كرجل وفرس و
كتاب فكل منها نكرة شايع في جنسه الا ترى ان رجلا شايع في جنس
الرجال الصادق على كل ذكر بالغ من بني ادم لا يختص لفظ رجل بواحد
من افراد الرجال دون اخر وكذا حال فرس وكتاب فانهما شايعان الاول
في جنس الخيل والثاني في جنس الكتاب لا يختص واحد منهما بواحد من
افراد جنسه دون اخر فهو صادق على كل فرد من افراد جنسه على سبيل

البدل

البدل واعلم انه لا يشترط في النكرة كثرة الافراد المندرجة تحتها بل
المعتبر ان يكون وضعها على الشيوع الا ترى ان شمسا وقمرا نكرتان
وان لم يوجد في الخارج منهما الا شمس واحدة وقمر واحد فهما من الكلي
الذي لم يوجد منه الا واحد مع امكان غيره واما جمعهما كما في قوله
وجوههم كانها اقمار وقوله ما للشموس تظلها الاغصان فباعتبار
تجدد الشمس في كل يوم والقمر في كل شهر فكان افرادهما متعددة وهذا
الحد فيه غموض على المبتدي وتقريبها اي تقريب حد النكرة الى الفهم اي
فهم المبتدي ان تقبل الاسم النكرة كلما صلح دخول الالف واللام المو
ثرتين التعريف عليه في فصيح الكلام كرجل وامراة وثوب فان
كلا منها صالح لذلك بان يقال الرجل والمراة والثوب ولما كان هذا
الضبط يحتاج الى زيادة قال او كلما وقع موقع ما يصلح دخول الالف
واللام المؤثرتين عليه كذي فلانه لا يقبل ال لكنه يقع ما يقبلها
لانه بمعنى صاحب وصاحب يقبل ال لانه من الصفات التي غلبت عليه
الاسمية اما ما لا يقبلها او يقبلها لكن لا تؤثر فيه تعريفا كفضل وحارث
فليس بنكرة ومن علاماتها ايضا دخول رب عليها وحكم الخبرية ووقوعها
حالا او تمييزا او اسما لا التي لنفي الجنس ولا يرد على التعريف المذكور الاسماء
المتوغلة في الابهام واسما الفاعلين والمفعولين لعدم صدق
التعريف عليها مع انها نكرات لان هذا التعريف بالخاصة ولا يشترط
فيه الانعكاس والضرب الثاني المعرفة وهو ما وضع ليستعمل في واحد

بعينه وهي هنا ستة انواع متفاوتة في التعريف كالنكرات المضمر و
يقال له الضمير ايضا من اضمرت الشي اذا اخفيته وسترته واطلاقه
على البارز توسع وهو اعرفها عند الجمهور واعرف اصنافه المتكلم ثم
المخاطب ثم العلم يلي المضمر في التعريف وقيل العلم الشخصي اعرفها لانه
لا يتناول بواضع واحد الا شخصا واحدا بخلاف غيره منها فانه يتناول
امورا متعددة بواضع واحد ثم الاشارة ثم الموصول ثم المعرف
بالاداة واما السادس فهو ما اضيف الى واحد منها اضافة معنوية
معنوية كغلام زيد او هذا او الذي او الرجل وهو بحسب التعريف
في رتبة ما اضيف اليه فالمضاف الى العلم في رتبة العلم وهكذا الا
الاسم المضاف الى الضمير كغلامي فانه ليس في رتبة الضمير بل في رتبة
العلم اذ لو كان في رتبة الضمير لما صح مررت بزيد اخيك اذ الصفة
لا تكون اعرف من الموصوف بل مثله او دونه قال ابن هشام وزعم
بعضهم ان ما اضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها ويدل على بطلانه
قوله تخذ رؤوس الوليد المشقب فوصف المضاف الى المعرف بال بالمعرف بها
والصفة لا تكون اعرف من الموصوف انتهى وانما قيد بالمضاف الى واحد
منها بكون الاضافة معنوية لان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريف
المضاف كما سياتي في بابها ان شاء الله تعالى وسياتي ايضا ان المضاف اذا
كان شديد التوغل في الابهام كغير ومثل لا يتعرف ايضا فيختص به
ايضا عموم كلامه ويستثنى مما ذكر قيل هو ان المضمر اعرف المعارف

اسم

٢٠٧

اسم الله تعالى فانه علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
وهو مع ذلك اعرف المعارف بالاجماع وفي اعراب القران للشهاب
الحلبي رحمه الله تعالى وايانا ان سيبويه رئي في المنام فقيل له ما فعل
الله بك فقال ادخلني الجنة فقيل بماذا قال بقولي ان اسمه اعرف المعارف

فصل في بيان المضمر وانقسامه المضمر والضمير مدلولهما واحد
لانهما اسمان لما وضع لمتكلم اي المتلفظ بهذا اللفظ الموضوع كانا
او وضع لشخص مخاطب بذلك اللفظ كانت او وضع لشخص غايب
ليس متكلما ولا مخاطبا كهو فخرج لفظ المتكلم والمخاطب وكذا الاسم
الظاهر الذي يريد به متكلم او مخاطب او غايب كزيد في قول من
اسمه زيد يريد نفسه زيد قائم وقولك يا زيد قم وزيد قام
تريد شخصا غايبا فان لفظ زيد وان اطلق في الاول على المتكلم وفي
الثاني على المخاطب وفي الثالث على الغايب لانه ليس موضوعا لذلك
بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب ويكنى عنها بضمير الغايبة
وكذا ياء اياي وكاف اياك وهاء اياه فليست بضماير لانها لا تدل
على متكلم ولا مخاطب ولا غايب بل على تكلم وخطاب وغيبة فهي احرف
والدال على المتكلم والمخاطب والغايب انما هو ايا لكنه لما وضع مشتركا
بينها واريد والبيان ما عنوا به احتاج الى قرينة تبين ذلك
وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغايب كالواو والالف
اذا وضع لاحدهما صدق عليه كذا بالنظر الى تلك الحيثية ثم اذا

وضع لاخر منهما يكون الحد صادقا عليه ايضا من حيث اخرى و
ينقسم الضمير الى مستتر وبارز تبع في هذا التقسيم ابن هشام في التو
التوضيح وهو صريح في ان المستتر قسيم للبارز المنقسم الى متصل ومنفصل
كما سياتي وظاهر غيره كالصريح في انه قسم من المتصل ولك ان تقول هذه
القسمة ناقصة لانه لا تشتمل الضمير المحذوف للزوم الا ان يقال تفسيره
للمستتر بما سياتي شامل له ويفرق بينه وبين المحذوف فان المستتر اص
اصطلاحا عمدة وعامله لفظي والمحذوف اعم من ذلك نبه على ذلك
بعض المتاخرين فالمستتر ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى وهو
اما مستتر في عامله وجوبا وهو الذي لا يمكن ان يحل الظاهر محله
كالضمير المقدر في فعل امر الواحد المذكر كاضرب وقم ففي كل منهما
يقدر ضمير مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر وجوبا واما نحو اذهب
انت وربك فانت تاكيد للمستتر بخلاف المرفوع بفعل امر الواحدة و
المثنى والمجموع فانه يبرز في الجمع كقومي وقوما وقوموا وكالمقدر
في الفعل المضارع المبدو بتاء خطاب الواحد المذكر كتقوم يا زيد
وتضرب بخلاف المرفوع المبدو بتاء الغايبة كهند تقوم فان استتاره
جائز لا واجب وبخلاف المرفوع المبدو بتاء خطاب الواحدة او
التثنية او الجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقمن
وكالمقدر في الفعل المضارع المبدو بالهمزة للمتكلم وحده مذكرا
كان او مونثا كاقوم واضرب او في الفعل المضارع المبدو بالنون

للمتكلم

٢٨

للمتكلم ومن معه مذكرا كان او مونثا كنقوم ونضرب فهذه اربعة
مواضع يستتر فيها الضمير وجوبا ولا يرفع فيها الفعل الاسم الظاهر هر
واما مستتر في عامله جوازا وهو الذي يحل الظاهر محله كالضمير
المقدر في فعل الغايب نحو زيد يقوم وهند تقوم ففي كل منهما يقدر والغائبة صح
ضمير مستتر جوازا لانه يحل محله الظاهر اذ لو قيل زيد يقوم ابوه
او هند تقوم امها لكان الكلام صحيحا وقد يجب ابراز الضمير اذا
جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد يضربه هو اذا كانت
الهاء للغلام فيضربه خبر عن الغلام الذي هو المبتدا وقد جرى على
غيره لانه وصف في المعنى للزيد لانه هو الضارب للغلام فلو لم
يبرز الضمير المستتر في يضرب لتوهم السامع ان الغلام هو الضارب
لزيد وانقلب المعنى لان الاصل في الخبر ان يكون معناه حاصلا للم
للمبتدا فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس وان كانت الهاء
لزيد فقد جرى الفعل على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز
الضمير وظاهر عبارته كغيره جواز ان يقال قام هو على الفاعلية
وبه صرح البدر ابن مالك ونقل عن سيبويه ايضا وقد خالف في ذلك ابن
فيجزم ل هشام وجزم بوجوب استتار الضمير في نحو زيد قام وانه لا يقال
قام هو على الفاعلية وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك وفي
جميع الصفات وما قالاه هو الموافق لقولهم انه متى امكن اتصال
الضمير لا يعدل الى انفصاله ولا يكون الضمير المستتر الا ضمير رفع

الى

لانه لا يعلم اما ان يكون فعلا او نائب الفاعل والفاعل لا سيما اذا
كان ضميرا متصلا مستترا كالجزء من عامله فجوزوا في الضمير المتصل [illegible]
وضعها على الاختصار للتخفيف باستتار الفاعل واكتفوا بالفعل بخلاف
المنصوب والمجرور فانهما فضلة يتم الكلام بدونهما ثم الضمير المستتر
لم تضع العرب له لفظا يعبر به عنه ولكن لضيق العبارة عبر عنه
بلفظ الضمير المرفوع المنفصل تعليما للمبتدئين وليس هو اياه على
الحقيقة والبارز ما له صورة في اللفظ وينقسم الى متصل بعامله و
هو الاصل والى منفصل عنه لمانع يمنع من الاتصال فالمتصل هو الذي
لا يفتتح به النطق اي لا يمكن الابتداء به في اول الكلام من غير تقدم
لفظ اخر عليه بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان الافتتاح به ممكن
عقلا ولا يقع بعد لفظ الا في الاختيار كتاء قمت وكاف اكرمك فكل منهما
ضمير متصل الاول مرفوع المحل والثاني منصوبه ولا يبتدا به الكلام
ولا يقع بعد الا اختيارا والمنفصل هو ما كان بخلافه فهو ما يفتتح
به النطق اي ما يمكن الابتدا به من غير ان يتوقف اللفظ به على كلمة
اخرى ويقع بعد الا في الاختيار نحو انا تقول اذا ابتدات انا مؤمن و
يستعمل بعد الا نحو ما قام الا انا او انت او هو وينقسم الضمير المتصل
الى مرفوع المحل ومنصوب المحل فالمرفوع المتصل اثنا عشر ضميرا اثنان
للمتكلم نحو ضربت بضم التاء للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا وضربنا
بسكون الباء ونا ضمير بارز للمتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه وخمسة

المخاطب

للمخاطب باعتبار احواله نحو ضربت بفتح التاء للمذكر المخاطب و
ضربت بكسرها للمؤنثة المخاطبة وضربتما بضمها للمثنى المخاطب
مذكرا كان او مؤنثا وضربتم بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم
علامة لجمع الذكور المخاطبين وضربتن بضمها لجمع الاناث المخاطبات
والنون المشددة علامة جمع الاناث وبما قررناه علم ان التاء في
الجميع هو الضمير ولا يقع الا فاعلا او نائبا عنه وخمسة للغائب
باعتبار احواله ايضا نحو زيد ضرب ففي ضرب ضمير مستتر للمذكر
الغائب تقديره هو والزيدان ضربا فالالف ضمير متصل بارز لمثناه
والزيدون ضربوا فالواو ضمير متصل بارز لجمعه وهند ضربت
ففي ضربت ضمير مستتر للمؤنثة الغائبة تقديره هي والتاء الساكنة
المتصلة بالفعل علامة التانيث والهندان ضربتا فالالف ضمير بارز
لمثناها والتاء علامة التانيث وحركت لالتقاء الساكنين وفتحت
للمناسبة والهندات ضربن فالنون ضمير بارز متصل لجمعها و
ظاهر عبارته ان الضمير في ضرب وضربت متصل مع انه مستتر
وهو مخالف لما قدمه من ان المتصل قسم من البارز الذي هو قسيم
المستتر فكيف يكون قسم الشيء قسيما منه والمنصوب المتصل اثنا
عشر ايضا اثنان للمتكلم نحو اكرمني فالياء ضمير متصل بارز للمتكلم
وحده مذكرا كان او مؤنثا واكرمنا بفتح الميم ونا ضمير متصل
بارز للمتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه وخمسة للمخاطب

قوله والنون [illegible]

باعتبار احواله نحو اكرمك بفتح الكاف وهو ضمير بارز للمذكر المخاطب متصل
واكرمك بكسرها للمونثة المخاطبة واكرمكما بضمها للمونث المخاطب
مذكرا كان او مونثا والميم والالف علامة التثنية واكرمكم بضمها لجمع
الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور واكرمكن بضمها لجمع
الاناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الاناث وخمسة للغائب
باعتبار احواله ايضا نحو زيد اكرمه فالهاء ضمير متصل بارز
للمذكر الغائب وهند اكرمها فالهاء كذلك للمونثة الغائبة و
الزيدان اكرمهما بضمها للمثنى الغائب مطلقا والميم والالف علامة
التثنية والزيدون اكرمهم بضمها لجمع المذكور الغائبين والميم
علامة جمعهم والهندات اكرمهن بضمها لجمع الاناث الغائبات والنو ن
المشددة علامة جمعهن وبما قررناه علم ان الكاف والهاء في الجميع
هما الضميران لا يقعان الا في موضع نصب او خفض والمجرور المتصل
اثنا عشر ايضا على التفصيل السابق ما هو للمتكلم وما هو للمخاطب و
ما هو للغائب ولفظ كل منها كالمنصوب اي كلفظ ما محله النصب
من الضمير المتصل ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال الا انه اي
الضمير المجرور دخل عليه عامل الجر فيميز به ولا فرق في العامل بين
ان يكون حرفا نحو مني ومنا ومنك ومنك وبكما وبكم و
بكن وبه وبها وبهما وبهم وبهن وهذا معنى قوله الى اخره
او اسما نحو غلامي وغلامنا وغلامك وغلامك وغلامكما و

غلامكم

غلامكم وغلامكن وغلامه وغلامها وغلامهما وغلامهم وغلامهن
وينقسم الضمير المنفصل الى قسمين فقط مرفوع المحل ومنصوب المحل
ولا يكون منه مجرور لامتناع الفصل بين الجار والمجرور فالمرفوع
اثنا عشر كلمة وهي كالمتصل ثلاثة اقسام ما هو للمتكلم مذكرا كان او
مونثا وهو اثنان انا في حالة انفراده ونحن في حالة اشتراكه مع
غيره او تعظيمه نفسه وما هو للمخاطب وهو خمسة باعتبار احوا له
انت بفتح التاء للمفرد المذكر وانت بكسرها للمفردة المونثة وانتما
بضمها للمثنى مطلقا وبعدها ميم متحركة بعدها الف وانتم بضمها
لجمع المذكور وبعدها ميم ساكنة وانتن بضمها لجمع الاناث وبعد
ها نون مشددة له مفتوحة وما هو للغائب وهو خمسة ايضا
باعتبار احواله هو للمفرد المذكر وهي للمفردة المونثة وهما للمثنى
مطلقا وهم بالميم لجمع الذكور وهن بالنون المشددة لجمع الاناث
فكل واحد من هذه الضمائر المنفصلة اذا وقع في ابتداء الكلام
فهو مرفوع المحل على انه مبتدا مخبر عنه بما يطابقه في المعنى ان
مفردا مذكرا فمفرد مذكر وان مفردا مونثا فمفرد مونث وان مثنى فمثنى
وان جمعا فجمع نحو انا ربكم فانا ضمير منفصل بارز في محل رفع
على انه مبتدا وربكم خبره والكاف في محل الجر بالاضافة وتقول
انا قائم وانا قائمة ونحن قائمان ونحن قائمتان ونحن قائمون ان
في التذكير او غلبه فان في التانيث قلت قائمات وقد يستعمل نحن للمعظم

نفسه نحو نحن الوارثون فنحن ضمير منفصل بارز في محل رفع على
انه مبتداء والوارثون خبره وعلامة رفعه الواو ونحو انت مولانا
فانت ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على انه مبتداء ومولانا خبره وعلامة
رفعه ضمة مقدرة في الالف ونا مضاف اليه ونحو وهو على كل شيء
قدير فهو ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على انه مبتداء وقدير
خبره وعلى كل شيء جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بالخبر والمنصوب
المنفصل اثنا عشر كلمة وهي ثلاثة اقسام ايضا ماهو للمتكلم مذكرا
او مونثا وهو اثنان اياي في حالة انفراده وايانا في حال اشتراكه مع
غيره او تعظيمه نفسه وما هو للمخاطب وهو خمسة باعتبار احواله
اياك بفتح الكاف خطابا للمفرد المذكر واياك بكسرها خطابا للمفردة المونثة
واياكما بضمها خطابا للمثنى مطلقا والميم والالف علامة التثنية واياكم
بضمها خطابا بجمع المذكور والميم علامة الجمع واياكن خطابا لجمع الاناث
والنون المشددة علامة جمعهن وما هو للغايب وهو خمسة ايضا
باعتبار احواله ايضا نحو اياه للغايب المذكر واياها للغايبة
المونثة واياهما للغايب المثنى مطلقا والميم والالف علامة التثنية
واياهم لجمع الذكور الغائبين والميم علامة الجمع واياهن لجمع الاناث
الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن فهذه الضماير المنفصلة
اذا وقعت في التركيب لا تكون الا مفعولا به والحكم في الاعراب بمحلها كما
تقدم من ان الضماير كلها مبنية نحو اياك نعبد فاياك ضمير منفصل بارز

في محل

في محل نصب على انه مفعول مقدم والكاف المتصلة به حرف خطاب و
نعبد فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ونحو واياكم
كانوا يعبدون فاياكم في محل نصب على انه مفعول مقدم ليعبدون و
جملة يعبدون من الفعل والفاعل في محل نصب على انها خبر كان واسمها
الضمير المتصل بها وقد رتب المولف رحمه الله تعالى انواع الضماير
ترتيبا حسنا فانه قدم ضمير المتكلم لانه اعرف واتبعه بما يليه
وهو ضمير المخاطب واخر عنهما ضمير الغايب لانه اخطاهما رتبة
وقدم من كل نوع ما للمفرد على ما للغير لان المفرد سابق تنبيه
علم مما مر ان الضماير البارزة ستون ضميرا وذلك لان الضمير البارز
اما متصل او منفصل وكل منهما اما مرفوع او منصوب او مجرور
فهذه ستة لكن المجرور لا يكون الا متصلا كما علم فتصير خمسة
وكل منها اثنا عشر كلمة واذا ضربت خمسة في اثني عشر كان الحاصل
ستين وقد تقدمت امثلتها ويضم اليها يا المخاطبة على مذهب
سيبويه فيصير المجموع احدى وستين ضميرا والقسمة العقلية
تقتضي تسعين لكن لا يلزم مجي الاصطلاح على مقتضى العقل و
اعلم ان الضمير المتصل اصل للضمير المنفصل لان مبنى الضمير على
الاختصار فالمتصل اخصر من المنفصل ولهذا حيث امكن ان يوتى
بالضمير متصلا بعامله فلا يجوز ان يوتى به منفصلا في الاختيار
فلا يقال في قمت قام انا الا ما ان قمت ولا في اكرمتك اكرم اياك الا ما ان

اكرمكم واما قوله قد ضمنت اياهم الارض فضرورة فان لم يكن الاتصال
لتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او لوقوعه بعد الا نحو ان لا
تعبدوا الا اياه تعين الانفصال الا ان يكون ثاني ضميرين اولهما
اعرف وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ او لا نحو قولك الدرهم
سلنيه وزيد ظننتكه او يكون الضمير منصوبا بكان او احدى
اخواتها تقدمه ضمير او لا وذلك نحو الصديق كنته وكانه زيد
فيجوز في الهاء من الامثلة المذكورة الفصل ايضا مع امكان اتصالها
نحو سلني اياه وظننتك اياه وكنت اياه وكان اياه زيد والارجح من الا
الاتصال عند الجمهور اذا كان العامل ناسخا مرجوح اذا كان غيره و
عند جماعة الوصل ارجح مطلقا وكلاهما وارد ومن ورود الوصل
قوله تعالى فسيكفيكهم الله ونحو بالغة صنع امرء بر اخاكه وفي
الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه ومن ورود الفصل قوله عليه
الصلاة والسلام ان الله ملككم اياهم وقول الشاعر اخي حسبتك اياه
وقوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
والفاظ الضمائر كلها متصلها ومنفصلها مبنية والحكم في
الاعراب محلها وتقدم سبب بنائها وقوله لا يظهر فيها الاعراب
مستغنى عنه بل من المعربات ما لا يظهر فيه اعراب ومع ذلك ليس
مبنيا فصل في بيان العلم بفتح العين واللام وقيل انه مشتق من
العلم لانه يعلم به مسماه او لان غالب مسمياته اولو العلم وقيل

من العلامة

من العلامة لانه علامة على مسماه العلم باعتبار تشخص مسماه وعـ
عدمه نوعان اما علم شخصي وهو ما اي اسم وضع لشيء بعينه
اي لشيء معين لا يتناول غيره اي غير ذلك الشيء باستعماله فيه من
حيث الوضع له فما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه
مخرج للنكرة وقوله لا يتناول غيره مخرج لبقية المعارف فانها متناو لة
لامور متعددة بوضع واحد كما بينته في شرح القطر ودخل في
التعريف العلم المشترك كزيد مسمى به اثنين او اكثر لانه وان كان
يتناول غيره لكن ليس بوضع واحد بل بوضعين او اوضاع متعد دة
وكذا ما صار علما بالغلبة كابن عمر لانه كالموضوع لتعيين مسماه
في اختصاصه به فغلبة الاستعمال بمنزلة وضع من واضع معين
ثم مسمى هذا العلم قد يكون من اولي العلم من المذكرين كزيد
وجعفر ومن الاناث كعائشة وفاطمة وقد يكون مما يولف من البلد
انا كطيبة ومن الابل نحو شذقم للنعمان ابن المنذر واليه تنسب
الابل الشذقمية ومن القبائل كثقيف وقرن ومن الخيل كلاحق
ومن البغال كدلدل والحمير كيعفور والبقر كعرار والغنم كهيلة
والكلاب كواشق واما علم جنسي وهو ما اي اسم وضع لجنس
من الاجناس اي لحقيقة من الحقائق من حيث هي كاسامة فانه علم
وضع للاسد اي لحقيقة اي الاسدية المعقولة التي لا يمكن ان
توجد خارج الذهن بل هي موجودة في النفس وكذا حال ثعالة

للثعلب اي لحقيقته الذهنية ايضا ويكنى بابي الحصين وذؤالة بضم الذال
المعجمة ثم الهمزة للذئب اي لحقيقته الذهنية ايضا ويكنى بابي جعدة
وعلم الجنس هو في المعنى باعتبار ما صدقاته كاسم الجنس النكرة سواء
قلنا ان النكرة موضوعة للحقيقة ايضا او للفرد خارجي من افراد الماهية
شايعا فيها لانه شايع في جنسه اي لا يختص به واحد دون اخر كما
ان النكرة كرجل كذلك فتقول انت لكل اسد رايته هذا اسامة
مقبلا فلكل اسد يصدق عليه لفظ اسامة ولكل ثعلب يصدق عليه ثعالة لة
ولكل ذئب يصدق عليه ذؤالة لوجود الماهية في ضمن افرادها و
استعمال علم الجنس في الفرد المعين من حيث استعماله على الماهية حقيقة
وانما سمي علما لجريانه مجرى العلم الشخصي في الاستعمال لانه يمنع من
دخول لام عليه ومن الاضافة ومن الصرف اذا انضم اليه علة من
العلل التسع كالتانيث في اسامة وثعالة فلما شارك العلم الشخصي في
احكامه اللفظية ولا يخفى عليك ان معاملتهم اسامة معاملة المعرفة ف
واسد معاملة النكرة تدل على افتراق مدلوليهما ولهذا قيل ان
التحقيق اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي
من غير قيد معها اصلا وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها
في الذهن الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها و
مثله اسم الجنس المعرف بال لان علم الجنس يدل على الماهية الحاضرة ان
بجوهر لفظه وهو يدل عليها بالادات وينقسم العلم ايضا

من حيث

من حيث هو الى اسم خاص وهو هنا في مقابلة ما عطف عليه من كنية
ولقب فالاسم كما مثلنا فيما مر كزيد علم شخص واسامة علم جنس
والكنية هي ما اي مركب صدر باب وام سواء كان المكني بها علما شخصيا
كابي بكر وام كلثوم أو جنسيا كابي الحصين للثعلب وابي الحارث للاسد
وام عريط للعقرب واللقب ما اشعر برفعة مسماه اي بمدحه
كزين العابدين لقب علي ابن الحسين ابن علي ابن ابي طالب رضي الله عنهم
او ضعته بفتح الضاد المعجمة اي ذمه والضعة خلاف الرفعة في القدر
كبطة وقفة وانف الناقة وانما قال كغيره اشعر دون دل لان الواضع
انما وضعه لتعيين الذات معتبرا معنى المدح او الذم لا لهما معا
ولا للمعنى المذكور واستفيد من تمثيله ان اللقب يكون مفردا او
مركبا واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تاخير اللقب عنه في الافصح
نحو قولك جاء زيد زين العابدين لئلا تضيع فائدة الاسم لو ذكر قبله
لان في اللقب العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى
عن الاسم فلم يجتمعا ويكون اللقب اذا اخر تابعا للاسم في اعرابه بد لا
او عطف بيان سواء كانا مركبين كعبد الله سيف الدين او مختلفين
كزيد انف الناقة وعبد الرحمن بطة الا اذا كانا مفردين فيجب عند
جمهور البصريين اضافة الاسم للقب ما لم يمنع منها مانع نحو قولك
جاء سعيد كرز باضافة سعيد الى كرز وكان القياس امتناعها لان
مسمى الاول والثاني واحد الا انهم اذا اضافوا يولون الاول بالمسمى

والثاني بالاسم وجوّز ابن هشام وغيره من المحققين الاتباع ايضا
في المفردين ومن اوجب الاضافة فيهما اخذا من اقتصار سيبويه
على ذكرها فقد رد عليه بان سيبويه انما اقتصر على ذكرها لكونها خلاف
الاصل فيتوهم امتناعها فاراد ان ينبه على جوازها ولا يلزم من
اقتصاره على ذكرها عدم جواز غيره الذي هو الاصل وكما يجوز
الاتباع فيما ذكر يجوز القطع فيه بالرفع خبر المبتدا المحذوف او
بالنصب مفعولا لفعل محذوف واذا كانا غير مفردين امتنع اضافة
الاول الى الثاني لتعذرها ولا ترتيب بين الكنية والاسم اذا اجتمعا
نحو قال ابو بكر سعيد ولا بين الكنية واللقب كذلك نحو قال ابو بكر
عتيق فانت بالخيار في تقديم احدهما على صاحبه ويلي الاخر معربا
باعرابه وان كانت عبارة الالفية توهم وجوب تاخير اللقب عن الكنية
واذا اجتمعت الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جيء باللقب نحو قال
ابو بكر سعيد عتيق فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما يوخذ من
كلامهم وينقسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب والى مركب فالمفرد كزيد
وهند والمركب ثلاثة اقسام لانه اما مركب اضافي وهو الغالب في
الاعلام المركبة وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين
مما قبله كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى فانها مضافة كابي
قحافة وام كلثوم وحكمه ان يعرب الجزء الاول منه بحسب العوامل
ويجر الثاني بالاضافة وانما اعرب باعرابين وان كان كلمة نظرا الى

اصله

اصله واما مركب المزجي وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء
التانيث مما قبلها كبعلبك وحضرموت وحكمه ان يعرب اعراب ما لا
ينصرف ما لم يكن الثاني كلمة ويه فان كان كنفطويه وسيبويه بني على الكسر
على افصح اللغتين وان كان اخر الاول ياء ساكنة بقيت على سكونها كمعدي
كرب واما المتضمن معنى الحرف من المزجي كخمسة عشر اذا سمي به فيبقى
على ما كان عليه او يعرب اعراب ما لا ينصرف واما مركب اسنادي و
ضابطه كل كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى كبرق نحره بفتح
الراء وشاب قرناها وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية و
يدل لذلك قوله نبئت اخوالي بني يزيد برفع يزيد

فصل

في بيان اسماء الاشارة وتسمى المبهمات لعمومها وصلاحيتها
للاشارة بها الى كل جنس والى اشخاص كل نوع هذا حيوان وهذا
جماد وهذا فرس وهذا رجل اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه
اي لمسمى مع الاشارة اليه كقولك هذا الى زيد مثلا فتدل لفظة ذا
على ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات واعلم ان الاقسام الو
الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هي له خمسة وان تعددت الفاظ
بعضها والقياس ان تكون ستة ثلاثة للمفرد المذكر ولمثناه وجمعه
وثلاثة للمونث كذلك لكنهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكر والمونث و
ان فرقوا بينهما في التثنية على عكس حال الضماير وقد اشار الى الاقسام
المذكورة بقوله وهو ذا اشار به لمفرد المذكر من اي جنس كان

وذي وذه باسكان الهاء وبالاختلاس وتي وته باسكان الهاء
وبالاختلاس وبالاشباع ايضا وتا يشار لكل منها للمفردة المونثة
قيل والاصل في لغات المفردة المونثة تا لانه لم يثن منها الا هي و
قيل ذي لكونهما بانا المذكر وذان للمثنى المذكر جي به له في حالة الرفع
على صورة المثنى المرفوع وذين جي به له في حالة النصب والجر على
صورة المثنى المنصوب والمجرور وتان للمثنى المونث جي به له
في حالة الرفع كذلك وتين في حالة النصب والجر كذلك وليس اختلاف
اخرهما بسبب اختلاف العوامل كما توهمه بعضهم فزعم انهما معربان
اعراب المثنى بل هما مبنيان لوجود علة البناء فيهما لوقوعهما على
صورة المعرب اتفاقيا فليست الياء فيهما منقلبة عن الالف بل كل منهما
اصل وللجمع مذكرا كان او مونثا عاقلا كان او غيره اولاء حال
كونه بالمد اي بهمزة مكسورة في اخره عند الحجازيين وبالقصر اي بلا
همزة في اخره عند التميميين نحو جاء اولاء القوم واولاء بناتي واذا
كان مقصورا يكتب بالياء ويجوز دخول هاء التنبيه بالف وغير
مهموزة تجليا او دخل اسماء الاشارة لتنبيه المخاطب على ما يلقى اليه
وازالة لغفلته نحو هذا وهذه وهذان وهذين وهاتان
وهاتين وهولاء والقصد من تعداد هذه الامثلة انه يستوي
في ذلك المفرد المذكر والمونث والمثنى والمجموع وهذه الفاظ
المقدمة في المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان المشار اليه بعيدا

وذي وذه

الحقت اخر اسم الاشارة وجوبا كاف الحرفية لتدل على بعد المشار
اليه وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا بحسب
المخاطب لتدل على حال من يخاطبه من افراد وتثنية وجمع وتذكير
وتانيث فتفتح للمخاطب نحو ذاك فيعلم ان الاشارة والخطاب الى مفرد
مذكر وتكسر للمخاطبة نحو ذاك فيعلم ان الاشارة والخطاب الى مفرد
مذكر والخطاب لمؤنث وتتصل بها علامة التثنية والجمع نحو ذاكما
فيعلم ان الاشارة الى مفرد مذكر والخطاب لمثنى واذا قيل ذاكم فتصير
الاشارة بحالها والخطاب لجمع الذكور واذا قيل ذاكن تكون الاشارة
بحالها ايضا والخطاب لجمع الاناث واذا قيل تاك تكون الاشارة الى المثنى
المذكر والخطاب لمفرد مذكر واذا قيل تاك بفتح الكاف تكون الاشارة
الى مفرد مؤنث والخطاب بحاله وانما كانت هذه الكاف حرفا لانها لو
كانت اسما لكان لها محل من الاعراب واللازم منتف لانتفاء العامل
ويجوز لك مع الحاق الكاف ان تزيد قبلها لاما زيادة في البعد اذا
كان المشار اليه مفردا ولم يدخل عليه هاء التنبيه كما اشار الى ذلك
بقوله نحو ذالك بفتح الكاف وذالك بكسرها وذلكما وذلكم وذلكن
ولا تدخل اللام في اسم الاشارة اذا كان في صورة الجمع في لغة من مد
فلا يقال اولالك واما من قصر فمنهم من لا ياتي باللام ايضا ومنهم
من ياتي بها وانما تدخل فيهما حالة البعد الكاف نحو ذانكما و
تانكما واولئك وكما لا تدخل اللام في المثنى والجمع كذلك لا تدخل

على اسم

على اسم الاشارة المفرد اذا تقدمه هاء التنبيه وانما تدخل فيه
حالة البعد الكاف نحو هذا فيقال فيه حالة البعد هذاك فظاهر كلامه
يقتضي انه ليس لاسم الاشارة الا مرتبتان قربى وبعدى وهي طريقة
ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور على ان له ثلاث مراتب قربى وهي
المجردة من الكاف واللام نحو ذا وذان واولاء بالمد والقصر و
بعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالكاف والنون المشددة
نحو ذلك وذانك بتشديد النون واولالك مع القصر ووسطى
وهي التي بالكاف وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة
نحو ذاك وذانك بتخفيف النون واولئك وما تقدم من الاسماء
الاشارة يشار به الى المكان وغيره وقد اشار الى ما يشار به الى
المكان فقط بقوله ويشار الى المكان القريب بلفظين بهنا بضم
الهاء وتخفيف النون مجردة عن هاء التنبيه او ههنا مقرونة بها
نحو انا ههنا قاعدون ويشار الى المكان البعيد بالفاظ بهناك
بالكاف وحدها من غير هاء التنبيه او هاهناك بالكاف مع الهاء او
هنالك بالكاف واللام او هنا بفتح الهاء وتشديد النون او ثم بفتح
الثاء المثلثة وتشديد الميم ولا يلحقها الكاف ولا اللام نحو واذا رايت
ثم وهي ملازمة للظرفية لشبهها واذا قلنا بمذهب الجمهور ان
المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى
البعيد بهنالك واخواته فصل في بيان الموصول وصلته

الاسم الموصول هو ما افتقر في بيان مسماه الى صلة وعايد من
مشتمل عليه تلك الصلة غالبا بخلاف الموصول الحرفي فانه وان
افتقر الى صلة لا يحتاج الى عايد وهو ضربان نص في معناه لا يتجاوز
الى غيره ومشترك بين معانٍ مختلفة بلفظ واحد وكل منهما يصدق
عليه التعريف لافتقاره الى صلة وعايد فالنص ثمانية الفاظ وهي
الذي للمفرد المذكر العاقل وغيره ولو قال العالم لكان اولى والتي
للمفردة المونثة العاقلة وغيرها واللذان للمثنى المذكر واللتان
للمثنى المونث وضعا في حالة الرفع على صورة المثنى المرفوع واللذين
واللتين بالياء المفتوح ما قبلها وضعا في حالة النصب والجر على صورة
المثنى المنصوب والمجرور والكلام فيهما كالكلام في ذان وتان وقد
تقدم ويجوز فيهما اثبات النون مخففة ومشددة وحذفها والا
الاصل التخفيف والثبوت والالاء مقصور او يكتب بغير واو وقد
يمد والذين يستعمل مطلقا اي رفعا ونصبا وكل منهما للجمع المذكر
العاقل وقد يستعمل الاولى لغيره قليلا وقد يقال الذون بالواو في
حالة الرفع والذين بالياء في حالة النصب والجر كقوله نحن الذون
صبحوا اصباحا وهي لغة عقيل او هذيل وعلى هذه اللغة يكون
معربا ويكتب بلامين بخلافه في لغة من لزمه الياء مطلقا واللاتي
واللتي ويقال اللواتي ايضا وكل منهما للجمع المونث وقد تحذف
ياؤهما اجتزاء بالكسرة فيقال اللاء واللات اللوات مثال استعمال

الذي

الذي للعالم المنزه عن الذكورة والانوثة نحو الحمد لله الذي
صدقنا وعده والتي للمفردة المونثة قد سمع الله قول التي
تجادلك في زوجها واللذان رفعا نحو اللذان ياتيانها منكم
واللذين نصبا نحو ربنا ارنا اللذين اضلانا والذين جرا نحو
والذين جاؤا من بعدهم واللائي واللاتي رفعا نحو واللائي يئسن
من المحيض ونحو اللاتي ياتين الفاحشة واما الموصول
المشترك بين المفرد المذكر والمونث وفروعهما فهو ستة الفا ظ
وهي من وما واي وال وذو وذا فهذه الالفاظ الستة اي
كل منها تطلق على كل من المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك
كله والمونث فكل لفظ منها ياتي لمعنى من المعاني الستة ولكل منها
كلام يخصه ويستعمل من في اصل الوضع للعاقل الاولى للعالم وما
في اصل وضعها لغير العاقل الاحسن لغيره تقول في من اذا استعملتها
بمعنى الجمع يعجبني من جاءك اي الذي جاءك ومن جاءتك اي التي جاءتك
ومن جاءاك اي اللذان جاءاك ومن جاءتاك اللتان جاءتاك ومن جاؤك
اي الذين جاؤك ومن جئنك اللاتي جئنك وتقول في ما بمعنى الجميع
جوابا لمن قال لك اشتريت حمارا او اتانا او حمارين او اتانين
او حمرا بضم الحاء والميم او اتنا بضم الهمزة والتاء المثناة فوق يعجبني
ما اشتريته اي الذي اشتريته وما اشتريتها اي التي اشتريتها و
ما اشتريتهما اي اللذان واللتان اشتريتهما وما اشتريتهم اي الذين

اشترتهم وفيه استعمالهم لغير العاقل وما اشتريتهن اللاتي اشتر
اشتريتهن وقد ينعكس ذلك الاصل في من وما فيستعمل من على خلاف
الاصل لغير العاقل اذا نزل منزلته كقوله اسرب القطا هل من يعير
جناحه او اقترن به في عموم فصل بمن بفتح الميم ونحو فمنهم من
يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع
لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة وتستعمل ما على خلاف الاصل للعاقل
نحو ما منعك ان لا تسجد لما خلقت بيدي وقد يستعمل له مع غيره
نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض فانه يستعمل للعاقل وغيره
والظاهر ان هذا من استعمل اللفظ في الحقيقة والمجاز والفاظ الاربعة
الباقية من الستة تستعمل للعاقل وغيره بطريق الاشتراك كما هو
ظاهر كلامهم تقول في اي بمعنى الجميع يعجبني اي قام اي الذي قام
واي قامت اي التي قامت واي قاما اي اللذان قاما واي قامتا اي اللتان
قامتا واي قاموا الذين قاموا واي قمن اي اللاتي قمن سواء كان
القائم عاقلا او حيوانا لا يعقل نعم اي قاموا خاص بالعاقل لاجل
لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل واما ال فانما تكون اسما موصولا
بمعنى الجميع اذا دخل على اسم الفاعل او على اسم المفعول مرادا به
الحدوث فالاول نحو الضارب والثاني نحو المضروب واختصت بذلك
من سائر الموصولات لانها تشبه ال التي للتعريف صورة وهي لا تدخل
الا على المفرد فكرهوا دخول ما هو كذلك على الجملة التي تكون صلة

للموصول

٨

للموصول فسبكوا منها مفردا لتدخل عليه ويلزم ان تكون تلك الجملة
فعلية ليمكن سبك المفرد منها وهو الاسم الفاعل والمفعول وهو في
المعنى جملة فعلية خبرية فان الضارب معناه اي الذي ضرب والمضروب ب
معناه اي الذي ضرب بضم الضاد وكسر الراء ونحوه اي ما ذكر من
الضارب والمضروب فنحو الضارب ان المصدقين والمصدقات مما
صلته اسم الفاعل ونحو المضروب قوله والسقف المرفوع والبحر المس
المسجور مما صلته اسم مفعول واقتصاره على ما ذكر ظاهر في ان ال
الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف
تعريف وهو ما صححه في المغني واما ذو التي تطلق على المفرد المذكر
وفروعه فخاص بلغة طيء قبيلة من العرب تقول فيها بمعنى
الجميع جاءني ذو قام اي الذي قام وذو قامت اي التي قامت وذو
قاما اي اللذان قاما وذو قامتا اللتان قامتا وذو قاموا اي
الذين قاموا وذو قمن اي اللاتي قمن سواء كان القائم عاقلا او غيره
قال شاعرهم وبئري ذو حفرت وذو طويت اي بئري التي حفرتها
والتي طويتها والمشهور عندهم افرادها وتذكيرها وبناؤها
وقد تعرب اعراب ذو بمعنى صاحب وخصه بعضهم بحالة الجر
وهو قاصر على السماع وقد تؤنث وتثنى وتجمع ولك ان تقول ما
وجه اعرابها مع قيام شبه الحرف من غير معارض واما ذا
فالاصل فيها ان تكون للاشارة وقد تجرد عن معنى الاشارة

تستعمل موصولا بمعنى الجميع واذا عرفت ذلك فشرط كونها موصو لا
امران ان يتقدم عليها ما الاستفهامية باتفاق من البصريين نحو
يسئلونك ماذا ينفقون اي ما الذي ينفقون او من الاستفهامية
على الاصح عندهم نحو من ذا جاءك اي من الذي جاءك لان كلا منهما
للاستفهام فان لم يتقدمها استفهام بما او من لم تكن موصولة بل
اسم اشارة كقوله امنت وهذا تحملين طليق والقول بان ذا في البيت
موصولة يرده دخول هاء التنبيه عليها وان لا تكون ذا ملغاة
والالغاء على وجهين حكمي وحقيقي فالحكمي بان يقدر تركيبها مع ما
فيصير المجموع اسم استفهام نحو ماذا اصنعت اذا قدرت ماذا في
المثال اسما واحدا مركبا بمعنى اي شيء فيكون في محل نصب مفعولا
لصنعت مقدما عليه والتقدير اي شيء صنعت فان قدرت ما مبتدا
وذا خبره فهي موصولة لانها لم تلغ ويظهر اثر التقديرين
في البدل من اسم الاستفهام وفي جواب السائل فعلى الاول وهو
كون ماذا في محل نصب تاتي بالبدل منصوبا فتقول ماذا صنعت
اخيرا ام شرا فذا ملغاة لانك ابدلت من اسم استفهام بالنصب
فيعلم انه مفعول مقدم لصنعت وعلى الثاني تاتي بالبدل مرفوعا
فذا غير ملغاة لانك ابدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم انه
مرفوع بالابتداء واخبره وقس على ذلك جواب السائل والالغاء
الحقيقي ان تقدر ذا زائدة بين ما ومدخولها وكانك قلت

ماصنعت

ماصنعت ولكن هذا مذهب كوفي والبصري يمنعه لانه لم يثبت
عنده زيادة الاسماء وسكت المولف رحمه الله عن الغاء ذا مع
من فيحتمل الحاقها بما وذا وهو ظاهر عبارة الالفية ويحتمل خلا فه
ولما فرغ من تعداد الاسماء الموصولة وشرح معانيها اخذ في
بيان ما يلزمها في الاستعمال فقال وتفتقر الموصولات الاسمية
كلها نصها ومشتركها الى صلة معهودة للمخاطب في اعتقاد
المتكلم متاخرة عنها وجوبا لان الموصول ناقص لا يتم معناه الا
بصلة فهي معرفة ومبينة له ومنزلة منه منزلة الجزء
المتاخر فلا يجوز تقدمها ولا شيء منها عليه وكما لا يتقدم
الصلة لا يتقدم معمولها عليه واما نحو وكانوا فيه من
الزاهدين فالظرف متعلق بمحذوف دال عليه صلة ال والتقدير
وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين والى عائد وهو ضمير
يعود من الصلة الى الموصول ليحصل الربط بينهما ولولا لكانت
الصلة اجنبية لانها مستقل بنفسها لولا الرابط الذي فيها و
الصلة اما جملة اسمية او فعلية او شبهها في حصول الفا ئدة
وشرط الجملة ان تكون خبرية اي محتملة للتصديق والتكذيب
في نفسها من غير نظر الى قائلها لانه يجب ان يكون مضمون
الجملة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب والجملة الا
الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها فالجملة

بما اي قوله تركب من فعل وفاعل او مما نزل منزلتهما فالاول
نحو جاء الذي قام ابوه وقوله تعالى الحمد لله الذي صدقنا
وعده والثاني نحو جاء الذي ضرب ابوه او من مبتدإ وخبر او
ما نزل منزلة ذلك فالاول نحو جاء الذي ابوه قايم وقوله تعالى
عم يتساءلون عن النبإ العظيم الذي هم فيه مختلفون والثاني نحو
الذي ما قايم ابوه وشبه الجملة فيما تقدم ثلاثة اشياء احدها
الظرف المكاني وشرط وقوعه صلة ان يكون تاما بان يفهم
بمجرد ذكره ما يتعلق به نحو جاء الذي عندك وقوله تعالى ما عندكم ينفد وما عند الله باق بخلاف الناقص نحو جاء الذي مكانا
فلا يتم معناه الا بذكر متعلق خاص جائز الذكر كجاء الذي سكن مكانا
والثاني الجار والمجرور وهو كالظرف فيما ذكر نحو جاء الذي في الدار
وقوله تعالى والقت ما فيها بخلاف جاء الذي بك او عنك فلا يوصل به
لنقصانه ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة بفعل
محذوف وجوبا وبذلك اشبها الجملة تقديره استقر لا بوصف
كمستقر لانه مفرد والصلة لا تكون الا جملة والثالث الصفة الصريحة
اي الخالصة للوصفية بان لم تغلب عليها الاسمية لان فيها
معنى الفعل ولذلك وعملها صح عطف الفعل عليها وعطفها عليه
والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول دون اسم التفضيل كالافضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه وتختص الصفة

الصريحة

الصريحة بالالف واللام كما تقدم ذلك ولو قال وتختص الالف واللام
بها لكان اولى لان المراد انها امتازت من بين سائر الموصولات
بان صلتها صفة صريحة التي هي اسم الفاعل واسم المفعول واما
الداخلة على الصفات التي غلبت عليها الاسمية كالابطح والاجرع و
صاحب او على اسم التفضيل او الصفة المشبهة فهي حرف تعريف وقيل
الداخلة على الصفة المشبهة موصولة واختاره ابن مالك واستدل
بانها تدل على الثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على
اسم التفضيل غير موصولة واجيب بان الصفة المشبهة تعمل في الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل والعائد للموصول
ضمير غائب مطابق للموصول في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث مشتمل على الصلة كما تقدم في الامثلة المذكورة نعم
ان كان الموصول من وما جاز في العائد مراعاة المعنى نحو ومنهم
من يستمعون اليك ومراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك و
هو الاكثر في كلامهم ما لم يحصل من مطابقة لبس او قبح فيتعين
مراعاة المعنى وقد يكون العائد ضمير متكلم كقول علي كرم الله
وجهه انا الذي سمتني امي حيدرة او ضمير مخاطب كقول الفرزدق
وانت الذي تلوي الحيول رؤسها اليك والايتام انت تطعمها ف
نجعل العائد اليك ضمير اليد حملا على المعنى وربما خلف الضمير العائد
اسم ظاهر كقوله ايا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله

اطع اي فرحة والاصل في العائد ان يكون مذكرا وقد يحذف مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اذا دل عليه دليل وشرط جواز حذف العائد
المرفوع ان يكون مبتدا مخبرا عنه بمفرد نحو لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد فايهم اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول
لننزعن واشد خبر مبتدا محذوف والتقدير اي الذي هو اشد
فلا يحذف في جاء اللذان قاما اضربها بالبناء للمفعول لانه غير مبتدا
ولا في نحو جاء الذي هو يقوم او هو في الدار لان الخبر غير مفرد
وشرط حذف العائد المنصوب ان يكون متصلا وناصبه فعل تام
او وصف غير صلة ال فالفعل نحو وفيها ما تشتهي الانفس ونحو يعلم
ما تسرون وما تعلنون فالعائد ضمير متصل في محل نصب على انه
مفعول والتقدير اي الذي تسرونه والذي تعلنونه ويحتمل ما
في الاية ان يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم
والوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به اي الذي الله
موليكه فضل وشرط حذف العائد المجرور بالحرف ان يجر بمثل ما
جر به الموصول لفظا ومعنى ويتحد معنى العامل نحو مررت
بالذي مررت اي به ونحو يشرب مما تشربون فالعائد محذوف
مجرور بمثل ما جر به ما الموصولة وهي من التبعيضية والتقدير
اي الذي تشربون منه فلو كان العائد مجرورا بحرف لم يجر الموصول
كما في نحو جاء الذي مررت به لم يجز حذف العائد وكذا لو كان

العائد

العائد مجرورا بحرف جر به الموصول لفظا لا معنى لم يجز الحذف
كما في نحو زهدت في الذي رغبت فيه وكذا لو اختلف معنى العامل زهدت
فصل واما المعرف بالاداة اي اداة التعريف فهو معرف بالالف
واللام كالرجل والغلام والتعريف بهما هو مذهب الخليل والهمزة
عنده اصلية وهي همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال و
عن سيبويه ما يوافقه لكنه يخالفه في اصالة الهمزة فعنده انها
زائدة معتد بها في الوضع وعنده ايضا ان التعريف باللام وحدها
والهمزة همزة وصل جلبت للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت
لكثرة استعمالها مع اللام وهي اي الاداة قسمان عهدية و
جنسية وكل منهما ثلاثة اقسام كما يشير اليه قوله والعهدية
اما ان تكون للعهد الذكري بان يتقدم لمصحوبها ذكر نحو فيها
مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة ونحو كما ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول او للعهد الذهني بان يعهد مصحوبها
ذهنا نحو اذ هما في الغار ثقب في جبل ثور وكان ذلك
معلوما عندهم ونحو جاء الرجل والغلام اذا كان بينك وبين
مخاطبك عهد في رجل وغلام معينين او للعهد الحضوري بان
يكون مصحوبها حاضرا نحو جاءني هذا الرجل ونحو اليوم اكملت لكم
دينكم اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة والجنسية اما ان تكون
لتعريف الماهية من حيث هي بان لم تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا

وجعلنا من الماء اي من حقيقته كل شيء حي لا من كل شيء اسمه ماء
واما الاستغراق الافراد اي افراد الجنس بان تخلفها كل حقيقة نحو و
خلق الانسان اي كل واحد من جنسه ضعيفا وهذه يجوز الاستثناء
من مجوبها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر الاية او لاستغراق
خصائص الافراد اي صفات افراد الجنس مبالغة بان تخلفها كل
مجازا نحو انت الرجل عالما اي انت كل رجل عالما بمعنى انك اجتمع فيك
افتقر في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم
غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا
وقد ترد ال زائدة لازمة فلا تفيد تعريفا كالتي في علم قارنت
وضعه كاللات والعزى وزائدة غير لازمة اما للضرورة كقوله
وطبت النفس يا قيس عن عمرو او للمح الاصل المنقول عنه كالتي في
الحارث والحسن والعباس وتبدل ال المعرفة ميما في لغة حمير قبيلة
من العرب وقد نطق النبي صلى الله عليه وسلم بها فقال ليس من امبر
امصيام في امسفر ونقلت ايضا هذه اللغة عن نفر من طي قال شاعرهم
ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامسهم وامسلمة فصل
واما المضاف الى واحد من هذه المعارف الخمسة المتقدمة
اضافة معنوية ولم يكن متوغلا في الابهام ولا واقعا موقع نكرة
بقرينة ما سياتي الاضافة فنحو غلامي مثال المضاف الى ضمير المتكلم
وغلامك للمضاف الى ضمير المخاطب وغلامه للمضاف الى ضمير الغائب

ضد ثقات
حمير حمار

وغلام

وغلام زيد للمضاف الى العلم وغلام هذا للمضاف الى اسم الا
الاشارة وغلام الذي قام ابوه للمضاف الى الموصول وغلام
الرجل للمضاف الى المعرف بال وقد تقدم انه في رتبة ما اضيف اليه
الا المضاف الى الضمير ففي رتبة العلم

باب المرفوعات من

الاسماء خاصة المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لانه صفة
لمذكر لا يعقل وهو الاسم والمرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية و
هو الضمة والواو والالف المرفوعات من الاسماء عشرة بالاستقراء
وبدا بها لانها العمدة ثم بالمنصوبات لانها في الاصل فضلة و
ان وقع النصب في بعض العمد تشبيها له بالفضلات ثم بالمجرورات
لانها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظا وهي على سبيل
الاجمال والتعداد الفاعل نحو جاء زيد والثاني المفعول الذي لم يسم
فاعله كضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء والثالث والرابع المبتدا
وخبره نحو الله ربنا وهو وليّنا والخامس اسم كان واخواتها
نحو وكان ربك قديرا والسادس اسم افعال المقاربة نحو كاد زيد
يقوم والسابع اسم ما حمل على ليس من الحروف المشبهة بليس نحو
ما زيد قائما والثامن خبر ان وخبر اخواتها نحو ان الله غفور
رحيم والتاسع خبر ما حمل على ان من لا التي لنفي الجنس على سبيل
الاستغراق نحو لا رجل افضل من زيد والعاشر التابع للمرفوع
وهو اربعة اشياء احدها النعت نحو جاء زيد العاقل وثانيها

العطف نحو جاء زيد وعمرو وثالثها التوكيد نحو جاء زيد نفسه
ورابعها البدل نحو جاء زيد اخوك وقدم الفاعل لانه اصل المرفوع
المرفوعات ثم نائبه لانه يخلفه عند حذفه ثم المبتداء والخبر
لان المبتداء فاعل في المعنى لكونه مسندا اليه والخبر مسند ثم اسم كان
واخواتها وما الحق بها لانه مبتداء في الاصل ثم خبر ان واخواتها
وما حمل عليها لانه خبر في الاصل ثم التابع لتاخيره عن المتبوع وله
ابواب يذكر فيها احكامها واستمر يذكر بابا بابا على هذا الترتيب الاول
باب الفاعل الفاعل لغة من اوجد الفعل سواء تقدم في الذكر
على فعله او تاخر واصطلاحا هو الاسم الصريح او المؤول به المرفوع
لفظا او تقديرا او محلا المذكور قبله وجوبا فعله او ما هو في تاويل
الفعل المسند اليه على جهة قيامه به او وقوعه منه والمراد بما في تاو
تاويله اسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر ونحو ذلك مما يعمل
عمل الفعل وقد تبع المؤلف الاصل في جعل الرفع قيدا في التعريف مع انه
حكم من احكام الفاعل وهو على قسمين لا ثالث لهما فاعل ظاهر وهو
ما عدا المضمر وفاعل مضمر وقدم تفسير المضمر فالظاهر تارة يكون
رافعه ماضيا وتارة مضارعا فالاول رفعه اما بالضمة نحو قال الله
او بالالف نحو قال رجلان او بالواو نحو وجاء المعذرون والثاني
رفعه ايضا اما بالضمة نحو يوم يقوم الناس او بالالف نحو يقوم
الزيدان او بالواو وسواء جمع مذكر سالم نحو يومئذ يفرح

المؤمنون

المؤمنون او من الاسماء الستة نحو لينفق ذو سعة من سعته و
من الاول نحو قال ابوهم ومثال المؤول بالاسم الصريح نحو الم يان
للذين امنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله فان تخشع وان كان في الصورة
الظاهرة حرفا وفعلا لكنه في تاويل خشوع وسياتي ما في تاويل الفعل
والفاعل المضمر قسمان متصل ومنفصل فالمتصل اثنا عشر لفظا اثنان
للمتكلم نحو قولك ضربت بضم التاء فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم
وحده في محل رفع على انه فاعل وضربنا بسكون الباء فنا ضمير متصل
بارز للمتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه في محل رفع على انه فاعل و
خمسة للمخاطب وهو ضربتَ وضربتِ وضربتما وضربتم وضربتن وخمسة
للغائب وهي ضرب وضربت وضربا وضربوا وضربن وهذا في معنى
قوله الى اخره كما تقدم معنى جميع ذلك في فصل المضمر فلا حاجة الى اعا
اعادته واما الضمير المضمر المنفصل فهو كالمتصل ولم يمثل له نحو ما قام المؤلف
الا انا او انت او هو فالضمير فيما ذكر في محل رفع على الفاعلية والمسند
الذي في تاويل الفعل نحو اقائم الزيدان فقائم في تاويل يقوم والزيدان ن
فاعل به وقوله تعالى مختلف الوانه فمختلف في تاويل يختلف والوانه
فاعل به وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف تقديره صنف
مختلف الوانه وللفاعل احكام كثيرة منها انه لا يجوز حذفه وكلام
الا فيما استثني لانه عمدة ومنزل من فعله منزلة جزئه ولا يجوز
حذف العمدة وقد اجازه بعضهم محتجا بخبر لا يزني الزاني حين يزني

حال حال

وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اذ لا يصح ان
يجعل فاعل يشرب ضميرا يعود على الزاني لانه خلاف المعنى المراد فتعين
ان يكون فاعله محذوفا وهو الشارب واجيب بان فاعله ضمير يعود
على الشارب المفهوم منه لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره
في لا يزني الزاني واذا تقرر ان الفاعل لا يحذف فان ظهر في اللفظ بان
تلفظ به ظاهرا كان نحو قام زيد او مضمرا نحو الزيدون قاموا و
والزيدان قاما فذاك واضح والا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر في فعله
لان الفعل لا يخلو عن الفاعل نحو زيد قام ففي قام ضمير مستتر مرفوع على
الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله وكذا نحو كلا اذا بلغت التراقي
ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها
سياق الكلام ومنها انه لا يجوز تقديمه على الفعل او ما هو في تاويله
لانه كالجزء منه فلم يجز تقديمه عليه كما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على
صدرها وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل فان وجد في اللفظ ما ظاهره
انه فاعل تقدم على الفعل وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في الفعل ويكون
المسند اليه المقدم مبتدا نحو زيد قام ففي قام ضمير مستتر مرفوع
على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتداء والجملة بعده خبره واما
فاعلا بفعل محذوف وجوبا نحو وان احد من المشركين استجارك
فاحد فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك
احد استجارك وانما وجب حذفه لانه المذكور عوض عنه وهم

لا يجمعون

لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه وانما لم يجعل احد مبتداء و
استجارك خبره من غير حذف لان ادوات الشرط لا تدخل على المبتداء
لانها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجملة الفعلية على الاصح
ومنها ان فعله او ما في تاويله يوحد اي لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع
على الافصح مع تثنيته اي الفاعل الظاهر وجمعه كما يوحد اتفاقا مع
افراده فتقول فيما اذا اسندته الى فاعل ظاهر مثنى او مجموع قام
الزيدان وقام الزيدون وقام نساء بتوحيد الفعل كما تقول اذا
اسندته الى المفرد قام زيد بتوحيده وانما كان الافصح ترك علامتي
تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تانيثه لورود القران به قال الله
تعالى قال رجلان وجاء المعذرون وقال الظالمون وقال نسوة
فالفعل في هذه الامثلة مجرد من علامة التثنية والجمع ولان تثنيته
وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تانيثه فقد لا يعلم من لفظه
بان يكون مقدر التانيث مع ان في الحاق هذا زيادة ثقل بخلافه ثم
ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية وهي الالف وعلامتي
الجمع وهي الواو والنون اذا كان الفاعل الظاهر مثنى او جمعا كما يلحق
الفعل علامة التانيث اذا كان الفاعل مونثا فتقول قاما الزيدان
وقاموا الزيدون وقمن الهندات فالملحوق بالفعل احرف دالة
على مجرد التثنية والجمع ومن ذلك قول الشاعر يلومونني في اشتراء
النخيل اهلي فكلهم الوم وقوله نتج الربيع محاسنا القحنها [illegible]

[illegible]

عن السحاب بك وقوله داين الفوابي الشيب وتسمي هذه اللغة لغة
اكلوني البراغيث وانما سميت بذلك لان هذا اللفظ سمع من
بعضهم اي العرب وهذا المثال فيه شذوذان احدهما الحاق الفعل
العلامة والثاني استعمال الواو لما لا يعقل ومنه اي من الحاق الفعل
العلامة الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار
فملائكة فاعل يتعاقبون وقد لحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الي
الظاهر وكان القياس يتعاقب قال ابن هشام وقد حمل قوم على هذه
اللغة ايات من التنزيل العظيم منها قوله تعالي واسروا النجوى الذين
ظلموا والاجود تخريجها على غير ذلك واحسن الوجوه فيها اعراب
الذين ظلموا مبتدا وما قبله خبر انتهى واما قوله عليه الصلاة
والسلام او مخرجي هم فيظهر انه من باب المبتدا والخبر لا مما نحن
فيه لما ذكروه من ان الوصف اذا طابق ما بعده في غير المفرد تعين
جعله خبرا مقدما وما بعده مبتدا مؤخر والصحيح ان هذه اللغة
لا تمنع المفردين والمفردات المتعاطفات كقوله وقد اسلماه مبعد
وحميم وان الالف والواو والنون في ذلك المسموع احرف دالة على
التثنية والجمع المذكر والمؤنث كما ان التاء في نحو قامت دالة على التانيث
وان الفاعل هو ما بعدها من المثنى والمجموع وما في معناهما كما علم
ذلك مما مر وقيل ان اللواحق ضماير وانها الفاعل والمرفوع بعدها
اما مبتدا مؤخر او بدل منها ورد ذلك بان ايمة اللغة والنحو

نقلوا

نقلوا ان اتصال هذه الاحرف بهذه الافعال الامثلة لغة لقوم معينين
من العرب وهم طي وازد شنوءة وتقديم الخبر او البدل من الضمير
شايع عند الجميع وان ادي الي الاضمار قبل الذكر ومنها اي ومن احكام م
الفاعل انه يجب تانيث الفعل بتاء ساكنة لاحقة له في اخر الماضي وبتاء
المضارعة في اول المضارع اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا متصلا بفعله
ولم يكن فعله نعم وبئس واما اذا كان فعله نعم او بئس فيجوز
التانيث نعمت المراة هند وعدمه نحو نعم المراة هند ارادة للجنس
لتدل على تانيث الفاعل نحو قامت هند او الهندان مثال للماضي و
تقوم هند او الهندان مثال للمضارع وكذا يجب تانيثه اذا اسند الي
ضمير متصل عايد الي مؤنث غايب ولو مجازيا كالشمس طلعت ويجوز
ترك التاء من الفعل ان كان الفاعل الظاهر مجازي التانيث اتصل بفعله
ام لا نحو طلع او يطلع الشمس وقوله تعالي وما كان صلاتهم عند البيت
الا مكاء وقوله تعالي قد جاءكم بينة وكذلك اذا كان حقيقي التانيث منفصلا
عنه بغير الا نحو حضر القاضي امراة او متصلا به في باب نعم وبئس والتانيث
ارجح والحقيقي ماله فرج والمجازي بخلافه وحكم الفاعل المثنى المذكر او
المؤنث والمجموع جمع تصحيح كذلك اذا اسند اليهما الفعل حكم المفرد
المذكر والمؤنث اذا اسند اليه الفعل فتقول قام الزيدان وقام الزيدون ن
بتذكير الفعل فقط كما تقول قام زيد بتذكيره فقط وتقول قامت
المسلمتان وقامت المسلمات بتانيث الفعل وجوبا كما يجب ذلك في

نحو قامت مسلمة واما قوله تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما وهل انا الامن
ربيعة او مضر فضرورة اذ قدر ماضيا واذا اجتمع متعاطفان وامثلة
المتعاطفات مذكر ومونث فالحكم للسابق منهما كما يؤخذ من كلامهم
لان الثاني تابع للاول في حكم وبما قلنا صرح السفاقسي في اعرابه فهو
فتقول قام زيد وهند بترك التاء وقامت هند وزيد بالتاء نعم
ان كان المونث السابق مجازيا فالاحسن ترك التاء نحو جمع الشمس
والقمر واما جمع التكسير مطلقا اذا اسند اليه الفعل فحكمه حكم
الفعل المفرد المجازي التانيث في جواز تانيث الفعل وتذكيره اذا اسند
اليه تقول قام الرجال بالتذكير وقامت الرجال بالتانيث وقام
الهنود بالتذكير وقامت الهنود بالتانيث فتانيث الفعل على
التاويل بالجماعة وتذكيره على التاويل بالجمع لان تانيث الجموع مجاز ي
يجوز اخلاء فعله من العلامة وانما لم تعتبر التانيث في جمع المذكر
السالم والتذكير في جمع المونث السالم لاجل سلامة نظم وحدهما و
قضية هذه العلة جواز التانيث في جاء البنون والتذكير في جاءت
البنات لتغير نظم الواحد فيهما وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبي
الاتفاق على ذلك ومما يجوز فيه ترك التاء من فعله وثبوتها فيه اسم
الجمع كالنساء واسم الجنس كاللبن والشجر نحو قام او قامت النساء ومنها
ان الاصل فيه اي في الفاعل ان يلي فعله بان يتصل به من غير حاجز
بينهما لانه كالجزء منه لشدة احتياج الفعل اليه بدليل سكان اخره

في نحو

في نحو ضربت دفعا لتوالي اربع متحركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
ثم يذكر المفعول او غيره من معمولات الفعل لكونه فضلة وورث
سليمن داود فبهذا الاصل جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه مه
زيدا وقد يجب ذلك الاصل كان انتفى الاعراب اللفظي فيهما والقرينة
نحو ضرب موسى عيسى وكانا ضربتك وقد ترك ذلك الاصل
بان يتاخر الفاعل ويتقدم المفعول عليه على خلاف الاصل تقدما جوازا
اي جايزا اتوسعا في الكلام نحو ولقد جاء ال فرعون النذر فال فرعون
مفعول مقدم والنذر فاعل مؤخر وتقدما وجوبا اي واجبا لعارض ض
اقتضى ذلك كان كان المفعول ضميرا متصلا بفعله والفاعل اسما ظاهرا
نحو شغلتنا اموالنا اذ لو قدم الفاعل والحالة هذه لزم انفصال واهلونا صح
الضمير الواقع مفعولا مع امكان اتصاله او اتصل بالفاعل ضمير المفعول
نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه اذ لو اخر المفعول لزم عود الضمير
على متاخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز وقد يتقدم المفعول على الفعل
والفاعل معا تقدما جوازا نحو فريقا كذبوا وفريقا يقتلون وتقدما
وجوبا كان يكون المفعول متضمنا لما له صدر الكلام نحو اياما تدعوا
فاي ايات الله تنكرون وانما وجب لان اسم الشرط والاستفهام
كل منهما له صدر الكلام قال الرضي تقديم المفعول على الفعل ليس
مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه
فلا يجوز تقديمه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف

للعطف لو ضعها اثناء الكلام باب المفعول الذي لم يسم اي لم
يذكر فاعله واقيم هو مقامه ولهذا جعله تلوه في الترتيب بل هو
عند بعضهم من قبيل الفاعل واشار الى تعريفه بقوله وهو الاسم الصريح
او المؤول به المرفوع لفظا او تقديرا او محلا الذي لم يذكر معه فاعله
لغرض من الاغراض واقيم هو اي ذلك المفعول مقامه اي الفاعل
في اسناد الفعل اليه فلبس لباس ذلك الفاعل واعطي احكامه كما قال
فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وصار عمدة بعد ان كان فضلة
لا يتم الكلام بدونه ومتصلا بالفعل بعد ان كان منفصلا عنه فلا يجوز
حذفه لكونه عمدة ولا تقديمه على الفعل لقيامه مقام فاعله وقد
كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم ويجب تانيث الفعل له اذا كان
مؤنثا حقيقيا نحو ضربت هند والاصل ضرب زيد هندا فحذف الفاعل
واقيم المفعول مقامه في الاسناد اليه فصار مرفوعا وانث الفعل له كما
يؤنث اذا كان الفاعل مؤنثا فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج الى تمييز احدهما
عن الاخر فغير عامله عن صيغته الاصلية كما سياتي فزال اللبس و
كذا حال اذا زلزلت الارض لكن التانيث في هذا جائز لا واجب ويجب
ان لا يلحق الفعل المبني للمفعول علامة تثنية او جمع ان كان المفعول
الذي لم يسم فاعله مثنى او مجموعا او ما في معناهما كما يجب ذلك في الفاعل
نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون وضرب نسوة ولا يقال ضربا
الزيدان ولا ضربوا الزيدون ولا ضربن نسوة ومن العرب من يلحق

ذلك

ذلك كقوله الفيتا عيناك عند القفا اولى فاولى لك ذا واقية وكما
يسمى المفعول الذي لم يسم فاعله يسمى ايضا النائب عن الفاعل وهذه
العبارة لابن مالك قال ابو حيان ولم ارها لغيره قال المؤلف وهي
احسن لانها اوضح في بيان المراد واخصر من الاولى لان نائب الفاعل
والمعرب ينبغي له ان يختار الاحسن والاخصر قال ابن هشام هي اولى لان
نائب الفاعل يكون مفعولا او غيره ولان المنصوب في نحو اعطي زيد
دينارا يصدق عليه انه مفعول لما لم يسم فاعله وليس مرادا ونوزع
فيما قاله بان الاولى صارت علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام
الفاعل من المفعول او غيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه
شيء ولا يدخل فيه غيره ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول للاشعار
للاشعار بان اسناده اليه على جهة وقوعه عليه ويسمى ايضا
الفعل المجهول والفعل المبني للمجهول للجهل بفاعله والفعل الذي لم
يسم فاعله وقد اشار الى ما لا يتاتى الانابة بدونه بقوله فان
كان الفعل الذي يبنى له ماضيا مجردا كان او مزيدا فيه ضم اوله
وكسر ما قبل اخره لفظا او تقديرا عند ارادة اسناده اليه وان كان مضارعا
ضم ايضا اوله الذي هو حرف المضارعة حملا له على الماضي وفتح ما
قبل اخره لفظا او تقديرا ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو
اثقل من الماضي فان كان مفتوحا في الاصل بقي عليه وكذا اذا كان او له
مضموما في الاصل نحو ضرب زيد مثال للماضي المبني للمفعول ويضرب زيد

مثال للمضارع المبني للمفعول فان كان الماضي مبدوءا بتاء مزيدة معتادة
سواء كانت للمطاوعة او لا ضم اوله وكذا ثانيه تبعا للاول نحو تعلم
العلم وتضورب في الدار بضم اولهما او لهما وقلب الالف في الثاني
واوا لوقوعها بعد ضمة وانما ضم ثانيه لانه لو بقي على فتحه لالتبس
بمضارع علم وضارب المبني للفاعل وان كان الماضي مبدوءا بهمزة
وصل ضم اوله وكذا ثالثه تبعا لاوله في الضم نحو انطلق به واستخرج
المال بضم اولهما وثالثهما لانه لو بقي ثالثه على فتحه لالتبس في الدرج
بالامر في مثل انطلق واستخرج في بعض الاحوال واما اختير وانقيد
بكسر ثالثهما مع انهما مبدوءان بهمزة وصل فاصلهما اختير وانقود
بضم التاء والقاف وان كان الماضي معتل العين واصل ذلك فيه ثلاث
لغات فلك كسر فائه باخلاص فتصير عينه ياء نحو قيل مما عينه واو
اعلاله بالنقل والقلب لان اصله قول نقلت حركة الواو الى ما قبله بعد
اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ونحو بيع
مما عينه ياء واعلاله بالنقل فقط لان اصله بيع نقلت حركة ياء الى ما
قبلها بعد اسكانه واسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه
هي اللغة المشهورة ولك ايضا اشمام الكسرة الضمة ومعنى الاشمام هنا
هو خلط الكسرة اي شوب الكسرة فاء الفعل بشيء من صوت الضمة من غير
تغيير الياء ولهذا قيل ينبغي ان يسمى روما مع ان القراء قد عبر به و
هذه اللغة تلي الاولى في الفصاحة ومنها قراءة ابن عامر والكسائي في

قيل وغيض واللغة الثالثة هي عكس الاولى واليها اشار بقوله ولك
ضم الفاء باخلاص فتصير عينه واوا ساكنة نحو قول وبوع اصلهما
قول وبيع حذفت حركة العين فيهما وقلبت الياء واوا في الثاني لما
لسكونها وانضمام ما قبلها وهذه اللغات الثلاث انما تجوز عند
أمن اللبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول باحدهما اجتنب
ما حصل به اللبس كخاف فانه اذا اسند الى تاء الضمير فيقال خفت بكسر
الفاء فاذا بني للمفعول فان كسر حصل اللبس فيجب ضمه فيقال خفت
هذا مذهب ابن مالك واما غيره فجوز ما حصل به اللبس من جوجيه
فلم يجعله ممنوعا لحصول الالتباس في نحو مختار ومضطر ولم يتعرض
المولف لفعل الامر لان صيغته لا تبنى للمفعول لفساد المعنى وشرط
الفعل الذي يبنى له ان يكون متصرفا تاما فالجامد لا يبنى له باتفاق
وكذا الفعل الناقص عند البصريين واما الفعل اللازم فبناؤه للمفعول
قليل كقيم والنائب عن الفاعل على قسمين ظاهر ومضمر كما ان الفاعل
كذلك فالظاهر يرفعه الماضي والمضارع وعلى كل منهما فرفعه اما بالضمة
نحو واذا قرئ القران ونحو ضرب مثل ونحو قضي الامر او بالالف
نحو اكرم الرجلان او بالواو نحو قتل الخراصون ونحو يعرف المجرمون
والنائب المضمر المتصل اثنا عشر لفظا على ما مر نحو ضربت بضم التاء و
الضاد وسكون الباء فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في
محل رفع على انه نائب الفاعل واصل المثال ضربني زيد فحذف الفاعل

واقيم المفعول وهو الياء مقامه فتعذر النطق به على هيئة الافرادة
فعدل الى ما يرادفه وهو تا المتكلم وغيرت صيغة الفعل كما مر وضر
المثال كما ترى وقس عليه غيره وضربنا بضم الضاد وسكون الباء فنا
ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره في محل رفع على انه نايب الفاعل
وضربت بضم الضاد وسكون الباء وفتح التاء ضمير متصل بارز للمذكر
المخاطب في محل رفع على انه نايب الفاعل فهذه ثلاثة امثلة ذكرها صريحا
لاشتمالها على اعرف الضماير وهي باعتبار كونها مفردة اصل لكونها
مثناة او مجموعة والبقية المشار اليها بقوله الى اخر ما تقدم في فصل
المضمر وهي ضربت بكسر التاء وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربت
وضربا وضربوا وضربن لكن يبنى الفعل في جميع هذه المثال للمفعول
بان يضم اوله ويكسر ما قبل اخره لانه ماضي وينوب عن الفاعل بعد
حذفه واحد من اربعة الاول منها المفعول به كما تقدم امثلته
من الظاهر والمضمر وهو النايب عن الفاعل بالاصالة ولهذا قدمه نعم
لا يجوز نيابة المفعول الثاني من باب ظن ولا الثالث من باب اعلم ولا
الثاني باب اعطى ان وقع في لبس الثاني الظرف المختص المتصرف مكانيا
كان او زمانيا فالاول نحو جلس امامك والثاني نحو صيم رمضان
الثالث الجار والمجرور بشرط ان لا يلزم الحرف الجار وجها واحدا
في الاستعمال كمذ ورب ولم يكن للتعليل نحو ولما سقط في ايديهم
وظاهر كلامه ان النايب هو مجموع الجار والمجرور وهو اختيار ابن

مالك

مالك والتحقيق انه المجرور فقط لانه المفعول حقيقة والجار انما
جيء به لايصال معنى الفعل الى الاسم الرابع المصدر المختص المتصرف
نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فمن عفي له من اخيه شيء اي
عفو ما من جهة اخيه ولا ينوب غير المفعول به مما ذكر معه مع
وجوده بل يتعين هو للنيابة لشدة شبهه بالفاعل وتوقف الفعل عليه
فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله فلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله
بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة فاذا قلت
ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شايعا في داره تعين في هذا
المثال زيد للنيابة ومع عدمه فالجميع سواء في الجواز وقوعها مو
موقعه من غير ترجيح لاحدها على الاخر وينبغي كما قيل ان كل ما كان
عناية المتكلم بذكره اشد هو اولى بالنيابة وقد نقل عن سيبويه
مثل هذا وان وجد المفعول به واشار بقوله غالبا الى ما جازه الكو
الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك
لورود السماع به كقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون
وقول الشاعر ابيح لي من العدا نذيرا به وقيت الشر مستطيرا و
اجيب بان القراءة شاذة والبيت ضرورة وباحتمال ان النايب في الاية
ضمير مستتر في الفعل عائد الى الغفران المفهوم من قوله تعالى يغفروا
اي ليجزي الغفران قوما فما اقيم الا المفعول به غايته انه المفعول
الثاني وهو جائز واذا كان الفعل المبني للمفعول متعديا لاثنين اصا

اصلهما المبتداء والخبر تعين نيابة الاول على الاصح ونصب الثاني نحو ظن
زيد قايما ولا يجوز ظن زيد قايم وليس اصلهما ذلك جعل احدهما
نايبا عن الفاعل والاولى نيابة الاول ونصب الثاني اي الاخر وجوبا
لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا نحو اعطي زيد درهما واعطي زيد ا
درهم وان يكن فهو منصوب المحل وعلة ذلك ان الفعل لا يكون
الا واحدا فكذلك نايبه وقد تقدم ان الثاني من باب اعطي يمتنع
اقامته ان وقع في لبس باب المبتداء والخبر وهما النوع الثالث و
الرابع من المرفوعات المبتداء هو الاسم الصريح او المؤول به المرفوع
لفظا او تقديرا او محلا العاري اي المجرد عن العوامل اللفظية الكاين
للابتداء وغيرها حقيقة او حكما فخرجت الاسماء التي لم تركب لانها
وان تجردت عن العوامل اللفظية غير مرفوعة اذ لا اسناد فيها و
المرفوع بناسخ او غيره لعدم تجرده ودخل نحو حسبك في نحو بحسبك
درهم لان حرف الزايد في حكم العدم وشمل التعريف نوعي المبتدا اعني
ماله خبر نحو زيد قايم وماله مرفوع اغنى عن الخبر نحو اقايم زيد
لصدق التعريف على كل منهما واحترز باللفظية عن العوامل المعنوي وهو
الابتداء الذي هو تجرد الاسم للاسناد فان الصحيح انه العامل في
المبتداء ومراد المؤلف كغيره بالعاري الاسم الذي لم يوجد فيه عامل
لفظي فاندفع ما قيل ان المبتداء لم يكن له عامل لفظي حتى يقال انه
عاري او تجرد من عامل لفظي وفي كلام المؤلف لحنا و فيما قبله استعمال

الحكم قيد في التعريف وهو قسمان بالاستقراء ظاهر ومضمر منفصل
وتقدم بيان المراد بكل منهما فالمضمر اثنا عشر ضميرا منفصلا اثنان للمتكلم
وخمسة للمخاطب وخمسة للغايب وهي انا للمتكلم وحده مذكرا او مونثا
واخواتها التي تقدمت في فصل المضمر وهي نحن لمثناه وجمعه وانت
للمذكر المخاطب وانت للمونثة المخاطبة وانتما للمثنى المخاطب مطلقا وانتم
لجمع المذكر المخاطب وانتن لجمع المونث المخاطب وهو للمذكر الغايب وهي
للمونثة الغايبة وهما للمثنى الغايب مطلقا وهم لجمع المذكر الغايب و
هن لجمع المونث الغايب والمبتداء ظاهر قسمان لا ثالث لهما مبتدا
مسند اليه له خبر مذكور او محذوف وهو الاكثر في كلامهم ومبتدا
مسند لا خبر له بل له مرفوع فاعلا كان او نايبه سد مسد الخبر
اي استغني به عن ذكر الخبر لا بمعنى ان الخبر حذف فسد مسده و
شرط هذا المرفوع ان يكون اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا فالاول الذي
له خبر نحو الله وجل في الله ربنا ومحمد رسول الله ومنه نحو وان
تصوموا خير لكم والثاني الذي لا خبر له هو الوصف الرافع لمكتفى به
ومنه اسم الفاعل واسم المفعول اذا تقدم عليهما نفي بحرف او فعل او
اسم او استفهام بحرف او اسم مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام
نحو اقايم زيد ارغب انت وبالنفي نحو ما قايم الزيدان او انتما ومثال
اسم المفعول المصحوب بالاستفهام نحو هل مضروب العمران او انتما وبالنفي
نحو ما مضروب العمران او انتما وانما استغني بهذا الوصف عن الخبر لانه

في معنى الفعل بدليل انه لا يصغر ولا يوصف والفعل لا يخبر عنه فكذا
ما في معناه ولو كان مرفوع الوصف غير مكتفى به نحو اقائم ابواه زيد
او كان الوصف رافعا لضمير غير منفصل نحو اقائمون الزيدون او لم
يتقدمه استفهام او نفي لم يكن مبتدا ولما فرغ من تعريف المبتداء و
نوعه اخذ يذكر ما هو كالشرط له فقال ولا يكون المبتداء الذي هو
مسند اليه نكرة لان الغرض من الاخبار الافادة وهي منتفية اذا كان
المبتدا نكرة الا اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص
فتقرب من المعرفة ويحصل التخصيص في الغالب بمسوغ للابتداء و
المسوغات له كثيرة انهاها بعضهم الى نيف وثلاثين منها ان يتقدم
على النكرة نفي او استفهام فيجوز الابتداء بها فالنفي نحو ما رجل قائم
لان النكرة اذا وقعت في حيز النفي افادت عموم الافراد وشمولها لهم
فتعينت وتخصصت بذلك الشمول اذ لا تعدد في جميع الافراد بل المجموع
امر واحد وكذا النكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من
جرادة والاستفهام نحو هل رجل جالس وقوله تعالى أاله مع الله
ومنها ان تكون النكرة موصوفة بوصف يحصل بها التخصيص مذكورة
كانت نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد يتناول المؤمن و
الكافر فلما وصف بالمؤمن تخصص وقرب من المعرفة فجعل مبتداء وصح خبره
او محذوفة نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتداء اول ومنوان
مبتدا ثان وتخصص بمحذوفة اي السمن منوان منه بدرهم ومنه

بعضه

على احد التقديرين وشر اهر ذا ناب اي عظيم وفي معنى وصفها تصغيرها نحو
رجيل عندك لانه بمعنى رجل حقير عندك ومنها ان تكون مضافة الى نكرة
او معرفة والمضاف لا يتعرف بالاضافة نحو خمس صلوات كتبهن الله ومثلك
لا يبخل وغيرك لا يجود فخمس مبتداء وهو نكرة لتخصيصه بالاضافة
وجملة كتبهن الله خبره ومنها ان يكون الخبر ظرفا مختصا باضافته
الى اسم يصلح الاخبار عنه او جارا ومجرورا كذلك حال كونهما مقدمين
على النكرة نحو عندك رجل وفي الدار امراة فرجل مبتداء وكذا امراة
وما قبلهما هو الخبر وانما ساغ الابتداء بهما للتخصيص بما تقديم
الخبر المذكور لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة فلو كان الخبر
م غير ظرف فاعريا عن الاختصاص المذكور نحو عند رجل مال او غير مقدم
نحو رجل عندك لم يصح الابتداء بالنكرة واشتراطه هنا كغيره في الخبر
التقديم يقتضي ان له مدخلا في التسويغ وجزم في المغني بان التقديم
هنا انما هو لرفع التباس الخبر بالصفة ومن الاخبار بالظرف المقدم
نحو قوله تعالى ولدينا مزيد وبالجار والمجرور المقدم نحو وعلى
ابصارهم غشاوة وذهب بعضهم الى ان مدار صحة وقوع المبتداء
نكرة على حصول الفائدة لا على المسوغات التي ذكرها اذ لا تخلو عن
نقض وضعف وهو ظاهر عبارة الالفية فاذا حصلت الفائدة فاخبر
عن اي نكرة شئت فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انقض الساعة

اذا كان المخاطب لا يعرف ذلك وقد يكون المبتداء مصدرا ماولا
من ان والفعل وان كان غير اسم في الصورة الظاهرة نحو وان تصوموا
خير لكم فان تصوموا مبتداء لان تاويله اي صومكم وخير لكم خبره
والخبر هو الجزء الذي تتم به الفايدة مفردا كان او جملة او ظرفا او
جارا ومجرورا مع المبتداء غير الوصف المستغني عن الخبر فخرج بذكر
المبتداء مرفوع الفعل من الفاعل او نايبه لانه ليس متمما للفايدة مع مبتدا
بل مع فعل وبالقيد الذي زدته وبه صح الحد ما نعا مرفوع الوصف
المذكور لانه وان تمت به الفايدة مع مبتداء لكن هذا المبتداء هو
الوصف المذكور وقد تقدم ان هذا الوصف لا خبر له وهذا التعريف
ذكره ابن هشام في توضيحه وهو غير جامع لعدم شموله لنحو قايم من
نحو زيد ابوه قايم اذ لا يصدق عليه انه جزء تتم به الفايدة مع
مبتدايه الذي هو ابوه لاشتماله على ضمير الغايب وهو قسمان
كالمبتداء مفرد وهو هنا في مقابلة الجملة وشبهها اذ المفرد له مطلقا
اربعة كما بينت ذلك في الحدود وشرحها وغير مفرد من الجملة وشبهها
فالمفرد تجب مطابقته للمبتداء حيث ما امكن افرادا وتثنية وجمعا و
تذكيرا وتانيثا نحو زيد قايم وهند قايمة والزيدان قايمان
والهندان قايمتان والزيدون قايمون والهندات قايمات
وزيد اخوك وهند اختك واذا اجتمع مذكر ومونث غلب المذكر
على المونث فيقال هند وزيد قايمان ولا يقال قايمتان ثم المفرد ان

مقابلة الجملة مقابلة التثنية مقابل المركب مقابل المضاف

كان جامد

كان جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدا الا ان اول بمشتق نحو زيد اسد بمعنى
شجاع وان كان مشتقا تحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قايم ابوه
او قايم انت اليه ويجب ابراز الضمير اذا اجري الوصف على غير من هو له
عند الخوف من اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو وغير المفرد ثلاثة اشياء
اما جملة ذات رابط يربطها بالمبتداء ما لم يكن عينه والا كانت اجنبية
عنه اسمية ان صدرت باسم نحو زيد جاريته ذاهبة فزيد مبتدا
اول وجاريته مبتدا ثان وذاهبة خبر المبتداء الثاني والثاني وخبره
جملة اسمية في محل رفع على انها خبر الاول والرابط بين المبتدا الاول
وخبره الهاء من جاريته وهذا المثال اجتمع فيه جملتان صغرى وكبرى
ومثله نحو قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا
ثانيا فلباس مبتدا اول والتقوى مضاف اليه وذلك مبتدا ثان وخير خبره
والجملة الاسمية خبر المبتدا الاول والرابط اسم الاشارة ونحو قل هو
الله احد اذا قدر هو ضمير الشان فهو مبتدا اول والله مبتدا ثان
واحد خبره والجملة خبر المبتداء الاول ولا رابط فيها اكتفاء بالربط
المعنوي اذ مفهومها هو المراد بالمبتداء ومثل ذلك قولهم نحيري
الي بكر لا اله الا الله واما جملة فعلية ان صدرت بفعل نحو زيد قام
ابوه فقام ابوه جملة فعلية خبر المبتدا الذي هو زيد والرابط بينهما
الهاء من ابوه والمثال مركب من صغرى وكبرى ايضا ومثله نحو قوله
تعالى وربك يخلق ما يشا فربك مبتداء وجملة يخلق ما يشاء خبره

وهو ارضي

والرابط الضمير المستتر في يخلق وكذا جملة يقبض ويبسط ويتوفى
الانفس من قوله تعالى والله يقبض ويبسط ومن قوله الله يتوفى
الانفس ولم يذكر الجملة الشرطية لرجوعها اليهما وقد افهم كلامه انه
لا يشترط في الجملة ان تكون خبرية كما في الصلة والصفة فيصح وقوع
الخبر جملة طلبية نحو زيد اضربه او لا تضربه خلافا لمن منع ذلك نظرا وحده
الى ان الخبر ما احتمل الصدق والكذب قال ابن هشام وغيره وهو وهم
منشاؤه اشتباه الخبر مقابل الانشاء بالخبر قسيم المبتدا لاتفاقهم
على ان حد اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام
وعلى جواز اين زيد وكيف عمرو مما لا يحتمل الصدق والكذب واما نحوه
شبه الجملة في حصول الفائدة وهو الظرف الزماني والمكاني والجار
والمجرور التامان فالظرف المكاني التام يقع خبرا عن الذات نحو زيد عندك
وعن اسم المعنى نحو العلم عندك والزماني التام يقع خبرا عن المعنى نحو
السفر غدا ويمتنع وقوعه خبرا عن الذات فلا يقال زيد اليوم كما
سياتي والاخبار بالظرف قوله تعالى والركب اسفل منكم واما الجار
والمجرور التام فهو نحو زيد في الدار وقوله الحمد لله فلو كان الظرف او
الجار والمجرور غير تامين لم يقعا خبرا فلا يجوز نحو زيد امس ولا زيد
بك لعدم حصول الفائدة والظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا
متعلقان بمحذوف وجوبا واختلفوا في ذلك المحذوف فمنهم من قدره
فعلا نظرا الى ان المقدر عامل في لفظ الظرف وفي محل الجار والمجرور والاصل

العمل

٦٣

العمل الفعل ومنهم من قدره اسما نظرا الى ان المقدر هو الخبر في الحقيقة
والاصل في الخبر الافراد ورجحه ابن مالك وتبعه المؤلف ولهذا قال
تقديره كائن او مستقر قال بعض المتاخرين وهذا هو الحق اذ المفهوم من
زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة فان اريد المجاز
وهو استقراره في الماضي قدر استقر وقد قال السعد التفتازاني الانصاف
ان المفهوم من نحو زيد في الدار انه ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر
انتهى واذا قدر كائن فهو من كان التامة والظرف بالنسبة اليه لغو
والا لزم التسلسل ويسمى هذا الظرف ظرفا مستقرا بفتح القاف لاستقرار الضمير
فيه بعد حذف عامله وقيل لتعلقه بالاستقرار ولا يجوز تقدير المتعلق
المحذوف كونا خاصا كقائم وجالس الا بدليل وحينئذ يكون الحذف
جائزا لا واجبا فاشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف
لا لجوازه كما في المغني ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال زيد
اليوم ولا عمرو غدا لعدم الفائدة فان كانت الذات عدمة او اسم الزمان
خاصا نحو نحن في شهر رمضان او في زمان طيب جاز لحصولها بتخصيص
الزمان وذلك ان تقول اذا كان الصحيح لوقوع اسم الزمان خبرا عن
الذات هو التخصيص فلا فرق بين ان يكون المبتدا عاما او خاصا كما في
نحو زيد في يوم طيب او يوم شات وانما يخبر به اي بظرف الزمان عن
المعنى اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا والا
حصول فلا لعدم الفائدة نحو طلوع الشمس يوم الجمعة واما قولهم الليلة

الهلال بنصب الليلة و اليوم خمر ونحو ذلك مما ظاهره انه اخبر فيه بظرف
زمان عن الذات فهو مؤول بتقدير مضاف الى اسم الذات اي رؤية الهلال
الهلال وشرب الخمر ليكون معنى وقيل لا حاجة الى تقدير في مثال المثنى لشبه
الهلال باسم المعنى من جهة انه يحدث في وقت دون اخر وان رفع لفظ
الليلة كان التقدير الليلة ليلة الهلال ولا يصح ان نصب لئلا يكون
الزمان واقعا في الزمان والاصل ان يخبر عن المبتداء بواحد بخبر واحد
كما هو ويجوز تعدد الخبر المستقل بدون عطف على الاصح وكون المبتداء
واحدا لان الخبر حكم ولا يمتنع ان يحكم على الواحد باحكام متعددة
نحو زيد كاتب شاعر وقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش
المجيد فعال لما يريد فهو مبتداء والبواقي اخباره والمانع للتعدد
تقدر مبتداء لكل خبر وهو خلاف الظاهر وان تقول ان العامل في الخبر
هو المبتداء على الصحيح فعلى هذا يلزم على القول بالتعدد عمل العامل
الواحد رفعين بطريق الاستقلال واللازم باطل واما ما لا يستقل بالخبرية
نحو هذا حلو حامض فيجوز بالاتفاق لانه وان تعدد صورة فهو في
الحقيقة خبر واحد لان المعنى هذا مز ولهذا يمتنع فيه العطف وان
يتوسط المبتداء بينهما والاصل في الخبر ان يكون مؤخرا عن المبتداء
لانه انما يؤتى به لبيان حال المبتداء والدال على حال الذات متاخر
عنها طبعا لكنه قد يتقدم بل يجب لغرض كما اشار الى ذلك بقوله
وقد يتقدم الخبر على المبتداء تقدما جوازا اي جائزا نحو في الدار زيد

فزيد

فزيد مبتداء وفي الدار خبره تقدم عليه لغرض التخصيص و تقدما وجوبا
اي واجبا نحو اين زيد فزيد مبتداء واين خبر مقدم وجوبا لان الخبر
المفرد اذا كان تضمن ما له صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه بخلاف
اذا كان الخبر المتضمن لما ذكر جملة فلا يجب تقديمه نحو زيد من ابوه لان
تاخيره لا يخرج من الاستفهامية عما تستحقه من الصدر لان الصدارة
انما تعتبر في الكلام الذي فيه ما له صدر الكلام لا في كل كلام و نحو اما
عندك زيد قدم فيه الخبر وجوبا لغرض ان يكون المبتداء محصورا او
نحو قوله تعالى ام على قلوب اقفالها فاقفالها مبتداء مؤخر وقلوب
خبر متقدم وجوبا لئلا يلزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة و نحو
في الدار رجل انما وجب تقديمه لا هو المصحح لوقوع النكرة مبتداء كما
هو قضية كلامهم او لرفع الالتباس للخبر بالصفة على ما في المغني فان الخبر
لو اخر لاشتمل ان يكون صفة للمبتداء لكونه نكرة محضة فيبقى المخاطب
منتظر الخبر وقد يحذف كل من المبتداء والخبر حذفا جوازا على
خلاف الاصل اذ الاصل فيهما الثبوت لكن جواز حذف احدهما عند
وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف فمن حذف المبتداء نحو من عمل
صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعمله واساءته ومن حذف
الخبر نحو اكلها دائم وظلها اي كذلك وقد اجتمع حذف كل منهما و
ابقاء الاخر فيما مثل به المولف وهو نحو سلام قوم منكرون فسلام
مبتداء نكرة لكنه تخصص بالتكلم فكانه قال سلامي اي سلام من

قبلي وخبر محذوف والتقدير اي سلام عليكم وقوم خبر مبتداء
محذوف اي انتم قوم منكرون و قد يجب حذف كل منهما فيجب حذف
المبتداء في اربع مسائل ذكرتها في شرح القطر وحذف الخبر في اربع مسا
ايضا حيث وجد مع القرينة الدالة على حذفه لفظ يسد مسده الا
الاولى ان يسند الى مبتداء واقع بعد لولا الامتناعية لدلالتها
على امتناع الشيء لوجود غيره وانما يجب حذفه اذا كان كونا عاما
نحو لولا انتم لكنا مؤمنين فانتم مبتداء وخبره محذوف اشار الى
تقديره بقوله اي لولا انتم موجودون وانما حذف لوجود القرينة
الدالة على حذفه وهي كلمة لولا لدلالتها على الوجود ووجب حذفه
لقيام الجواب مقامه فان كان خاصا فان دلت قرينة على حذفه جاز
نحو لولا انصار زيد ما سلم اي لولا انصار زيد حموه فدلالة المبتدا
على النصرة تدل على ان المحذوف شيء يدل على الحماية وان فقدت القرينة
تعين ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم والظاهر ان الاية التي مثل بها
المولى مما الخبر فيه كون خاصا وان تقديره لولا انتم صددتمونا بدليل
انحن صددناكم نبه على ذلك ابن هشام وغيره والثانية ان يكون
الخبر واقعا بعد القسم الصريح بان يكون المقسم به نصا في اليمين قبل
ذكر المقسم عليه نحو لعمرك انهم وايمن الله لافعلن فعمرك مبتداء
وهو صريح في القسم وخبره محذوف اي لعمرك قسمي وانما حذف لد
لدلالة لعمرك عليه ووجب لقيام جواب القسم مقامه فان فقد

في

الجواب

صراحة القسم لم يجب حذف الخبر نحو عهد الله لافعلن والثالثة ان يكون
الخبر واقعا بعد واو هي نص في المعية اي صريحة في المصاحبة نحو
كل صانع وما صنع فكل صانع مبتداء وما صنع معطوف عليه و
الخبر محذوف ويقدر بعد المعطوف اي مقرونان وانما حذف لدلالة
واو المعية على المقارنة ووجب لقيام المعطوف مقامه واستشكل
بانه من تتمة المبتداء فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه وليس لك
ان تقول ان التقدير كل رجل مقترن بصنعته وصنعته مقترنة به فـ
يكون الكلام على هذا جملتين لانه لا يجدي نفعا في وجوب حذف خبر المـ
المعطوف وهو وصنعته لعدم سد شيء مسده قال الرضي والظاهر
ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب والرابعة ان يكون الخبر واقعا
قبل الحال التي لا تصلح ان تكون خبرا عن المبتداء المذكور قبلها و
ضابطها ان يكون المبتداء مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال او مضافا
الى المصدر المذكور او الى ما يؤول به ٢ فاعله وزيدا مفعول به وقائما حال
من ضمير المفعول المستتر في كان المحذوفة هي والخبر وما تعلق به وتقدير
ذلك اي حاصل اذا كان قائما او اذ كان قائما فحذف الخبر وهو حاصل
لدلالة ظرفه الذي هو اذا كان او اذ كان عليه وحذف الظرف لدلالة
الحال عليه لان الحال تشابه ظرف الزمان الا ترى ان معنى جاءني
زيد راكبا جاءني زيد زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر بوا
بواسطة ووجب لسد الحال مسده الحال فيه وكان تامة بمعنى

واستشكل لانه ...

٢ نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتداء وهو مصدر مضاف الى فاعله صح

ثبت ولايتعين التقدير المذكور في المثال لجواز كون الحال فيه من ضمير
الفاعل ويكون التقدير اذا كنت او اذ كنت فتكون كان مسندة الى فاعل
الضرب كما اشار الى ذلك الرضي وغيره فلو صلحت الحال للاخبار بها عن
المبتدا لم يجب حذف الخبر نحو ضربي زيد اشد يجب رفع الحال او
الاتيان بخبر **باب العوامل الداخلة على المبتداء والخبر** وهي
على ضربين افعال وحروف وتسمى هذه العوامل النواسخ من غير قيد
وتسمى ايضا نواسخ الابتداء لانها تدخل على المبتدا فترفع عنه حكمه
اي عمل الابتداء فيه اخذ من النسخ وهو لغة الرفع وتصير هي عاملة
فيه لانها عوامل لفظية واللفظي اقوى من المعنوي وكما تنسخ حكم
المبتداء تنسخ حكم الخبر وهي باعتبار العمل ثلاثة انواع بالاستقراء
الاول ما يرفع المبتداء رفعا غير الاول وينصب الخبر وهو صنفان
صنف من الافعال وهو كان واخواتها وصنف من الحروف وهو الحروف
المشبهة بليس الاولى الاحرف ومن الافعال افعال المقاربة والنوع الثاني
ما ينصب المبتداء ويرفع الخبر رفعا غير الرفع الاول وهو ان واخواتها
ولا التي لنفي الجنس نصا وهذه احرف باتفاق والثالث ما
ينصب المبتدا والخبر معا وهو ظن واخواتها وهذه افعال باتفاق
فصل في النوع الاول وبدا به لبقاء المبتدا الذي هو العمدة على
مثل اعرابه فاما كان واخواتها وهي هنا ثلاثة عشر فعلا فانها ترفع
المبتدا ما لم يلزم الصدر ولا الابتدائية تشبيها بالفاعل اي

بفاعل

بفاعل للفعل المتعدي ويسمى اسمها حقيقة وفاعلا مجازا وينصب
الخبر ما لم يكن جملة طلبية تشبيها بالمفعول في توقف الفعل عليه
ويسمى خبرها حقيقة ومفعولا مجازا ودخولها على المبتدا والخبر
على خلاف القياس لان الاصل في الافعال ان تنسب معانيها الى المفردات
لا الى الجمل فان ذلك للحروف وحق هذه الافعال ان تنسب معانيها الى
المفردات الا انهم توسعوا في الكلام فاجروها مجرى الحروف فادخلوها
على المبتداء والخبر على نسبة معانيها الى مضمونها ومن ثم سماها
الزجاجي حروفا وهذه الافعال بالنظر الى عملها هذا العمل المخصوص
على ثلاثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل من رفع الاسم ونصب الخبر
من غير اعتبار شرط فيه مما سياتي وهو ثمانية افعال وهي كان
الدالة على ثبوت الخبر للاسم في الزمن الماضي وامسى الدالة على
ثبوته له مساء واصبح الدالة على ثبوته له صباحا واضحى الدالة
على ثبوته له ضحى وظل الدالة على ثبوته له نهارا وبات الدالة
على ثبوته له ليلا وصار الدالة على انتقال الاسم من صفة الى صفة
او من حقيقة الى حقيقة وليس الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالا
عند التجرد من القرينة فهذه الثمانية تعمل من غير شرط تقدم نفي او
شبهه عليها مثال كان نحو وكان الله غفورا رحيما فكان فعل
ماض ناقص والاسم الكريم اسمها وغفورا رحيما خبرها ومثال
امسى نحو امسى زيد فقيرا واصبح نحو فاصبحتم بنعمته اخوانا

واضحى نحو اضحى محمد متهجدا وبات نحو بات زيد معتكفا وصار الطين
خزفا وليس نحو ليس سواء وظل نحو ظل وجهه مسودا والقسم الثاني
ما يعمل هذا العمل بشرط ان يكون تاليا للنفي او شبهه بان يتقدمه نفي او
نهي او دعاء وهو اربعة زال ماضي يزال وفتئ وبرح وانفك
مثال زال نحو لا زال جنابك محروسا ومثلها ما تصرف منها نحو ولا يزالون
مختلفين ومثال فتئ نحو ما فتئ العبد خاضعا ولا فتئ حكمك نافذا
وبرح نحو ما برح صاحبك متبسما ولا برح ربعك مانوسا ومثلها ما تصرف
منها نحو لن نبرح عليه عاكفين ومثال انفك نحو ما انفك زيد مصليا
ولا انفك بيتك عامرا ومن متصرفات زال بعد النهي قول الشاعر صاح شمر
ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين صاح منادى مرخم صاحب على
غير القياس وشمر بكسر الميم امر ولا تزل نهي واسم تزل مستتر فيها وجوبا
وذاكر الموت خبرها ومثالها بعد الدعاء قوله الا يا اسلمي يا دار مي على
البلاء ولا زال منهلا بجرعائك القطر فالقطر اسم زال موخر ومنهلا
خبرها مقدم وقيد ناظر بكونها ماضي يزال لاخراج زال ماضي يزو
وزال ماضي يزيل فان الاول منهما فعل تام قاصر بمعنى ذهب وانتقل والثاني
متعد لواحد بمعنى يميز وهذه الاربعة تفيد اتصاف الاسم بالخبر
على سبيل الاستمرار منذ كان الاسم قابلا للخبر وسبب دلالتها على هذا
الاستمرار انها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي صار معناها نفي النفي استمرار
الثبوت وانما قام النهي والدعاء مقام النفي لان المطلوب بهما ترك

الفعل

الفعل وتركه نفي والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط ان يتقدمه ما
المصدرية الظرفية وهو دام خاصة نحو واوصاني بالصلاة والزكاة
ما دمت حيا وتصدق ما دمت قادرا وسميت ما هذه مصدرية لانها
تقدر بالمصدر المضاف اليه الزمان وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها
عن الظرف المضاف وهو المدة واصل ما دمت حيا مدة ما دمت حيا
فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها
في الانتصاب على الظرفية ولهذا افتقر الكلام الى عامل يعمل في الظرفية
به الجملة وامتنع ان يقال ابتداء ما دام زيد مقيما فلو فقدت ما نحو
دام زيد صحيحا كان المنصوب بها حالا لا خبرا وكذا اذا وجدت وكانت
مصدرية لا ظرفية نحو عجبت مما دام زيد صحيحا لان المعنى عجبت من
دوام زيد صحيحا لا من مدة دوامه والظرفية تلزم منها المصدرية
ولا يلزم من وجودهما وجود العمل المذكور اذ لا يلزم من وجود
الشرط وجود المشروط واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتداء
يكون مفردا او جملة ذات رابط يربطها بالاسم والظرف او جار ومجرور
متعلقين بمحذوف وجوبا ويجوز تعدده والاصل فيه ان يتاخر
عن الاسم والعامل ويجوز في خبر هذه الافعال كلها ان يتوسط بينها
وبين اسمها على خلاف الاصل لقوة عملها نظرا الى كونها افعالا فجاز
ان يتصرف في معمولها نحو وكان حقا علينا نصر المومنين فحقا خبر
كان وقد توسط بينها وبين اسمها وهو نصر المومنين ومثله

قول الشاعر سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم وليس سواء عالم وجهول
فسواء خبر ليس وقد توسط بينها وبين اسمها وهو عالم وما عطف
عليه وقد يكون التوسط واجبا نحو ما كان حجتهم الا ان قالوا وممتنعا
ممتنعا نحو كان موسى صديقي ويجوز ان يتقدم اخبارهن عليهن
بدليل جواز تقدم معمول الخبر نحو وانفسهم كانوا يظلمون وقوله
علي ليس خير الانسان بزيد ولا فرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم
نفي او لا وقد يكون التقدم واجبا نحو كم كان مالك الا خبر ليس عند
جمهور البصريين قياسا على عسى بجامع الجمود ولا حجة للمجيزين في
قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم لجواز ان يكون يوم
مبتدا مبني لاضافته الى الفعل او منصوبا بفعل مقدر والا خبر دام
فانه يمتنع تقدمه عليها مع ما باتفاق لان ما في صلة المصدر لا يتقدم
عليه وعلى دام وحدها على الاصح لئلا يلزم الفصل بين الموصول
الحرفي وصلته كقولك عالما كان زيد مثال لتقدم الخبر على الناسخ
ومثله قوله اعلموا اني لكم حافظ شاهد اما كنت او غائبا واذا
نفي الفعل الناسخ بما امتنع تقديم الخبر على ما دون الناسخ لان لها
صدر الكلام فيمتنع قائما ما كان زيد دون ما قائما كان زيد و
يثبت لقاربن هذه الافعال الناسخة مضارع والامر والمصدر
واسم الفاعل ما ثبت للماضي من العمل غير في المتصرف منها الاسم و
ينصب الخبر مثال المضارع نحو حتى يكونوا مؤمنين ومثال الامر نحو

الجمهور

بدل تصاريف

قال كونوا

يعني صيروا

اي النوع الاول

قال كونوا حجارة والمصدر نحو اعجبني كون زيد صديقك واسم الفاعل
نحو زيد كائن اخاك وهي بالنسبة الى التصرف وعدمه ثلاثة اقسام قسم
لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند اكثر المتاخرين وقسم
يتصرف تصرفا ناقصا بمعنى انه لا يستعمل منه امر ولا مصدر وهو زال
واخواتها الثلاثة وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقي الافعال وتستعمل
هذه الافعال تامة اي مستغنية بمرفوعها عن الخبر فتدل على ثبوت الشيء
في نفسه وتكون مع مرفوعها كلاما تاما بخلاف ما اذا كانت ناقصة و
قيل معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان لانها اذا استعملت ناقصة
دلت على الزمان فقط وهو ضعيف واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل
لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل وامسى
واصبح بمعنى دخل في المساء وفي الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون
وحين تصبحون اي حين تدخلون في الصباح وحين تدخلون في
المساء هكذا بخط المؤلف واضحى بمعنى دخل في الضحى وصار بمعنى انتقل
وظل بمعنى دام وبرح بمعنى ذهب وانفك بمعنى انفصل ودام بمعنى
بقي وبات بمعنى عرس الا زال ماضي يزال وفتئ وليس فانها ملازمة
للنقص محتاجة الى خبر يتم به الكلام وذكر الفارسي ان زال تستعمل تامة
ايضا وتختص كان عن اخواتها بامور يجوز زيادتها لفظا ومعنى او
لفظا فقط بشرط ان تكون في حشو الكلام بان تقع بين شيئين متلازمين
ليسا جارا ومجرورا كالمبتدا وخبره والموصول وصلته نحو زيد كان

عرس مليا

قائم وكيف نكلم من كان في المهد صبيا وزيادتها بين ما وفعل التعجب
مطردة نحو ما كان احسن زيدا وقد افهم كلامه انها لا تزاد بلفظ المضارع
او غيره ولا في صدر الكلام وآخره وان غيرها من اخواتها لا تزاد و
تختص ايضا بجواز حذفها مع اسمها وبقاء خبرها على حاله منصوبا
لكثرة استعمالها وذلك اي جواز الحذف كثير في كلامهم بعد لو وان
الشرطيتين وبعد غيرهما قليل كقوله صلى الله عليه الصلاة والسلام التمس
ولو خاتما من حديد اي ولو كان الذي تلتمسه خاتما من حديد فحذف
كان مع اسمها وقولهم اي العرب ولو قال لكان اولى لانه حديث
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر فحذفت كان مع
اسمها ايضا والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عمله
عملهم شرا فجزاؤهم شر وهذا الذي ذكره من نصب الاول ورفع الثاني
هو ارجح الاوجه في مثل هذا التركيب ويجوز رفع الاول ونصب الثاني
ورفعهما ونصبهما وقد تحذف كان مع اسمها بعد غير ان ولو كقوله
من لد شولا فالى اتلائها اي من لدن ان كانت شولا وتختص ايضا بجواز
حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون وصلا ان لم يليها ساكن و
ضمير نصب متصل بها نحو ولم اك بغيا اصله اكون فحذفت الضمة للجازم
والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف فلا تك في ضيق في النحل ولا في
النمل ونحو وان تك حسنة فلا تحذف من المرفوع والمنصوب لتعاصيها
على الحذف لقوتها بالحركة ولا من المجزوم بحذف النون او بالسكون

حال

حال الوقف ولا من نحو لم يكن الذين كفروا لعدم اتصالها بساكن فكلمة
لا اجلة فنقاصت على الحذف ومن اجازه نظر الى عروض الحركة ولا من نحو
ان يكنه فلن تسلط عليه لاتصالها بالضمير والضمائر ترد الاشياء
الى اصولها فصل فيما الحق بليس في العمل واما الحروف المشبهة
بليس في النفي والجمود والدخول على الجمل الاسمية فاربعة ما ولا
وان ولات النافيات واكثرها عملا ما وكان القياس فيها ان لا تعمل
لعدم اختصاصها ولما كان عمل كل منها على خلاف الاصل اشترط له شروط
فاما ما النافية فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط اجتماع امور اربعة
الاول ان لا تقترن ما بان الزائدة والثاني ان لا يقترن خبرها بالا
والثالث ان لا يتقدم خبرها ولو ظرفا على اسمها والرابع ان لا يتقدم
معمول خبرها على اسمها وهذا معلوم مما قبله وانما ذكره توطئة
لقوله الا اذا كان ذلك المعمول ظرفا او جارا ومجرورا فانه يجوز
اعمالها مع تقدمه لما سياتي فهذه الاربعة متى وجدت جاز اعمالها
في معرفة ونكرة فالمستوفية للشروط نحو ما زيد ذاهبا وقد ورد
القرآن باعمالها كقوله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ولم يقع في
القرآن اعمال ما صريحا في غير هاتين الآيتين قاله ابن هشام في شرح
الشذور فان انتفى الشرط الاول بان اقترنت ما بان الزائدة بطل
عملها لضعف شبهها بليس لايلائها ما لا يلي ليس نحو ما ان زيد قائم
وقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب عبر فيه ذهبا اولى على ان

ان النافية موكدة لها لا زائدة وبهذا يوخذ منه ان تكرار ما لا يبطل
عملها وهو اختيار ابن مالك ولم يتعرض له المولف وكذا يبطل عملها
ان انتفى الشرط الثاني بان اقترن خبرها بالا نحو وما محمد الا رسول لان
عملها انما هو للنفي وقد انتقض بالا وتسميته حينئذ خبرها مجاز
بخلاف ما اذا انتقض بغير الا فانه يجوز عملها نحو ما زيد غير قائم
ان انتفى الشرط الثالث بان تقدم خبرها على اسمها نحو ما قايم زيد (ع وكذا يبطل عملها)
وقولهم ما مسيء من اعتب خلافا للفراء او انتفى الشرط الرابع بان تقدم معمول
الخبر على اسمها وليس ظرفا او جارا ومجرورا نحو ما طعامك زيد اكل
لضعفها في العمل فلا يتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم فان
كان معمول الخبر ظرفا نحو ما عندك زيد جالسا او جارا ومجرورا نحو
ما في الدار زيد جالسا لم يبطل عملها لتوسعهم في الظرف والمجرور
ما لم يتوسعوا في غيرهما وقضية هذه العلة جواز اعمال ما اذا تقدم
الخبر وهو ظرف او جار ومجرور وبه صرح بعضهم وهو ظاهر
قياسا على خبر ان واخواتها وقيل يمتنع ذلك وهو قضية كلام
المولف كغيره واما تقدم المعمول على الخبر فجائز وبنو تميم لا يعملونها
وان استوفت الشروط المذكورة قال شاعرهم ومهفهف الاعطاف
قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام اي هو تميمي فاستفهمني بوقوع
الاسمين بعدها مرفوعين عن ان يصرح بنسبه ويقول انا تميمي
واما لا النافية للوحدة وللجنس ظاهرا فتعمل عمل ليس ايضا عند

(مهفهف اي حسن الاعطاف)
(ما زيد اليوم جالسا او جالس)

الحجازيين فقط اي دون بني تميم بالشروط المتقدمة فيما النافية ما
عدا الشرط الاول لان الاقتران بان الزائدة وتزيد لا على ما بشرط
اخر وهو ان يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لا رجل افضل منك
فلا تعمل في معرفة فلا يقال لا زيد قايما واما قوله ان انكرتها بعد
اعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا فنادر واكثر عملها
واقع في الشعر ولا يختص به وهذا مخالف لما في القطر واللمحة من
اختصاصه بالشعر وقد يراد بها نفي الجنس نصا كقوله تعز فلا شيء
على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا واما ان النافية فتعمل
عمل ليس في لغة اهل العالية فقط اي دون غيرهم بالشرط المذكورة
فيما النافية ما عدا الشرط الاول ايضا سواء كان اسمها معرفة
او نكرة فالاول نحو ان زيد قايما ومنه قراءة سعيد ابن جبير
ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم بتخفيف ان
وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عباد بالخبرية ايضا والمثلية
المنفية في هذه القراءة هي المثلية في العبودية فلا مخالفة في المعنى
بين القراءتين لتواردهما على محل واحد فاندفع الاعتراض و الثاني
سمع من كلامهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وقد يكون
اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلامهم ان ذلك نافعك ولا ضارك واما لات
فاصلها لا زيدت عليها التاء لتانيث اللفظ وللمبالغة
في معناه وحركت لالتقاء الساكنين فتعمل عمل ليس باجماع من العرب

بشرط ان يكون اسمها وخبرها لفظ الحين هذا ما نص عليه الابطل
فاخذ بعضهم بظاهره وتبعه المؤلف وقيل لا يختص به بل باسم الزمان
وان لم يكن بلفظ الحين كالساعة والاوان وهو ظاهر عبارة التسهيل
وجزم في الشذور وشرحه بانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة
والاوان بقلة بشرط ان لا يجمع بين جزئيها في الكلام بان يحذف اسمها
ويذكر خبرها او يحذف خبرها ويذكر اسمها فلا يجتمعان لعدم السماع
والغالب في كلامهم حذف الاسم لان الخبر محط الفائدة نحو ولات
حين مناص بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف ومناص
بمعنى فرار والتقدير اي ليس الحين حين فرار ويقل عكسه كما اومى
اليه بقوله وقرئ في الشواذ ولات حين مناص برفع حين
على ان الخبر محذوف والحين اسمها والتقدير اي ليس حين فرار حينًا
موجودًا لهم عند تناديهم ونزول العذاب بهم واما قوله
لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجير فارتفاع
مجير على الابتدائية او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين
لات له مجير او يحصل له مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان
فصل واما افعال المقاربة مصدر قارب وصيغة فاعل بفتح
ثالثه قد يأتي بمعنى اصل الفعل وهو المراد هنا فهي باعتبار معانيها
ثلاثة اقسام ما وضع للدلالة على قرب الخبر المسمى باسمها وهو
ثلاثة كاد وكرب بفتح وكسرها وفتح افصح واوشك وما وضع

للدلالة

للدلالة على رجاء الخبر اي رجاء المتكلم الخبر اي حصول مضمونه
سواء رجاه عن قرب او بعد وهو ثلاثة ايضا عسى وحرى بفتح
الحاء والراء المهملتين واخلولق وما وضع للدلالة على الشروع اي
على شروع الاسم في الخبر وهو كثير وقد انهاه بعضهم الى نيف وعشرين
فعلا نحو طفق بفتح الفاء وكسرها وعلق وانشاء واخذ وجعل
فتسميتها كلها مجاز من تسمية الشيء باسم جزئه كتسميتهم
الكلام بالكلمة كذا قيل والظاهر ان هذا من باب التغليب كالقمرين و
العمرين وهذه الافعال تعمل عمل كان واخواتها فترفع المبتداء
وتنصب الخبر وانما افردت بالذكر مع مساواتها لها في العمل لاختصاص
خبرها باحكام ليست لخبر كان واخواتها كما اشار الى ذلك بقوله
الا ان خبرها يجب ان يكون فعلا مضارعا مؤخرا عنها فلا يجوز
تقديمه عليها للعلم بعدم تصرفها وقضية كلامه جواز توسطه
بينها وبين اسمها مطلقا وهو مذهب المبرد والسيرافي والفارسي
ومنع الشلوبين فيما اقترن فيه الخبر بان رافعا لضمير اسمها غالبا
كما سياتي فعلم ان خبرها لا يكون الا جملة فعلية مصدرة بمضارع مجيئه
على خلاف ذلك نادر كقوله فابت الى فهم اي قبيلة وما كدت ايبا وقوله
لا تكثرن اني عسيت صائما واما فطفق مسحا فالخبر محذوف اي فطفق
يمسح مسحا ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع الاسم الظاهر المضاف الى
ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق وماذا عسى الحجاج يبلغ

بدل جهله

جهله برفعه ويرهي بنصبه ايضا على الاصل وعنه احترز المؤلف
بقوله غالبا ويجب اقترانه اي الخبر بان ان كان الفعل حرى واخلولق
نحو حرى زيد ان يقوم واخلولقت السماء ان تمطر فلا نحو حرى زيد
يقوم واخلولقت السماء تمطر ويجب تجرده من ان بعد افعال الشروع
لانها للحال وان تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تناف نحو فطفق
يخصفان عليهما وتقول اخذ يقول وجعل ينشد ولا تقول اخذ
ان يقول وجعل ان ينشد والاكثر في خبر عسى واوشك الاقتران بان
نحو عسى الله ان ياتي بالفتح وقوله عليه الصلاة والسلام يوشك
ان يقع فيه وتجرده منها قليل وليس بكثير وكان القياس في عسى
وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى ان
ان التجرد من خاص بالشعر واما اوشك فكون الاكثر فيها الاقتران
انما يظهر حيث جعلت للترجي كعسى واما ان جعلت للمقاربة كما ذهب
اليه ابن مالك ومن تبعه فلا والاكثر في خبر كاد وكرب تجرده من ان
نحو وما كادوا يفعلون وقول الشاعر كرب القلب من جواه يذوب
حين قال الوشاة هند غضوب واقترانه بها قليل ايضا وليس
بكثير وقد اشتهر القول بين النحويين ان كاد اثباتها نفي ونفيها
اثبات حتى جعله المعري لغزا فقال انحوي هذا العصر ما هي لفظة
جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت قامت
مقامه جحود والصحيح انها كسائر الافعال نفيها نفي واثباتها اثبات

والابنا

التعيينات

٧٢

ولا ابنا في قوله وما كادوا يفعلون قوله فذبحوها لان معنى
الكلام انهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح بناء على التعنتات الد
الصادرة منهم فصل في النوع الثاني من النواسخ وامان و
اخواتها وتسمى الحروف المشبهة بالفعل ولها صدر الكلام الا ان
المفتوحة فتنصب المبتدا المسند اليه وتسمى اسمها وترفع الخبر على
الاصح ويسمى خبرها وهي ستة احرف عملها متحد ومعناها مختلف
ان بالكسر والتشديد وان بالفتح والتشديد وعملهما وهو نوعان
لتوكيد النسبة بين الجزئين اذا كان المخاطب عالما بها ولتوكيد نفي
الشك عنها اذا كان شاكا فيها ولتوكيد الانكار عنها اذا كان جاحدا
لها نحو قوله تعالى فان الله غفور رحيم ونحو قوله تعالى ذلك
بان الله هو الحق والفرق بينهما ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
عما كانت عليه بخلاف ان المفتوحة فانها مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد ولهذا لا بد ان يتقدم عليها عامل وكان للتشبيه المؤكد
بفتح الكاف لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة
للتاكيد نحو كان زيدا الاسد اصله ان زيدا كالاسد فقدمت
الكاف على ان لافادة التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان لفظا
وصارتا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء ولكن للاستدراك
وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه نحو فلان زيد
شجاع فهذا يوهم ثبوت الكرم له لان من شيمة الشجاع الكرم

بدل الاحرف

قال اني عبد الله لان مقول لا يكون الا جملة بخلاف الواقعة في اثنائها
نحو قال زيد اعتقادي ان عمرو فاضل وتتعين ايضا اذا دخلت اللام
الابتدائية في خبرها نحو ان الله لغفور رحيم ومنه اللام المعلقة
للعامل عن العمل والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
فاللام علقت فعلي العلم والشهادة اي منعتهما من التسلط على
لفظ ما بعدهما فصار ما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر
ولولا اللام لوجب الفتح ومن المواضع التي تجب فيها الكسر ان تقع في
اول الصلة نحو جاء الذي انه فاضل وفي اول الصفة نحو جاءني رجل
انه فاضل وفي اول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل
وتتعين ان المفتوحة اذا حلت محل الفاعل نحو اولم يكفهم انا انزلناه
لوجوب كون الفاعل مفردا ولهذا وجب الفتح بعد لو الشرطية
نحو ولو انهم صبروا او حلت محل نائب الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع
نفر من الجن لوجوب كون النائب الفاعل كذلك او محل المفعول نحو ولا
تخافون انكم اشركتم بالله لوجوب كون المفعول مفردا او محل
المبتدا نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة لوجوب كون
المبتدا كذلك ولهذا وجب الفتح بعد لولا الامتناعية نحو لولا
انك منطلق او دخل عليها حرف الجر نحو ذلك بان الله هو الحق
لان حرف الجر لا يدخل الا على المفرد او كانت مجرورة بالاضافة نحو
انه لحق مثل ما انكم تنطقون او خبرا عن اسم معنى نحو اعتقادي

انطلاقك

انه فاضل

انه فاضل او معطوفة على شيء مما تقدم او بدلا منه نحو واذكروا
نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم على العالمين ونحو واذ يعدكم
الله احدى الطائفتين انها لكم ويجوز الامران اي كسر همزة ان وفتحها
في المحل الصالح للمفرد وللجملة كما اذا وقعت بعد فاء الجزاء نحو من
عمل منكم سوءا الى قوله فانه غفور رحيم فالكسر على جعل ما بعد الفاء
جملة تامة والمعنى فهو غفور رحيم والفتح على جعل ان مع معموليها
مبتدا او خبر مبتدا والمعنى فالغفران والرحمة اي حاصلان او فالحاصل
الغفران والرحمة وبعد اذا الفجائية اذا لم يكن معها اللام الابتدائية
نحو خرجت فاذا ان زيد قائم فالفتح على تاويلها بمصدر مرفوع
بالابتداء والخبر محذوف اي فاذا قيامه والكسر على عدم التاويل لها
اي فاذا هو قائم قال ابن مالك وهو اولى لانه لا يحوج الى تاويل اما اذا
كان معها اللام فيجب الكسر نحو خرجت فاذا ان الشمس لطالعة وكذا
يجوز الامران اذا وقعت في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه
انه هو البر الرحيم فالكسر على انه تعليل مستانف والفتح على تقدير
لام التعليل اي لانه ومثله لبيك ان الحمد والنعمة لك والكسر ارجح
ويجوز الامران ايضا اذا وقعت خبرا عن قول ووقع خبرها
قولا وفاعل القولين واحد نحو اول قولي اني احمد الله و
فالكسر على معنى قولي هذا اللفظ المفتتح باني فلا يصدق على حمد
بغير هذا اللفظ والفتح على معنى اول قولي حمد الله فيصدق

قيامه حاصل صح

العكس

فرفعت ذلك التوهم بقولك لكنه بخيل وكذا تفعل في النفي نحو ما زيد
عالما لكنه صالح وقد تأتي للتوكيد نحو لو جاءني زيد اكرمته لكنه
لم يجئ وليت للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب عائد
فان عوده بعد المشيب مستحيل او ما فيه عسر كقول المعدم من لم يرج مالا
ليت لي مالا فاحج به ويمتنع ليت غدا يجي فانه واجب المجي ولعل للترجي
في المحبوب نحو لعل زيدا قادم وللتوقع اي الاشفاق في الشيء المكروه الشيء صح
نحو لعل عمرا هالك ولو عبر بالاشفاق لكان اولى لان التوقع صادق
بهما ولا يكون الا في الممكن وقد تاتي للتعليل نحو لعله يتذكر ولا
يتقدم خبر هذه الاحرف عليها ولو ظرفا او جارا ومجرورا فلا يقال
قائم ان زيدا ولا عندك او في الدار ان زيدا لضعفها في العمل لعدم
تصرفها لان عملها بالحمل على الافعال فلم تقو قوتها ولهذا لا يتوسط واذا
بينها وبين اسمها فلا يقال ان قائم زيدا واذا امتنع ما قبله من محل الامتناع صح
باب اولى لان امتناع الاسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس الا
اذا كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا فانه يجوز نحو ان لدينا انكالا
ونحو ان في ذلك لعبرة لاجل التوسع في الظرف والمجرور كما مر مع
تاخرهما عن العامل بل قد يجب ذلك لعارض نحو ان في الدار صاحبها
ولا يلزم من جواز توسطه اذا كان ظرفا جواز تقدمه على هذه
الاحرف اذ لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم صح
معموله فلا يقال اليوم اني ذاهب واعلم ان لفظة ان اذا وقعت

في الكلام

٧٣

في الكلام واردت ان تعلم انها مكسورة او مفتوحة وهل كسرها
جائز او واجب فاحفظ هذا الضابط وهو كل موضع لا يجوز فيه
ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وجب فيه كسرها او
ان وجب فيه ذلك تعين فتحها او يجوز الفتح والكسر ان صح الاعتبار
ان وقد ذكر المولف رحمه الله من صور هذا الضابط مسائل فقال
وتعين ان المكسورة في الابتداء اي في ابتداء الكلام او في وسطه اذا بدل ابتداء الكلام المتكلم
كان ابتداء كلام آخر لكونه موضع الجملة حقيقة نحو انا انزلناه
او حكما وذلك بعد الا التي يستفتح بها الكلام نحو الا ان اولياء
الله لا خوف عليهم وتتعين في اول الجملة الواقعة بعد حيث و
نحوها مما هو ملازم للاضافة الى الجمل كاذ نحو جلست حيث ان زيدا حيث صح
جالس لان حيث لا تضاف الا للجمل وان المفتوحة مع معموليها في تاو
تاويل المفرد كما مر بخلاف الواقعة في اثناء الجملة نحو جلست حيث
اعتقادي انه مكان حسن قال ابن هشام وقد اولع الفقهاء وغير اي اغتنى
هم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش انتهى وقضية كلام ابن حاجب
في كافيته وجوب الفتح وبه صرح صاحب المتوسط وجوز بعض
العلماء الوجهين بعدها كما بينته في شرح القطر وبعد القسم اي
الاسم المقسم به جوابا له سواء وجدت اللام في خبرها نحو والعصر
ان الانسان لفي خسر او لا نحو والكتاب المبين انا انزلناه لانه جواب
القسم لا يكون الا جملة وبعد القول في اول الجملة المحكية به نحو

وعلى اي قول تضمن حمدا فلو لم يقع خبرا عن القول نحو عملي اني احمد الله
وجب فتحها او لم يخبر عنها بقول نحو قولي انه مؤمن و اختلف القائل
الفاعل نحو قولي ان زيدا حمد الله وجب كسرها وتدخل لام الابتداء بعد صح
ان المكسورة فتزاد والجملة تاكيدا فقط اي دون سائر اخواتها على
واحد من اربعة اشياء الاول على خبرها بشرط كونه مؤخرا فلو قدم
نحو ان لدينا انكالا لم تدخل اللام مثبتا غير ماض متصرف خال من قد
فلو كان مع تأخره منفيا نحو ان زيدا لم يقم لم تدخل عليه كما لو كان
مع ذلك ماضيا متصرفا خاليا من قد نحو ان زيدا قام ولا فرق في
دخولها في الخبر بين ان يكون مفردا نحو ان ربك لسريع العقاب
وانه لغفور رحيم او ظرفا نحو ان زيدا لعندك او شبهه نحو وانك
لعلى خلق عظيم او جملة اسمية نحو ان زيدا لأبوه قائم او فعلية
مصدرة بمضارع نحو وان ربك ليحكم بينهم او ماض غير متصرف نحو
ان زيدا لعسى ان يقوم او بماض متصرف مقرونا بقد نحو ان زيدا لقد
سما والثاني على اسمها بشرط ان لا يلي ان اما بان يتاخر عن الخبر الذي
هو الظرف او شبهه نحو ان في ذلك لعبرة وان عندك لزيدا او عن
معمول الخبر نحو ان فيك لزيدا راغب وانما اشترط ذلك لئلا يجمع بين
حرفي تاكيد والثالث على ضمير الفصل وهو صيغة ضمير المرفوع منفصل يقع
بين المبتداء والخبر او ما اصله ذلك نحو ان هذا لهو القصص الحق
سمي بذلك لفصل الخبر عن احتمال الصفة وذلك فيما اصح لها ثم

هذا القران

انتهى

انتهى فادخل فيما لا لبس فيه والكوفي يسميه عمادا لانه يعتمد عليه
في تادية المعنى او في فصل الخبر عن الصفة ولا محل له من الاعراب عند
الخليل لانه عنده حرف وقيل هو اسم لا محل له من الاعراب كاسم الفعل و
قيل محله بحسب ما بعده وقيل بحسب ما قبله والرابع على معمول الخبر بشرط
تقدمه على الخبر ولم يكن حالا وصلاحية الخبر لدخول اللام عليه
نحو ان زيدا لعمرا ضارب وان في الدار لعندك زيدا جالس عندك
كما لو كان مع تقدمه حالا او الخبر غير صالح للام نحو ان زيدا راكبا
يأتيك وان عمرا حالا لا ضرب وهذه اللام تسمى اللام المزحلقة بالقاف
او بالفاء لانها الداخلة على المبتداء فزحلقت مع ان للخبر كراهة
اجتماع حرفي التاكيد وتتصل ما الزائدة الاحرف الستة فيبطل عملها
لان ما قد ازالت اختصاصها بالاسماء فوجب اهمالها ولهذا تسمى
ما هذه كافة لكفها ما اتصلت به عن العمل وتسمى ايضا المهيئة لانها
هيئت هذه الاحرف للدخول على الافعال نحو انما الله اله واحد مثال
الاهمال ان المكسورة ودخولها على الاسم ونحو قل انما يوحى الي مثال للدخول
على الفعل ونحو انما الهكم اله واحد مثال الاهمال ان المفتوحة ودخولها
على الاسم ومثال دخولها على الفعل نحو افحسبتم انما خلقناكم دخولها
على الفعل نحو كانما يساقون الى الموت ونحو لكنما زيد قائم مثال الاهمال
لكن ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل قوله ولكنما اسعى
لمجد مؤثل ونحو لعل ما زيد قائم مثال الاهمال لعل ودخولها على

فلو تاخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه نحو ان زيدا جالس صح

لقاكما

الاسم ومثال دخولها على الفعل قوله اضاءت لك النار الحمار المقيدا لا يستثنى من هذه الالية تجوز فيها الاعمال صح لانها لم يزل اختصاصها بالا بالاسماء باتصال ما بها **والاعمال** لحاق باخواتها **نحو ليتما زيد قائم** بنصب زيد ورفعه وقد روي بهما قوله الالية قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد روي برفع الحمام على اهمال ليت وبنصبه على اعمالها هذا مذهب الجمهور ومن النحاة من يجوز اعمال البقية قياسا على ليت فان الاعمال لم يسمع الا فيها ومنهم من قاس عليها لعل وحدها ومنهم من قاس معها ان قال بعض شرح الالفية ولا يصح القياس في شيء منها لذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها واحترز المؤلف بالزائدة عن الموصولة فانها لا تبطل عمل هذه الاحرف نحو ايحسبون انما نمدهم به وقوله فو الله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضي فسوف يكون ومثلها ما المصدرية نحو اعجبني انما فعلت حسن ان فعلك حسن **وتخفف ان المكسورة** الهمزة عند البصريين لثقل التشديد وكثرة الاستعمال **فيكثر اهمالها** اي ابطال عملها فيصير ما بعدها مبتدا وخبرا نحو **ان كل نفس لما عليها حافظ** بتخفيف ما فهي زائدة واهمالها وهو القياس لزوال اختصاصها بالاسماء ولفوات بعض وجوه مشابهتها للفعل كفتح الاخر وكونها على ثلاثة احرف واذا خففت جاز دخولها على كل ناسخ ولا تدخل على غيره الا نادرا لان الاصل دخولها على المبتدا والخبر فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا

واكثر

بدل ما فارقتكم قاليا لكم ولكنما يقضي صح

٧٦

ان الخبر رعاية لاصل بحسب الامكان والاكثر كون الناسخ ماضيا **ويقل اعمالها** استصحابا للحكم الاصلي فيها **نحو وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من خفف ان ولما في الايتين** اي هذه والتي قبلها فان مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما نكرة خبر ان وليوفينهم جواب لقسم محذوف والتقدير وان كلا لخلق او جمع والله ليوفينهم وقرئ بتشديد لما في الايتين وتخفيف ان ولما بمعنى الا وان نافية وكلا في الثانية باضمار ارى **وتلزم اللام الابتدائية في خبرها اذا اهملت** ولم يظهر المعنى لانها لما اهملت صارت صورتها صورة ان النافية فجيء باللام لئلا يشتبه كل من معنى النفي والاثبات بالاخر واما اذا اعملت او اهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي لم تلزم اللام بل قد يجب تركها نحو ان زيدا لن يقوم هذا مذهب ابن مالك ومن تبعه واما ابن حاجب فيوجب اللام بعدها اهملت او اعملت وهي في الاول للفرق وفي الثاني لاطراد الباب على سنن واحد **واذا خففت ان المفتوحة** الهمزة **بقي اعمالها** وجوبا **ولكن** يجب في غير ضرورة **ان يكون اسمها ضمير الشان وان يكون** مع ذلك **محذوفا** اذ لو لم تعمل لزم ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك لان مشابهة ان المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة وقد سمع اعمال المكسورة المخففة في سعة الكلام ولم يسمع اهمال المفتوحة المخففة فاوجبوا اعمالها وانما

منصوب

قرنها

مذهب ابن المالك

يجب

قدروا اسمها ضمير الشان لانهم وجدوها داخلة على الافعال
غير ناسخة وقد تقدم ان ان المكسورة لا تدخل عليها قياسا فيكلا
تخرج عن اصل وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في ضمير الشان
مقدرا لتكون هي داخلة على جملة اسمية فتجري على السنن السابق
وانما اوجبوا حذفه لان ان المفتوحة قد اثرت في المعنى بتغييره من
الجملة الى المفرد فاوجبوا تغييرها في اللفظ لاجل يطابق اللفظ المعنى
ويجب في غير ضرورة ان يكون خبرها جملة اسمية او فعلية لتكون
الجملة مفسرة لضمير الشان نحو علم ان سيكون على مذهب ابن
الحاجب ومن تبعه واما ابن مالك فظاهر كلامه كالمغني ان الشرط
كون اسمها في الغالب ضميرا محذوفا سواء كان ضمير الشان او غيره
ثم الجملة الواقعة خبرا ان كانت اسمية او فعلية مبدوءة بفعل جامد
او متصرف متضمن دعاء لم يحتج الى فاصل والا وجب فصلها منها
ان بحرف تنفيس او نفي او قد او لو واذا خففت كان بقي اعمالها
وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها على ان المفتوحة
لكن تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وان اسمها لا يلزم كونه
ضمير الشان ولا حذفه كما يرشد الى ذلك قوله ويجوز حذف اسمها
وذكره في اللفظ لكنه قليل كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم
يروى برفع ظبية على ان اسمها محذوف وبنصبها على حذف الخبر وبجرها
على جعل ان زائدة بين الجار والمجرور واذا كان خبرها مفردا او جملة

اسمية

اسمية لم يحتج الى فاصل والا وجب الفصل بلم او قد وجوز الزمخشري
وابن الحاجب الغاءها بل جعله ابن الحاجب هو الاصح واذا خففت
لكن وجب اهمالها لزوال اختصاصها بالاسماء ولانها اضعف من
كان في مشابهة الفعل وان خففت جاز دخول واو العطف عليها
للفرق بينها وبين لكن العاطفة فان هذه لا يجوز دخول الواو
عليها واجاز الاخفش ويونس اعمالها قال الرضي ولا اعرف له شاهدا
فصل في كلام على لا العاملة عمل ان بالحمل عليها ولا على ثلاثة
اقسام ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه وزائدة دخولها في
الكلام كخروجها ونافية وهي نوعان داخلة على معرفة وسيأتي
وعلى نكرة وهي ضربان عاملة عمل ليس وقد تقدمت وعاملة
عمل ان وتسمى لا التبرئة ويليها الشرح بقوله واما لا التي لنفي
الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص بحيث
لا يخرج عنه فرد من افراده بخلاف العاملة عمل ليس فانها وان
نفت الجنس لكن على سبيل الاحتمال والظهور وتعمل هذه عمل ان فتنصب
الاسم الذي هو المبتدا لفظا او محلا وترفع الخبر الذي كان خبر
المبتدا على انه خبرها لانها لتاكيد النفي وان لتاكيد الايجاب
فحملت على ان حملا للنقيض على النقيض كما يحمل النظير على النظير
وكان القياس ان لا تعمل لما مر لكنهم اخرجوها عن الاصل و
اعملوها بشرط اجتماع امور ثلاثة ان يكون اسمها وخبرها

اربعة

التبرئة

اي الاستغراق

نكرتين واما تنكير الاسم فليدل على وقوعه عمومه بوقوعه في
سياق النفي واما تنكير الخبر فلئلا يخرج يخبر بالمعرفة عن النكرة و
ان يكون اسمها متصلا بها لفظا وتقديرا لضعفها في العمل لانها
فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها ولان عملها على خلاف القياس
كما مر وان لا يدخل عليها جار فان وجدت هذه الشروط الثلاثة
وجب اعمالها ان لم تتكرر ولا جاز فان كان اسمها مضافا الى نكرة
او مشبها بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه فهو معرب
منصوب لفظا وتقديرا فالاول نحو لا صاحب علم ممقوت و
الثاني نحو لا طالعا جبلا حاضر والمشبه بالمضاف وهو ما اتصل به
شيء وهو من تمام معناه اي المشبه كالمثال المذكور فان جبلا تعلق بطالعا
بحيث لا يتم معنى طالعا بدونه كما ان مضاف يتعلق بالمضاف اليه بحيث
لا يتم معناه بدونه والشيء المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كما في
المثال ومرفوعا نحو لا حسنا وجهه مرفوع ومجرورا نحو لا خيرا من
زيد عندنا وان كان اسمها مفردا بني على ما كان ينصب به المفرد لو كان
معربا قبل دخول لا عليه ونعني معاشر النحاة بالمفرد هنا وفي باب النداء
ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف الاولى به وان كان مثنى او مجموعا
فانه مفرد هنا وانما قال هنا وفي باب النداء لان المفرد في باب الاعراب
يقابل المثنى والمجموع وفي باب العلم يقابل المركب وفي باب المبتدا و
الخبر يقابل الجملة وشبهها وفي باب لا والنداء يقابل ما ذكر هنا

وان مفردا اي موحدا لفظا ومعنى او لفظا فقط او جمع تكسير المذكر او
المؤنث بني على الفتح نحو لا رجل حاضر ولا قوم في الدار ولا رجال حاضرون
ولا اصنود حاضرات وان كان مثنى او جمع مذكر سالما بني على الياء نيابة
عن الفتحة نحو لا رجلين في الدار مثال للمثنى ولا قائمين في السوق
مثال للجمع وان كانت جمع مؤنث سالما بني على الكسر بلا تنوين نحو لا
مسلمات حاضرات لشبهها بالاصل وفي بناء المركبات وهو اولى للفرق
بين حركته معربا وبين حركته مبنيا وقد روي بالوجهين قوله
ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب وانما
بني اسم لا اذا كان مفردا لتضمنه معنى من فان لا رجل جواب لمن
قال هل من رجل في الدار فكان الجواب ذكرها في الجواب ليطابقه الا
انه استغنى عنها بذكرها في السؤال وقد تقدم ان الاسم اذا تضمن
معنى الحرف يبنى وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف
استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمشبه به
لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه
في الاصل اعني الاعراب واذا تكررت لا مع مفردة نكرة نحو لا حول ولا قوة
الا بالله جاز لك في النكرة الاولى الفتح والرفع فان فتحها جاز لك في
النكرة الثانية ثلاثة اوجه الفتح على اعمال لا الثانية كالاولى والثانية
معطوفة على الاولى عطف مفرد على المفرد وخبر لا محذوف اي لا حول
ولا قوة موجودان الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا

ولا قوة الا بالله فحذف الخبر من الاول واستغنى عنها بالثاني و
النصب على جعلها زائدة لتأكيد النفي وعطف ما بعدها على محل اسم لا
قبلها فان محله نصب والبناء عارض او على لفظه وان كان مبنيا
مشابهة حركة الاعراب والكلام حينئذ جملة واحدة والرفع على تقدير
كونها زائدة وعطف ما بعدها على محل لا الاولى مع اسمها فان محلهما
رفع بالابتداء او على اعمال لا عمل ليس وان رفعت النكرة الاولى بالابتدا
والغيت لا للتكرار عنها او على اعمالها عمل ليس جاز لك في النكرة الثانية
وجهان الرفع بتقدير لا الثانية زائدة وعطف ما قبلها على ما بعدها
على ما قبلها او على اعمالها عمل ليس والفتح على اعمالها وعطف ما بعدها
على ما قبلها من عطف مفرد اي مفردا وجملة على جملة ويمتنع النصب في
النكرة الثانية لانتفاء المجوز له وان عطفت على اسم لا ولم تتكرر لا
مع المعطوف وجب فتح النكرة الثانية الاولى لان المجوز لاهمالها
هو تكررها وقد انتفى فوجب المصير الى الاصل وهو البناء وجاز في
النكرة الثانية الرفع بالعطف على محل لا الاولى مع اسمها والنصب بالعطف
على محل اسم لا او على لفظه نحو لا حول بالبناء على الفتح ولا قوة بالرفع ولا قوة
بالنصب وقد روي بهما قوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو
بالمجد ارتدى وتأزرا ويمتنع الفتح لعدم تكرار لا واذا نعت اسم لا
المبني معها على الفتح بنعت مفرد متصل باسمها وهذا هو معنى
قوله ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل اي كذلك نحو لا رجل ظريف

جالس

جالس جاز لك في النعت ثلاثة اوجه كما اذا تكررت لا مع النكرة الفتح
على ان الصفة من تتمة الموصوف وبان ركبا وجعلا اسما واحدا ثم جيء
بلا النفي المجموع والنصب حملا له على محل اسم لا او على لفظه والرفع حملا على
محل لا مع اسمها وكالمثال المذكور نحو لا ماء ماء باردا عندنا وانما جاز
الوصف بالماء فيه مع انه جامد لان الجامد اذا وصف بمشتق صح
الوصف به وهو هنا كذلك فان فصل بين النعت والمنعوت الذي هو
اسم لا فاصل او لم يفصل لكن كان النعت غير مفرد بان كان مفردا او شبيها به
او كان مفردا والمنعوت غير مفرد جاز الرفع والنصب فقط اي دون الفتح
لتعذر جعلهم لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء ويجعلونها كشيء واحد نحو لا
رجل جالسا ظريف بالرفع وظريفا بالنصب وهذا مثال للفصل ونحو لا رجل
طالعا بالنصب وطالع بالرفع جبلا حاضر مثال للنعت غير المفرد ونحو لا
غلام سفر ظريف وظريفا عندنا واذا جهل الخبر لا بان لم يعلم بعد
الحذف وجب ذكره عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند احد لان
الحذف مما لا يلزم عنه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم
بما لا فائدة فيه كما مثلنا وكقوله عليه الصلاة والسلام لا احد اغير
من الله واذا علم من سياق او غيره فالاكثر حذفه استغناء عن ذكره
بالعلم به نحو ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت ففوت اسم لا و
خبرها محذوف تقديره اي لهم ولو ذكر لجاز وكذا حاصل قالوا و
لا ضير اي علينا ونحو لا حول ولا قوة اي موجودان لنا واما بنو

تحيم فانهم يوجبون حذفه حين العلم به وهذا كما لا يخفى لا يقتضي وجوب
الحذف فان دخلت على معرفة او على نكرة لكن فصل بينها وبين اسمها
فاصل وجب في الصورتين اهمالها اما في الاول فلانها لا تعمل في المعارف
لانها وضعت لنفي النكرة واما في الثاني فلانها عامل ضعيف لا يتصرف في
معموله بتقديم ولا تاخير فاذا وقع فصل رجع الى الاصل وهو الرفع كما
قال وجب رفع ما بعدها على انه مبتداء وخبر ووجب ايضا فيها
تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو مثال التكرير مع المعرفة ونحو لا في
الدار رجل ولا امراة مثال التكرير مع النكرة واستفيد من تمثيله ان
المراد بالتكرار ان تذكر معرفة اخرى او نكرة اخرى معطوفة على الاول
لا ان يكرر الاول بعينه وانما وجب التكرار في الصورتين لوقوع كل منهما
جوابا عن سؤال مقدر تقصد ومطابقة بين الجواب والسؤال فقولك
لا فيها رجل ولا امراة جوابا لمن قال افي الدار رجل ام امراة وكذا قولك
لا زيد في الدار ولا عمرو جوابا لمن قال ازيد ام عمرو فجعلوا الجواب
مشاكلا للسؤال واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فمؤول على حذف
مضاف اي ولا مثل ابي حسن لها ومثل نكرة لا يتعرف بالاضافة الى
المعرفة لتوغله في الابهام وبهذا يجاب عن قوله عليه الصلاة و
السلام اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده فصل
في الكلام على النوع الثالث من النواسخ وهو افعال القلوب وما الحق
بها وهو ظن واخواتها فانها تدخل بعد استيفاء فاعلها اي اخذها

في الدار

ولا كسرى صح

ما ولا مثل المكسور

فاعلها

٨

فاعلها على المبتداء والخبر لبيان ان النسبة الواقعة بينهما ناشئة حسبان
من العلم او الظن فانك اذا قلت زيد قائم يحتمل ان يكون الحكم منك
عن علم وان يكون عن ظن فاذا قلت علمت زيدا قائما علم انه عن علم
او ظننت زيدا قائما علم انه عن ظن وكذا سائر الافعال فتنصبهما على
انهما مفعولان لها ولهذا النوع ليس من المرفوعات وانما ذكره
تتميما لاقسام النواسخ وهي نوعان احدهما افعال القلوب اي
افعال تتعلق بالقلب وتصدر عنه لا عن الجوارح والاعضاء الظاهرة
وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنين بل القلبي ثلاثة انواع ما لا يتعدى
بنفسه كفكر وتفكر وما يتعدى لواحد كعرف وفهم وما يتعدى
لاثنين واليه الاشارة بقوله وهي اربعة عشر فعلا ظننت وحسبت
وخلت ورايت وعلمت وزعمت وجعلت وحجوت وعددت
وهبت وجدت والفيت ودريت وتعلم بمعنى علم وقد اشار
الى مثلها على طريقة اللف والنشر المرتب بقوله نحو ظننت زيدا قائما
فزيدا مفعول اول وقائما مفعول ثان والغالب في ظن انها تفيد
رجحان الوقوع كما مثل وقد ترد لليقين نحو يظنون انهم ملاقوا
ربهم ومثل ظن حسب تكون في الغالب للرجحان نحو حسبت زيدا عالما
وقد تستعمل لليقين ومنه نحو قول الشاعر حسبت التقى والجود خير
تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا وكظن ايضا خال فمن استعمالها للرجحان
نحو خلتك متحرطا وخلت عمرا شاخصا ولليقين قوله ما خلتني زلت

ـه اي جامعه

بدل اللف والنشر
بو هنفو . بوجري

اي رافع

مقدر والا لقد اتمكم فرحتين اكتفا بصاحبها

فيكم بعد ظعنا اشكو اليكم حموة الالم واما راي فالغالب فيها كونها لليقيني
وقد ترد للرجحان وقد اجتمعا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه
قريبا الاول للرجحان والثاني لليقين وعلم مثلها في ثمن استعمالها للرجحان
نحو علمت زيدا الفاضل ونحو قوله تعالى فان علمتموهن مومنات ولليقين فا
قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله واما زعم فانها تفيد في الخبر الرجحان فقط نحو
زعمت زيدا صديقا وقول الشاعر زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ
من يدب دبيبا ومثلها جعل نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم
عباد الرحمن اناثا ومثلها حجى نحو قول الشاعر قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة
ثقة حتى المت بنا يوما ملمات ومثلها عد نحو قول الاخر فلا تعدد
المولى شريكك في الغناء ولكنما شريكك في العدم ومثلها هب نحو
نحو قوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا واما وجد
فانها تفيد في الخبر يقينا نحو وجدت الصدق منجيا وقوله تعالى
تجدوه عند الله هو خيرا ومثلها الفى نحو قوله تعالى انهم الفوا
اباءهم ضالين ومثلها دري نحو قولك دريت زيدا قائما وقوله دريت
الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد ومثلها
تعلم نحو قول الشاعر تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف
في التحيل والمكر والاكثر وقوع تعلم على ان المشددة وصلتها كقوله فقلت
تعلم ان للصيد غرة وانلا تضيعها فانك قاتله ولما كان بعض الافعال
المذكورة مثلها ما يستعمل لليقين ومع ذلك لا يتعدى الى مفعولين اشار

ن المولى صح

الى الاختيار

٨١

الى الاختيار عن ذلك بقوله واذا كانت ظن بمعنى اتهم وعلم بمعنى
عرف وراى بمعنى ابصر لم تعد هذه الثلاث الا الى مفعول واحد و
مثلها حجى بمعنى قصد نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته ورايت زيدا
او الهلال بمعنى ابصرته وعلمت المسالة بمعنى عرفتها وحجوت بيت
الله بمعنى قصدته ولا يخفى ان راى بمعنى ابصر ليس من افعال القلوب
فلو يشملها قوله اولا افعال القلوب وقد تستعمل وجد بمعنى حزن
او حقد فلا تتعدى بنفسها نحو وجد زيد اي حزن او حقد و
النوع الثاني من الافعال الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين افعال الـ
التصيير سميت بذلك لدلالتها على تحويل الشيء من حالة الى حالة اخرى
نحو جعل ورد واتخذ وصير ووهب واتيانه بنحو في اولها
للاشارة الى عدم انحصارها فيما ذكر واستفيد من ذكره جعل انها
تكون تارة قلبية وتارة تصييرية واشار الى امثلتها على الترتيب بقوله
قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا فالهاء مفعول اول وهباء مفعو
ثان ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى واتخذ الله ابراهيم
خليلا فابراهيم مفعول اول وخليلا مفعول ثان ونحو صيرت
الطين خزفا فالطين مفعول اول وخزفا مفعول ثان وقالوا في
الدعاء وهبني الله فداك اي صيرني وهو قليل فياء المتكلم مفعول
اول وفداك مفعول ثان واعلم ان لافعال القلوب ثلاثة احكام الاول
الاعمال وهو الاصل وهو واقع في الجميع اي في جميع هذا الباب الجامد

فدا مضاف والكاف مضاف اليه

وقال تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا
فالكاف مفعول اول والميم علامة الجمع وكفارا مفعول ثان

هذا الباب بدله

منها والمتصرف القلبي والتصيري ويختص الحكمان الباقيات بالقلبي
المتصرف كما سياتي لكن وقد يعرض الثالث منها الظن فعل يدل على الشك
او يتضمن معنى العلم وان كان قاصرا كما اشار الرضي وانما لم يكتف بقوله و
هو الاصل لانه لايلزم من اصالة الشيء للشيء وجوده له لجواز ان
يمتنع من ذلك مانع وان كان الاصل عدم وجود المانع للحكم الثاني الالغاء
وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل القلبي المتصرف عن العمل بتوسطه
بين المبتدا والخبر او تاخره عنهما نحو زيد ظننت قايم مثال للتوسط
ومنه قوله وفي الاراجيز خلت اللوم والخور فوسط الفعل بين اللوم
والاراجيز والغى لضعفه بالتوسط ونحو زيد قام ظننت مثال للتاخير
ومنه قوله هما سيدانا يزعمان فاخر الفعل عن المبتدا والخبر والغى لضعفه
بالتاخر وهو اي الالغاء جايز اذ هو امر اختياري راجع الى المتكلم فيجوز
معه الاعمال لا واجب لان سببه لايقتضي ذلك والغاء العامل المتاخر عنهما
اقوى من اعماله لضعفه بالتاخير والمتوسط بالعكس فاعماله اقوى
من الغايه لان العامل اللفظي اقوى من المعنوي وهو ما جزم به في
التوضيح وقيل الالغاء والاعمال مع التوسط على حد سوي لان ضعف العامل
بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح وبه جزم في
القطر واذا الغي العامل كان ذكره كذكر الظرف في المعنى فقولك زيد ظننت
قايم بمنزلة قولك زيد قايم في ظني كما افاده الرضي وغيره ولا
يجوز الغاء العامل المتقدم على معموليه على المشهور لان تقدمه عليهما يشعر

الخور اي الضعف

اي الخدر اي الستر

فلا يجوز مع تقدمه نحو ظننت زيدا قايما ان تقول في المثال ظننت زيد
قايم برفعهما خلافا للكوفيين والاخفش في اجازة ذلك استدلالا بنحو قوله
الى وجدت ملاك الشيمة الادب واجيب بان ذلك من التعليق على
اضمار لام الابتداء او الاعمال على جعل المفعول الاول ضمير الشان محذوف
الثالث التعليق العامل القلبي المتصرف وهو ابطال العمل وجوبا لفظا لا
محلا لمجيء ماله صدر الكلام بعده اي العامل وماله صدر الكلام هو لام الابتداء
نحو ظننت لزيد قايم فجملة لزيد قايم في محل نصب معلق عنها العامل بجيء
اللفظ بلام الابتداء لان لها صدر الكلام فلا يتخطاها العامل فمن حيث
اللفظ روعي ماله الصدر ومن حيث المعنى روعي العامل فقيل انه عامل
معنى وتقديرا لان معنى ظننت لزيد قايم ظننت قيام زيد كما كان كذلك
عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة منصوبة جزءاها
على الجملة المعلق نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا وما النافية
مطلقا كقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون وقولك علمت والله
ما زيد قايم ولا النافية في جواب القسم في التوضيح والشذور نحو
علمت والله لا زيد قايم ولا عمرو ومثلها ان النافية في جواب القسم نحو
علمت والله ان زيد قايم لان لها حينئذ صدر الكلام لحلولها محل
ادوات الصدر اذ الحروف التي يتلقى بها القسم لها الصدر وجملة القسم
وجوابه في المثالين معلق عنها العامل لفظا وهي في محل نصب على المفعولية
بعلمت وهمزة الاستفهام نحو علمت ازيد قايم ام عمرو وكون احد المفعولين

صدر صح

تمام

او مضافا لما فيه معنى
الاول او الثاني اسم استفهام نحو علمت ايهم ابوك
الاستفهام نحو زيد من ابو زيد وظاهر عبارته ان التعليق بالاستفهام
يجري في الظن ونحوه مما اورد فيه قال الرضي ولم يسمع ذلك فيه والحاصل ان
الفعل القلبي في هذه الامثلة يجب ابطال عمله بحسب اللفظ وابقاء عمله
بحسب المعنى والجملة بعده منصوبة المحل به كان قلت علمت احدهما له
بعينه قائما وعلمت زيدا اي هو قائم وعلمت زيدا اقائما فالتعليق للعامل
واجب اذا وجد شيء من هذه المعلقات المقدمة بخلاف الالغاء فانه
جائز واعلم ان محل وجوب التعليق اذا كانت ادات التعليق مقدمة
على المفعولين معا او كان المفعول الاول اسم استفهام او مضافا اليه
كما تقدم فان كان الاستفهام في الثاني نحو علمت زيدا ابو من هو
فالتعليق جائز لا واجب كما هو ظاهر عبارة المتن ويدل كذلك قول
التسهيل وينصب مفعول نحو علمت زيدا ابو من هو اولى من رفعه
وبذلك صرح في شرحه على الكافية وقال الرضي واذا صرح صدر المفعول
الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلوب عن المفعول
الاول نحو علمت زيدا ابو من هو انتهى ومنهم من منع تسمية ذلك
تعليقا وبهذا جزم الزمخشري في سورة الملك فقال في قوله تعالى
ليبلوكم ايكم احسن عملا ان هذا لا يسمى تعليقا وانما التعليق ان يقع
بعد الفعل ما يسد مسد المفعولين معا انتهى والتعليق ماخوذ من
قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج

علمت ابو من زيد صح
بحسب
والله

المعلق

٨٢

لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج
والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا قاله الرضي
ولا يدخل التعليق ولا الالغاء في شيء من افعال التصيير ولا في قلبي
جامد لعدم تصرفه وهو اثنان هب وتعلم بمعنى اعلم فانهما ملازمان
لصيغة الامر وما عداهما من افعال الباب يتصرف بمعنى انه ياتي منه
المضارع والامر وغيرهما من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول الا
وهب من افعال التصيير فانه ملازم لصيغة الماضي ويثبت لتصار
يفهن ما يثبت لهن مما تقدم من الاحكام فان كان الفعل قلبيا
ثبت لتصرفاته الاعمال والالغاء والتعليق وان كان من افعال التصيير ثبت
لمتصرفاته العمل فقط وتقدمت بعض الامثلة المضارع من ذلك ومثال
اعمال المصدر نحو اعجبني ظنك زيدا عالما واسم الفاعل نحو انا ظان زيدا
عالما ومثال الالغاء نحو زيد ظن قائم وزيد قائم انا ظان والتعليق نحو انا
ظان ما زيد قائم واعجبني ظنك ما زيد قائم وتقول انا متخذ ز وتخذ
الطين خزفا ويجوز حذف المفعولين لافعال القلوب بالاجماع او احد
هما الاول او الثاني عند الجمهور لكنه قليل وكان ينبغي ان لا يحذف
لان المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما هو المفعول به
في الحقيقة لان معنى ظننت زيدا قائما ظننت قيام زيد فحذف احدهما
كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة لدليل يدل على حذفهما او حذف
احدهما فحذفهما نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون

لقوتهما صح
والا

فحذف مفعولان معًا لدليل ما قبلها عليهما اي تزعمونهم شركائي
ومن حذف الاول نحو ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم ومن حذف الثاني ما اذا قيل لك من
ظننته قائمًا فتقول في جوابه ظننت زيدًا تقديره اي ظننت زيدًا قائمًا فحذف
قائمًا لدلالة السوال عليه واما حذفهما او احدهما لغير دليل فلا يجوز
لعدم الفائدة حينئذ وعدها صاحب الجرومية من جملة الافعال
الناصبة للمبتدا والخبر سمعت اذا دخل على ما لا يسمع تبعا للاخفش
ومن وافقه قال ابو حيان ولابد حينئذ ان يكون مفعولها الثاني
جملة مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا لا اسمعه يخرج اذا لخروج لا
يسمع فزيدا مفعولا اولا وجملة يقول كذا في محل نصب على انه مفعول
ثان ومثله قوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم وبهذه الاية احتج الاخفش
ولا حجة فيها كما ستعرفه فان دخلت على ما يسمع تعدت الى مفعول واحد
فقط بلا خلاف نحو سمعت القران ومذهب الجمهور انها لا تنصب مفعولين
بل هي فعل متعدي الى واحد لانها من افعال الحواس وهي لا تتعدى الا حسي
الى واحد فان كان ذلك الواحد كالمثال الاول فالجملة التي بعده وهي
يقول في محل نصب على انها حال من المفعول لان الجملة التي بعد المعارف
احوال وان كان نكرة كما في الاية التي احتج بها الاخفش فالجملة التي بعده
وهي يذكرهم في محل نصب على انها صفة لان الجملة بعد النكرات صفات
والله اعلم ولما فرغ من مرفوعات الاسماء شرع في منصوباتها فقال

معرفته
صح

باب المنصوبات من الاسماء المنصوبات جمع منصوب كما مر و
هو ما اشتمل على علم المفعولية وهو الفتح والكسر والالف والياء
المنصوبات من الاسماء بالاستقراء خمسة عشر منصوبا وهي على سبيل
الاجمال والتعداد المفعول به نحو ضربت زيدا ومنه الاسم
المنادى بجميع اقسامه نحو يا عبد الله كما سياتي بيانه في محله
ثانيها المصدر المنصوب على المفعولية المطلق ويسمى المفعول المطلق
لعدم تقييده بحرف نحو ضربت ضربا وثالثها ظرف الزمان نحو صمت
يوما وظرف المكان نحو اعتكفت امامك وكل منهما يسمى مفعولا فيه
لوقوع الفعل فيه ورابعها المفعول لاجله نحو قمت اجلالا لك و
خامسها المفعول معه نحو سرت والنيل وسادسها المشبه بالمفعول
به نحو زيد حسن وجهه بالنصب وسابعها الحال نحو جاء الامير راكبا
وثامنها التمييز في بعض احواله نحو طاب محمد نفسا وتاسعها المستثنى
في بعض احواله ايضا نحو فشربوا منه الا قليلا وعاشرها خبر كان و
اخواتها نحو كان زيد قائما وحادي عشرها خبر حروف المشبهة بليس
نحو ما زيد قائما وثاني عشرها خبر افعال المقاربة نحو كاد زيد ان يقوم
وثالث عشرها اسم ان واخواتها نحو ان زيدا قائم ورابع عشرها اسم
لا التي لنفي الجنس نصا نحو لا رجل في الدار لا صاحب علم ممقوت وقد تقدم
الكلام على خبر كان وما بعدها من المرفوعات خامس عشرها التابع
للمنصوب وهو اربعة اشياء كما تقدم في المرفوعات ان التابع للمرفوع

كذلك ولم يذكر مفعولي ظن واخواتها لاندراجها في المفعول به
كالمنادي ولها ابوابا يذكر فيها تفاصيلها وقد شرع في ذلك
على الترتيب المذكور فقال باب المفعول به الذي فعل به فعل و
المفاعيل خمسة وبدا بها لانها الاصل في النصب وغيرها محمول
عليها وبدا منها بالمفعول به لانه احوج الى الاعراب لالتباسه
بالفاعل ولانه اكثر استعمالا وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل
اي الفعل الفاعل نحو ضربت زيدا فزيدا مفعول به لوقوع الفعل الذي
هو الضرب عليه وركبت الفرس فالفرس مفعول به لوقوع الفعل
الذي هو الركوب عليه وليس المراد بوقوع الفعل الحسي كما في هذين
المثالين لعدم صحته فيما مثل به من نحو واتقوا الله ونحو يقيمون
الصلاة بل الوقوع المعنوي وهو تعلق الفعل المتعدي بشيء من غير
واسطة بحيث لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء سواء نسب
اليه الفعل بطريق الاثبات كما مثل او بطريق النفي نحو لم اضرب زيدا
وعلامة المفعول به ان يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ فعله
وهو على قسمين ظاهر ومضمر كما ان الفاعل كذلك فالظاهر ما تقدم
ذكره من الامثلة والمضمر قسمان احدهما متصل بعامله لا يستقل بنفسه
وهو اثنا عشر ضميرا اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب
نحو الياء من اكرمني للمتكلم وحده واخواته وهي اكرمنا للمتكلم
ومعه غيره او المعظم نفسه واكرمك بفتح الكاف للمذكر المخاطب

واكرمك

اي ح

لوقوع ح

بدل الفاعل

٨٥

واكرمك بكسرها للمؤنثة المخاطبة واكرمكما للمثنى المخاطب مطلقا
واكرمكم لجمع الذكور المخاطبين واكرمكن لجمع المؤنث المخاطب و
اكرمه للمذكر الغائب واكرمها للمؤنثة الغائبة واكرمهما للمثنى
الغائب مطلقا واكرمهم لجمع المذكر الغائب واكرمهن لجمع المؤنث الغا
الغائب وثانيهما منفصل يستقل بنفسه وهو ايضا اثنا عشر ضميرا
على ما تقدم نحو اياي اكرمت واخواته من ايانا اياك اياك اياكما اياكم
اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن وقد تقدم ذكر جميعه في
فصل المضمر وبيان المتصل والمنفصل منه والاصل فيه اي في المفعول
به اي يتاخر عن الفاعل بان يذكر بعده لكونه فضلة نحو وورث
سليمان داوود وقد يقدم على الفاعل بان يتوسط بينه وبين
الفعل اما جوازا نحو ضرب سعدى موسى واما وجوبا نحو زان الشجر نوره
مفعول نوره وقد يتقدم على الفعل والفاعل جميعا جوازا ووجوبا
نحو فريقا هدى واياما تدعوا كما تقدم جميع ذلك في باب الفعل
وذكره هنا زيادة ايضاح ويجوز ادخال اللام عليه عند تقدمه
نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والذين هم لربهم يرهبون وتسمى هذه
اللام مقوية لانها قوت العامل حتى وصل الى المفعول المتقدم لانه
بتقدمه عليه ضعف عن الوصول اليه وانما جاز تقديم المفعول على
الفعل ولم يجز تقديم الفاعل عليه لان الفاعل مرفوع فلو تقدم
قدم اشتبه بالمبتدا بخلاف المفعول لان اعرابه النصب فلو انتفى

المخاطبة ح

انتفى الاعراب منه لفظا امتنع تقديمه على الفعل ايضا والناصب للمفعول
به اما فعل متعد كما تقدم او وصفه نحو ان الله بالغ امره او مصدر
نحو ولولا دفع الله الناس او اسم فعل نحو عليكم انفسكم والاصل في
ناصبه ان يكون مذكورا وقد يضمر كما اشار اليه بقوله ومنه اي من
المفعول به ما اضمر اي قدر عامله جوازا لقيام قرينة يدل عليه
نحو واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا ووجوبا
في سبعة مواضع ذكر منها هنا موضعين احدهما باب الاشتغال اي اشتغال
العامل عن نصب الاسم السابق وحقيقته ان يتقدم اسم ويتاخر عنه
فعل او وصف مشتغل بالعمل في محل ضمير الاسم السابق او بالعمل في اسم ملابسه
اي الضمير عن العمل لفظا ومحلا في الاسم السابق لولا اشتغاله بذلك لعمل فيه
نحو زيدا اضربه مثال لما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم السابق وزيدا
انا ضاربه الان او غدا مثال لما اشتغل فيه الوصف بالضمير وقوله الان
او غدا للاشارة الى ان شرط الوصفية ان يكون عاملا ولا بد مع ذلك
ان يكون صالحا للعمل فيما قبله فخرج عن ذلك نحو زيدا انت ضاربه امس
ليس لانه غير عامل وزيدا انا الضاربه لان الصلة لا تعمل فيما قبلها
وزيدا اضربت غلامه مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملابس ولم يذكر
مثالا لما اشتغل فيه الوصف بالملابس ومن الاول قوله تعالى و
كل انسان الزمناه طائره في عنقه فالنصب في ذلك كله يعني ان الاسم
في جميع الامثلة المذكورة منصوب بمحذوف اي بعامل محذوف فعلا كان

او وصفا

او وصفا وجوبا لا يجوز اظهاره مماثل للمذكور معنى ومستلزم له
يفسره ما بعده فلا يجمع بينهما لامتناع الجمع بين المفسِّر والمفسَّر عنه و
التقدير في المثال الاول اضرب زيدا اضربه وفي الثاني انا ضارب زيدا انا
ضاربه وفي الثالث اهنت زيدا اضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانة صاحبه عرفا وفي الرابع الزمنا كل انسان الزمناه طائره والجملة
المفسرة في الامثلة كلها لا محل لها من الاعراب واشار الى الموضع الثاني بقوله
ومنها اي من المواضع التي اضمر عاملها وجوبا المنادى بجميع انواعه و
هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا وتقديرا لكن انما
يظهر نصبه اذا كان مضافا او شبيها به نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا
واشار الى بيان كونه مفعولا به بقوله فان اصله ادعو عبد الله
فحذف الفعل وأنيب يا عنه اي وعوض حرف النداء عنه للتخفيف و
ليدل على الانشاء فان الفعل وان اريد به هنا الانشاء لكنه يوهم الاخبار
بناء على اصله وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه
وقد افهم عبارته كغيره ان يا عبد الله جملة وان المنادى ليس احد جزئيها
والمنادى خمسة انواع المفرد العلم وهو ما كان تعريفه سابقا على النداء
والنكرة المقصودة وهو ما عرض تعريفها في النداء بان قصد بها معين
والنكرة غير المقصودة بالذات وانما المقصود واحد من افرادها
والمضاف الى غيره والمشبه بالمضاف وقد اشار الى بيان حكمها بقوله
فاما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيا على ما يرفعان به في حال الاعراب

هو اولى من قول الاسم يبنيان على الضم فيبنيان على الضم لفظا او تقديرا ان كانا
مفردين نحو يا زيد ويا رجل لمعين ويا موسى او جمع تكسير لمذكر او
لمؤنث نحو يا زيود ويا رجال ويا هنود ويا اسارى او جمع مؤنث سالم
نحو يا مسلمات او مركبا تركيبا مزجيا نحو يا معدي كرب ويا سيبويه او
اسناديا مسمى به نحو يا طاب الزمان ويبنيان على الالف في التثنية اي في المثنى
نيابة عن الضمة نحو يا زيدان ويا رجلان مرادا بهما معين وعلى الواو
في الجمع المذكر السالم نيابة عن الضمة ايضا نحو يا زيدون مرادا به معين
ايضا وانما يبنى المفرد المعرفة مع ان اصله الاعراب لمشابهته لكاف ادعوك
في الافراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب وهذه الكاف كذلك لفظا ومعنى
ويبنى على الحركة ليعلم ان له اصلا في الاعراب وكانت ضمة ايثارا له باقوى
الحركات اذا كان معربا في الاصل واذا اضطر الى تنوينه جاز ان ينون
مضموما او منصوبا واذا وصف بابن مضاف لعلم نحو يا زيد بن
سعيد جاز لك ضمه وفتحه واعلم ان اكثر النحاة على ان العلم اذا نودي
ينكر ثم يعرف كما اذا اضيف لئلا يجتمع تعريفان في يا زيد وهو ممتنع
بدليل امتناع يا الرجل وذهب آخرون الى ان العلمية باقية بعد الندا
والممتنع انما هو اجتماع اداتي التعريف وايضا يجوز يا هذا ويا عبد
الله ويا الله اذ لا يقبل التنكير والثلاثة الباقية منصوبة لفظا
لا غير لقصورها عن المفرد المعرفة في التشبيه بالكاف الاسمية وهي
النكرة غير المقصودة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وفي معناه الفريق

والمضاف

والمضاف سواء كانت الاضافة محضة نحو يا عبد الله ام لا نحو يا
حسن الوجه والمشبه بالمضاف في توقف معناه على شيء كتوقف المضاف
على المضاف اليه سواء كان الشيء مرفوعا نحو يا حسنا وجهه او منصوبا
نحو يا ضاربا زيدا ويا طالعا جبلا ام مجرورا نحو يا خيرا من زيد
ويا رحيما بالعباد وقد تقدم في باب لا التي لنفي الجنس بيان المشبه
بالمضاف وهو انه ما لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر وتقدم ايضا
بيان المراد بالمفرد في هذا الباب وهو انه ما لا يكون مضافا ولا شبيها
به فيدخل فيه المركب المزجي والمثنى والمجموع كما تقدم والله اعلم
فصل اذا كان المنادى الصحيح الاخر مضافا الى ياء المتكلم اضافة محضة
جاز لك فيه ست لغات لكثرة استعماله وكثرة ذلك يتبع فيه التخفيف
احدها حذف اليا والاجتزاء اي الاكتفاء بالكسرة الدالة عليها نحو يا
عباد فاتقون ويا قوم ان كان كبر عليكم مقامي وهي الافصح والاكثر في
كلامهم الثانية اثبات اليا الساكنة نحو يا عبادي لا خوف عليكم وهي
تلي الاولى الثالثة اثبات اليا مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا و
حذف الياء يوقف عليها بهاء السكت حفظا للفتحة فيقال يا عباديه
وحذف الالف تلي ما قبلها ثم تليها الرابعة وهي قلب الكسرة التي تليها اليا
فتحة وقلب الياء اي ثم قلبها الفا للخفة نحو يا حسرتا على ما فرطت
ثم تليها الخامسة وهي حذف الالف والاجتزاء بالفتحة تدل عليها نحو
يا غلام وهذا وان كان واردا لكنه شاذ السادسة حذف الالف و

وضم الحرف الذي كان مكسورا كالمنادي المفرد اكتفاء عن الاضافة بنيتها
وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادي الا مضافا وحمل القليل على الاكثر
كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بضم الميم حكاه يونس وقرئ رب السجن بضم
الباء وهي ضعيفة جدا فان كان المنادي المضاف الى اليا معتلا نحو يا
فتاي ويا قاضي فليس فيه الا لغة واحدة وهي اثبات الياء المفتوحة او
صحيح الاخر لكن اضافته غير محضة نحو يا مكرمي ويا ضاربي فليس
فيه الا لغتان اثبات الياء مفتوحة او ساكنة فان كان المنادي المضاف
الى يا ابا او اما جاز فيه مع هذه اللغات الست اربع لغات اخر
احدها ابدال الياء تاء مكسورة عوضا عن الياء وكسرت لمناسبة الياء
وهو الاكثر نحو يا ابت ويا امت بكسر التاء وبها قرأ السبعة غير ابن
عامر في يا ابت الثانية فتح التاء للفتح وبها قرأ ابن عامر الثالثة
الجمع بين التاء والالف فيقال يا ابتا بالتاء والالف جمعا بين العوضين
وبها قرئ شاذ واذا وقف على ذلك جيء بهاء الوقف فيقال يا ابتاه
الرابع الجمع بين التاء وياء المتكلم فيقال يا ابتي ويا امتي بالياء جمعا
بين العوض والمعوض وهي لا يكادان يجتمعان واذا كان المنادي
مضافا الى المضاف الى الياء الدالة على المتكلم مثل يا غلام غلامي لم
يجز فيه الا اثبات الياء مفتوحة او ساكنة ولا يجوز حذفها لبعد
ها عن المنادي الا اذا كان ابن عم وابن ام او بنت عم او بنت ام
فيجوز فيهما اربع لغات كثر استعمالها في النداء فخصا بالتخفيف

احداها

احداها وثانيها حذف الياء اكتفاء بالكسرة الدالة عليها مع كسر الميم
وفتحها وبها قرئ السبعة في قوله تعالى يا ابن ام ثالثها اثبات
الياء كقول الشاعر يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر شديد
ورابعها قلبت الياء الفا كقوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي فليس
يخلو منك يوما مضجعي واثبات الياء وكذا الالف المنقلبة عنها شاذ
وفي التوضيح وغيره لا يكادون يثبتون الياء ولا الالف الا في الضرورة
باب المفعول المطلق الذي لم يقيد بالجار لصحة اطلاق المفعول
عليه من غير تقييد بصلة تضم اليه بخلاف بقية المفاعيل اذ لا
يصح اطلاق ذلك عليها الا بعد تقييدها بان يقال مفعول به وله و
فيه ومعه وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله ان لم يزد
مدلوله على مدلول عامله وانما يؤكد عامله اذا كان المصدر
والا فالمصدر المفهوم منه او المبين لنوعه بان دل على هيئة
صدور الفعل او عدده بان دل على مرة صدور الفعل فهو ثلاثة
اقسام فالمؤكد لعامله نحو اعجبني ضربك زيدا ضربا واما نحو
وكلم الله موسى تكليما وقولك ضربته ضربا فالمفعول المطلق
مؤكد لمضمون عامله لا لنفسه وهذا لا يجوز تثنيته وجمعه
باتفاق لان مدلوله معنى واحد والتثنية والجمع يقتضيان
التعدد ولانه بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع والمبين لنوع بمنزلة
عامله اما باضافة نحو فاخذناهم اخذ عزيز مقتدر او صفة مع

مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو ان
اعمل صالحا اي عملا صالحا وقولك ضربت زيدا ضرب الامير اي ضربا مثل
ضربه او بلام العهد نحو ضربت الضرب اي الذي تعرفه او باسم خاص
نحو رجع القهقرى وهذا يجوز تثنيته وجمعه على المشهور لاختلاف
انواعه كسرت سيري زيد الحسن والقبيح والمبين لعدد عامله نحو
فدكتا دكة واحدة وقولك ضربت زيدا ضربتين او ثلاث ضربات
او الفا وهذا لا خلاف في جواز تثنيته وجمعه وهو قسمان لفظي و
معنوي لانه اما يوافق عامله في معناه ولفظه معا او في معناه دو
ن لفظه فان وافق المصدر لفظ فعله ومعناه بان اتحدت ماد ته
ومادة فعله فهو لفظي كما تقدم من الامثلة فان وافق معنى فعله
دون لفظه بان اختلف مادته ومادة فعله فهو معنوي نحو جلست
قعودا او قمت وقوفا فالجلوس والقعود بمعنى واحد وكذا القيام
والوقوف ولكن المادة مختلفة وعلم من كلامه انه لا يشترط في
المفعول المطلق ان يكون ناصبه من لفظه اكتفاء بالموافقة في
المعنى وبه جزم ابن الحاجب ونظر بعضهم في ان الجلوس والقعود
بمعنى واحد لثبوت الفرق بينهما في المعنى الا ترى انه يقال لمن هو
مقعد او لا يقال انه مجلس قال الامام الراغب رحمه الله تعالى القعود
انما يقابل به القيام والجلوس انما يقابل به الاتكاء فيقال للقائم
اقعد وللنائم اجلس فقد بان تباينهما وافتراقهما والمصدر

هو اسم

هو اسم الحدث الجاري على الفعل الصادر من الفاعل او القائم بذاته
فخرج اسم المصدر فانه وان دل على الحدث لكنه غير جار على الفعل
كالغسل والوضوء وتقريبه اي حد المصدر الى فهم المبتدي ان يقال
هو الذي يجيء ثالثا في تصريف الفعل كما اذا قيل لك صرف نحو ضرب فانك
تقول ضرب يضرب ضربا فضربا مصدر لانه وقع ثالثا في تصريف الفعل
وقد جرى العرف بتقديم الماضي والاتيان بالمضارع بعده ثم المصدر
والا فلا يمتنع النطق بالمصدر بعد الماضي وقد تنصب الاشياء على
المفعول المطلق وان لم تكن مصدرا لدلالتها عليه وذلك على سبيل
النيابة عن المصدر فمن ذلك نحو كل وبعض حال كونهما مضافين للمصدر
نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف
والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ومثله نحو ولو تقول علينا بعض
الاقاويل وضربته بعض الضرب وهذا مما ناب عن المصدر المبين
لنوع عامله وكالعدد المميز بمصدر نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة
فثمانين مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف والاصل فاجلدوهم
جلدا ثمانين وجلدة تمييز وكاسماء الالات المعهودة للفعل
نحو ضربته سوطا او عصا او مقرعة والاصل ضربته ضربا بسوط او
او عصا او مقرعة ثم توسع في الكلام فحذف المصدر واقيمت
الالة مقامه وهذا والذي قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله
واما النائب عن المؤكد لعامله فلم يمثل له نحو اغتسل غسلا والله

اثبتكم من الارض نباتا باب المفعول فيه وهو المسمى عند البصريين
ظرف الزمان وظرف المكان لوقوع الفعل فيه اذ لا بد له من زمان
ومكان يقع فيه فظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب باللفظ
الدال على المعنى الواقع فيه بتقدير معنى في الدالة على الظرفية فخرج
عن ذلك ما نصب بتقدير في ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو وترغبون
ان تنكحوهن اذا قدرت في وما نصب من اسم الزمان لا بتقدير في نحو
يخافون يوما فانه مفعول به لا فيه وما كان مرفوعا او مخفوضا
منه فانه ليس بظرف والنصب حكم له وقد تقدم انه لا يوخذ في التعريف
وقد ذكر المولف رحمه الله تعالى عدة من ظرف الزمان يصدق على
التعريف وهي نحو قولك صليت اليوم واعتكفت الليلة وجئتك
غدوة وبكرة وسحرا وغدا وعتمة وصباحا ومساء ولا اكلمك
ابدا وامدا وحينا وعاما وشهرا واسبوعا وساعة وظرف المكان
هو اسم المكان المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بتقدير
معنى في الدالة على الظرفية وقد ذكر منه ايضا عدة امثلة نحو
جلست امام الكعبة وخلف المقام وقدام الحطيم ووراء الحجر ونحو
المنبر وتحت الميزاب وعند الملتزم ومع ثنية الكعبة وازاء الحجر
الاسود اي مقابله وحذاء بالذال المعجمة وتلقاء وهذه الثلاثة الاخيرة
معناها واحد تقول هو بازائه اي بحذائه وجلس تلقاءه اي حذاءه
وحذاء الشيء ازاؤه وكذا امام وقدام معناهما واحد وكذا خلف

ووراء وثم بفتح الثاء المثلثة اسم اشارة للمكان البعيد كثم وهنا
بضم الهاء اسم اشارة للمكان القريب وفتحها او كسرها مع تشديد
النون للمكان البعيد كثم ايضا وجميع اسماء الزمان معرفة كانت
او نكرة محدودة كيوم وشهر او غير محدودة كحين وزمان
تقبل النصب بتعدي على الظرفية بتقدير في ولا فرق في ذلك بين
المختص منها بوصف او غيره وبين المعدود والمبهم ونعني
بالمختص منها ما يقع جوابا لمتى نحو يوم الخميس او اليوم فاذا قيل
لك متى جئت فانك تقول في جوابه مثلا جئت يوم الخميس او اليوم و
نعني بالمعدود منها ما يقع جوابا لكم الاستفهامية كالاسبوع و
الشهر فاذا قيل لك كم اعتكفت فانك تقول مجيبا له اعتكفت اسبوعا
او شهرا او عاما ونعني بالمبهم منها ما لا يقع جوابا لشيء منها ويدل
على قدر من الزمان غير معين كالحين والوقت تقول ابتداء جلست
حينا وساعة ووقتا وينصب على جهة التاكيد المعنوي لانه لا يزيد
على دلالة الفعل وقضية عطف المولف المعدود على المختص انه ليس
بمختص وهو ظاهر كلامهم وجزم المرادي بانه من قبيل المختص و
عبارة ابن هشام في جامعه وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر
رمضان فمختص او لكم كيومين فمعدود او لهما فمختص معدود
كاسماء الشهور غير ما اضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان
وغيرهن مبهم كحين واما اسماء المكان فلا ينصب منها على الظرفية

بتقدير في الا ثلثة انواع الاول المبهم او ما في حكمه والمراد بالمبهم ما
لا يختص بمكان بعينه كاسماء الجهات الستة اذ ليس لها حد ونهاية
معينة وهي فوق وتحت ويمين وشمال وامام وخلف فان خلفك مثلا
ما وراء ظهرك الى انقطاع الارض وسميت جهات الست باعتبار الكائن
في المكان فانه ست حالات وما اشبهها في الابهام كارض ومكان
والثاني اسماء المقادير الدالة على المسافة معلومة كالميل وهو اربعة
الف خطوة والفرسخ وهو ثلاثة اميال والبريد وهو اربعة فراسخ
نحو سرت ميلا او فرسخا او بريدا او ظاهر عبارته انه ليس بمبهم و
به صرح بعضهم واكثرهم على انه مبهم قال ابن هشام حقيقة القول فيه
ان فيه ابهاما من جهة انه لا يختص ببقعة بعينها واختصاصا من
جهة دلالته على كمية معينة قال فعلى هذا يصح فيه القولان والثالث
ما كان مشتقا من مصدر عامله سواء كان عامله اسما او فعلا نحو
جلست مجلس زيد قال الله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع
ونحو سرني جلوسي مجلسك فان كان مشتقا من ما اشتق منه عامله
نحو ذهبت في مضى زيد ورميت في مذهب عمرو ولم يجز في القياس
نصب شيء منه على الظرفية بل يجب التصريح معه بفي كما يشير اليه
قوله وما عدا هذه الثلاثة الانواع من الاسماء الا ان لا يجوز انتصابه
على الظرفية فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا نمت الطريق
بالنصب فيهن ولكن حكمه ان تجرد بفي الظرفية مصرحا بها واما قوله

دخلت

دخلت الدار والمسجد وسكنت البيت او الشام فانه منصوب تشبيها
بالمفعول به على التوسع باسقاط الخافض واجراء القاصر مجرى المتعدي
الا انه مع دخلت مطرد لكثرة استعماله وهذا هو مذهب الفارسي و
اختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه وقيل ان ما بعد دخلت مفعول به
ورد بان مصدره فعول وهو من المصدر اللازم غالبا ولانه نظير
وهو غبرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك
حملا للنظير او للنقيض على نقيضه وقيل مفعول فيه حملا له على المكان
المبهم في جواز حذف في منه وذلك لكثرة الاستعمال المستدعية للحذف
وصححه ابن الحاجب وانما استاثر ظرف الزمان مطلقا بصلاحيته للنصب
على الظرفية على ظرف المكان لان اصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان
اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان قوية تعدى
الى المبهم وغيره من الزمان ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة
اختص بما ذكره المولف لان في الفعل دلالة عليه في الجملة باب
المفعول من اجله ويسمى المفعول لاجله والمفعول له فله ثلاثة
اسماء المصدر وهو الاسم المنصوب الذي يذكر علة وبيانا لسبب
وقوع الفعل الصادر من فاعله فالمفعول له سبب حامل للفاعل على
الفعل سواء كان علة غائية للفعل متاخرة عنه في الوجود ام لا فالاول
نحو قام زيد اجلالا لعمرو فاجلالا مصدر منصوب ذكر علة غائية
للفعل فان تصور الاجلال بانه مصلحة مرغوب فيها سبب حامل للفعل

على الفعل وان كان وجوده في الخارج متاخرا عن وجود الفعل ومثله
قصدتك ابتغاء معروفك وكرر المثال اشارة الى انه لا فرق في ذلك
بين المضاف وغيره ولا بين الفعل المتعدي وغيره والثاني نحو قعدت
عن الحرب جبنا فجبنا مصدر منصوب ذكر علة وسببا للقعود عن الحرب
وليس غاية له ووجوده سابق على وجود الفعل الذي هو القعود
ويشترط لجواز نصب المفعول له امور ثلاثة احدها كونه مصدرا
وهذا مستفاد من كونه علة لان العلل انما تكون بالمصادر لا
بالذوات وهل يشترط مع ذلك كونه قلبيا ام لا فيه خلاف وجزم
بالاول في التوضيح فلا يجوز عنده جئتك ضرب زيد اي لتضربه وقد
يستفاد ذلك من تمثيل المولف وثانيها اتحاد زمانه وزمان عامله
بان يكون زمن العلة والمعلول واحدا وثالثها اتحاد فاعلهما
كما تقدم في المثالين فان المصدر فيهما زمنه وزمن عامله واحد
وكذا فاعلهما وكقوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فالخشية
علة للقتل مشاركة له في الوقت والفاعل وقوله تعالى ينفقون اموالهم
ابتغاء مرضات الله فالابتغاء علة للانفاق متحد به وقتا وفاعلا
واما ما ذكر علة ولكن كان مخالفا للفعل في الزمان او الفاعل او فيهما
معا فانه يمتنع نصبه ولهذا لا يجوز تاهبت السفر بالنصب لعدم
اتحاد الزمان فان زمان التاهب سابق على زمن السفر وان كان
فاعلهما واحدا ولا جئتك محبتك اياي لعدم اتحاد الفاعل فان فاعل

المجيء المتكلم وفاعل المصدر المخاطب وان كان زمنهما واحدا بل يجب
جره باللام التعليلية او ما يقوم مقامها فتقول تاهبت للسفر وقال
الشاعر فجئت وقد نضت لنوم ثيابها وتقول ايضا جئتك لمحبتك
اياي وقال الاخر واني لتعروني لذكراك هزة ويجوز لك ان تجره بحرف
التعليل المستوفي للشروط المذكورة بكثرة ان كان بال نحو جئتك للطمع
في برك وبقلة ان كان مجردا منها ومن الاضافة نحو قوله من امكم
لرغبة فيكم جبر ويستوي نصبه وجره في المضاف نحو وان منها لما
يهبط من خشية الله **باب المفعول معه** هذا خاتمة المفاعيل
وجعل اخرها للتردد في كونه قياسا او سماعيا ولكونه العامل لا
يصل اليه الا بواسطة الواو وهو الاسم المنصوب بما سبقه من فعل
او ما فيه حروفه ومعناه الذي يذكر بعد واو بمعنى مع لمصاحبة معمول
الفعل وهذا هو المراد بقوله لبيان فعل معه الفعل للمشاركة فيه وان
وهم ذلك والمراد بمصاحبته ان يكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه
ومع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد مسبوقا ذلك الاسم بجملة فيها
فعل او فيها اسم فيه معنى الفعل وحروفه فالاول نحو جاء الامير والجيش
اي مع الجيش واستوى الماء والخشبة اي مع الخشبة وعدد المثال لافادة ان ما
بعد الواو قد يكون صالحا للمشاركة ما قبله في حكمه كالمثال الاول وقد لا
يكون كذلك كالثاني لان الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي وانما المقصود
ان الماء بلغ في ارتفاعه الى الخشبة فاستوى معها اي ارتفع والخشبة هنا

مقياس يعرف بها ارتفاع الماء وزيادته والثاني نحو انا سائر والنيل اي معه
ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة اقسام قسم يجب نصبه مفعولا
معه وقسم يترجح نصبه مفعولا معه على عطفه وقسم بعكسه فاشار الى
الاول بقوله وقد يجب النصب على المفعولية لمانع يمنع من العطف نحو
المثالين الآخرين لامتناع العطف فيهما من جهة المعنى نعم ان جعلت استوى
بمعنى ساوى لم يمتنع العطف بالرفع في الاول منهما لان المعنى حينئذ تساوى
الماء والخشبة في العلو اي صعد الماء حتى بلغ الخشبة فليست الخشبة ارفع
منه ونحو قولك لمن ينهى عن القبيح ويأتيه لا تنه عن القبيح واتيانه
بالنصب اذ لو جر بالعطف لطاف المعنى لانه عن القبيح وعن اتيانه وهو
خلاف المعنى المراد ونحو مات زيد وطلوع الشمس بالنصب اذ العطف
يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم بالموت وقوله تعالى فاجمعوا
امركم وشركاءكم اي مع شركائكم وليست الواو عاطفة لان اجمع لا يقع
على الشركاء لا يقال اجمعت شركائي انما يقول جمعت شركائي واجمعت امري
وقد يترجح النصب مفعولا معه على العطف لامر صناعي نحو قمت وزيدا
لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن الا مع الفصل ولا فصل فرجح
النصب على الرفع لسلامته من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة والفرق
بين الرفع والنصب بمعنى ان النصب يقتضي مشاركة زيد للمتكلم في القيام
في وقت واحد بخلاف الرفع فان زيدا وان شارك المتكلم في القيام لا
يلزم ان يكون قيامهما في وقت واحد ورجحان النصب فيما ذكره هو

ما في التوضيح وجزم ابن الحاجب في كافيته بوجوبه وكذا ابن هشام
في القطر ثم قال انه الاصح وقد يترجح العطف عليه اي على النصب نحو المثال
الاول وهو جاء الامير والجيش ونحو جاء زيد وعمرو فالعطف فيهما وفيما
اشبههما مما هو خال عن ضعف من جهة اللفظ والمعنى ارجح لانه الاصل
في الواو وقد امكن ومحل رجحان النصب والعطف اذا وقع النظر عن
المراد المتكلم لاختلاف معنى النصب والرفع اما اذا نظر اليه فان قصد
المعية نصا تعين النصب والا فالعطف فلا يتصور رجحان فان قلت
شرط المفعول معه ان يسبق بفعل او ما فيه معناه وحروفه فما تصنع
في قولهم ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد بالنصب مع عدم
الشرط المذكور فالجواب ان الفعل موجود تقديرا لان انت فاعل بفعل محذوف
والتقدير ما تكون وكيف تصنع انت وزيد فلما حذف الفعل وحده برز
ضمير وانفصل فصل واما المشبه بالمفعول به وهو معمول الصفة
المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد فنحو وجهه من قولك زيد حسن
وجهه بنصب الوجه والاصل زيد حسن وجهه بالرفع لكنهم لما
قصدوا المبالغة حولوا الاسناد من الوجه الى ضمير مستتر في الصفة
راجع الى زيد ليفيد تعميم الحسن له فقيل زيد حسن اي حسن ثم نصب
وجهه تشبيها بالمفعول به لان من حسن وجهه حسن اسناد الحسن
الجملة وليس مفعولا به لان الصفة قاصرة كفعلها ولا تمييزا لانه
معرفة بالاضافة وسيأتي الكلام عليه مع زيادة في محله

بحث الحال يذكر ويؤنث لفظا ومعنى هو الاسم المنصوب بالفعل او
شبهه او معناه المفسر لما انبهم من الهيئات اي هيئات ما هو له و
صفاته التي هو عليها وقت صدور الفعل منه او وقوعه عليه
بخلاف التمييز فانه وان كان مفسرا لكنه مفسر للذوات لا
للهيئات واما النعت وان حصل به بيان الهيئة لكنه ضمنا وانما
المقصود به اولا وبالذات تخصيص المنعوت وتاتي الحال مفسرة لبيان
هيئة ما هو له اما من الفاعل نحو جاء زيد راكبا فراكبا حال من زيد مبين
هيئته وقت مجيئه فان قولك جاء زيد لا يعلم منه على اي هيئة جاء
وكذا قوله تعالى فخرج منها خائفا فخائفا حال من فاعل خرج مبين هيئته
وقت خروجه او من المفعول به نحو ركبت الفرس مسرجا فمسرجا حال
من المفعول مبين هيئته وقت الركوب عليه وكذا قوله تعالى وارسلناك
للناس رسولا فرسولا حال من الكاف في وارسلناك مبين هيئته وقت
ارساله او منهما معا نحو لقيت عبد الله راكبين فراكبين حال من عبد
الله ومن التاء في لقيت والمعنى لقيت عبد الله حال كوني راكبا وحال كونه
راكبا فان قلت لقيت عبد الله راكبا احتمل كون الحال من الفاعل او من المفعو
المفعول وتاتي الحال ايضا من المجرور بحرف نحو مررت بهند جالسة او
بمضاف ان كان المضاف بعضه نحو قوله تعالى ان ياكل لحم اخيه ميتا
او في البعضه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا او عاملا في صاحب الحال نحو اليه
مرجعكم جميعا ولا يكون الحال الا نكرة لان المقصود بيان الهيئة وهو

حاصل

حاصل بالنكرة فلا حاجة الى تعريفه احترازا عن العبث والزيادة لا
الغرض فان وقع في كلامهم بلفظ المعرفة اول بالنكرة محافظة على ما
استقر للحال من لزوم التنكير نحو جاء زيد وحده فوحده معرفة بما
الاضافة وهو حال من زيد فيأول بنكرة اما من معناه كما في هذا المثال
اي جاء زيد منفردا او من لفظه كما في رجع عوده على بدئه وفعل ذلك
جهده وطاقته اي رجع عائدا او فعل جاهدا او مطيقا والغالب في
الحال كونه مشتقا من مصدر للدلالة على متصف به كما تقدم وقد يقع
جامدا مؤولا بمشتق كان دل على تشبيه بدت الجارية قمرا فقمرا حال من الفاعل
وهو جامد مؤول بمشتق اي مضيئة وكان دل على مفاعلة من الجانبين نحو
بعته البر يدا بيد فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان وفيه
معنى الفاعلية اي متقابضين وكان دل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا
ورجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه ان ياتي بالتفصيل بعد ذكر
المجموع بجزئيه مكررا قاله الرضي والمختار كما قال المرادي ان الجزء الثاني
في مقابلة منصوبات بالعامل لان مجموعهما هو حال فان الحالية مستفادة
منهما اي مترتبين لا من احدهما ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولا يكو ن
الحال الا بعد تمام الكلام اي بان يقع بعد جملة تامة مركبة من مبتداء و
خبر او فعل وفاعل فلا يكون ركنا للكلام يعني انه ليس جزءا اي الجملة
وان توقف حصول الفائدة عليه وليس المراد بتمام الكلام ان يكون
الكلام مستغنيا عنه كما قال المكودي لان الفائدة قد تتوقف عليه

بدليل قوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا وقوله تعالى وما خلقنا السموات
والارض وما بينهما لاعبين الاتي اي ان الكلام لا تتم فائدته المقصودة
بدون ذكر مرحا ولاعبين ولا يكون صاحب وهو من الحال وصوله
في المعنى الا معرفة كما تقدم في الامثلة لانه محكوم عليه في المعنى والاصل
في المحكوم عليه التعريف او نكرة بمسوغ من المسوغات لقربه حينئذ
من المعرفة كما يقع المبتدا نكرة بمسوغ فصاحب الحال بمنزلة المبتدا وهي
بمنزلة الخبر فمن المسوغات ان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل
فجالسا حال من رجل وسوغ مجيئه منه تقدمه عليه وقيل انه حال
من الضمير المستكن في الظرف وهو ظاهر ويلزم على الاول مجي الحال وصاحبها
من المبتداء وجواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع
وان جعل في المثال فاعلا بالظرف لزم عمل الظرف من غير اعتماد وهو ضعيف
ومن المسوغات ان يكون صاحبها مخصصا اما بوصف كما سياتي او باضا ف
وذلك نحو قوله تعالى في اربعة ايام سواء فسواء حال من معرفة اربعة لا
لاختصاصها بالاضافة الى ايام او واقعا بعد نفي وذلك نحو قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية
وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق ومن التخصيص بالوصف نحو قراءة بعضهم
ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب فمصدقا حال من كتاب و
هو نكرة لتخصيصه بالظرف ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا من الضمير
المستكن في الظرف بعد حذف الاستقرار وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا

مسوغ

مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا وفي الحديث فصلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما ولا قياس عليه ويقع الحال
ظرفا كما يقع الخبر ظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب فبين ظرف متعلق في موضع
الحال من الهلال وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ففي زينته
في موضع الحال من الضمير المستتر في خرج ويتعلقان اذا وقعا حالا بمستقر
ان قدرا في موضع المفرد او استقر ان قدرا في موضع الجملة حال كونهما
محذوفين وجوبا لكونهما كونا مطلقا وشرط الظرف وعديله ان يكون
تامين لما تقدم فلو كانا ناقصين لم يقعا حالا ويقع الحال جملة اسمية او
فعلية فيحكم على محلها بالنصب خبرية اي محتملة للصدق والكذب لا انشائية
لان الحال قيد لعاملها والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها و
الانشاء لا خارج به فلا يصلح للتقييد ولا بد لها حينئذ من رابط يربطها
بمن هي له كما اشار الى ذلك بقوله مرتبطة تلك الجملة الواقعة حالا اما
بالواو والضمير معا نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف فجملة
وهم الوف حال من فاعل خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم
او مرتبطة بالضمير فقط نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتداء
وعدو خبره ولبعض متعلق بالخبر والجملة حال من فاعل اهبطوا وهي
مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والربط بالكاف بالضمير وحده في
الجملة الاسمية ضعيف او مرتبطة بالواو فقط نحو لئن اكله الذئب و
نحن عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط و

ولامدخل لنحو في الربط لعدم عوده الى صاحب الحال وقد استظل بعضهم
وقوع مثل هذه الجملة حالا مع انها ليست مبنية لهيئة الفاعل والمفعول
به لهيئة زمن وقد قال والحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول واذا
وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالماضي حالا فلا بد معها من قد ظاهرة او
مقدرة نحو جاء زيد وقد ركب علامه ونحو جاءكم حصرت صدورهم
باب التمييز ويقال له التفسير والتبيين وهو مصدر بمعنى المميز كبسر
البيا اسم الفاعل هو الاسم المنصوب بما سبقه من فعل او شبهه او ذات
مبهمة المفسر لما ابهم من الذوات باعتبار الوضع او النسبة الطاريه في جمل
او شبهها وعبر ابن الحاجب عن هذه بالذات المقدرة فخرج عن ذلك
الحال فانها ليست مفسرة لابهام الذات او نسبة والنعت فانه مخصص
او مقيد رفع الابهام به وانما حصل ضمنا والذات المبهمة الرافع لابهامها
التمييز اربعة انواع احدها العدد الصريح من احد عشر فما فوقها الى
المائة نحو اشتريت عشرين غلاما فان عشرين عدد مبهم بترد النظر
في جنسه فبذكر التمييز ارتفع ذلك الابهام ولذا ملكت تسعين نعجة
وغير الصريح وهو كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقد يكون
التمييز واجب الجر بالاضافة كتمييز الثلاثة والمائة والالف وكم الخبرية
كما سياتي فالنصب ليس صفة لازمة للتمييز بخلاف الحال والثاني المقدار
اي ما يعرف به الشيء وهو ثلاثة اقسام لانه اما كيل كقولك اشتريت
قفيزا برا او وزن وذلك كقولك اشتريت منا سمنا ومنا كعصى

وهو لقن

٩٦

وهو لقن في المن بالتشديد او مساحة وذلك اشتريت شبرا ارضا
والمراد بالمقدار في هذه الامثلة هو المقدر لا الالة التي يقع بها التقدير
والا لوجبت الاضافة نحو اشتريت قفيزا بر يريد المكيال الذي يكال به
البر والثالث يشبه المقدار في المكيل او الوزن او المسحا المساحة فشبه
الكيل نحو عندي شقا ما ونحيي سمنا وشبه الوزن نحو مثقال ذرة خيرا
فمن يعمل مثقال ذرة ومثقال ذرة تشبيه بما يوزن به وشبه المساحة
نحو ما في الماء موضع راحة سحابا ومما يحتمل الوزن والمساحة قولهم على
التمرة مثلها زبدا وانما كانت هذه الامور تشبه ما ذكر لا عينه لانها
ليست معروفة كذلك وانما تشبه والرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا
خاتم حديدا فالخاتم فرع الحديد لانه مصنوع منه فيكون الحديد هو
الاصل بهذا الاعتبار ومثله هذا باب ساجا فالباب مصنوع من الساج و
الساج نوع من الخشب وهذه جبة خزا فالجبة فرع الخز والخز نوع من
الحرير والاتيمين في هذا النوع النصب بل يجوز رفعه وجره وهو
الاكثر كما سياتي وقد فهم من حد التمييز انه قسمان ما يرفع ابهام ذات
مبهمة كما تقدم وما يرفع ابهام نسبة واليه اشار بقوله والمبين لا
لابهام النسبة نوعان محول وغير محول له ثلاث حالات لانه اما محول
عن الفاعل نحو تصبب زيد عرقا وتفقا اي امتلا بكر شحما وطاب محمد
نفسا وقوله تعالى واشتعل الراس شيبا فعرقا تمييز لابهام نسبة
التصبب الى زيد وشحما لابهام نسبة التفقا الى بكر ونفسا تمييز

لابهام نسبة الطيب الى محمد وشبهه تمييز لابهام نسبة الاشتعال الى الراس
والاصل في هذه الامثلة تصبب عرق زيد وتفقا شحم بكر وطاب نفس محمد
واشتعل شيب الراس فحول الاسناد عن المضاف اليه فحصل الابهام في النسبة
ثم جيء بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا مبالغة وتاكيدا فاذا ذكر
الشيء مجملا ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره مفسرا اولا واما محولا عن
المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فعيونا تمييز لابهام نسبة التفجير الى الارض
والاصل وفجرنا عيون الارض فحول الاسناد عن المفعول الذي هو مضاف
وجعل تمييزا واوقع الفعل على الارض ومثله غرست الارض شجرا او محولا
عن غيرهما بان يكون محولا عن المبتدا وهو الواقع بعد اسم التفضيل نحو
انا اكثر منك مالا اصله مالي اكثر منك فحذف المضاف وانفصل الضمير المضاف
اليه واقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف
تمييزا ومثله نحو زيد اكرم منك ابا واجمل منك وجها والا ابو زيد اكرم منك
ووجهه اجمل منك وشرط نصب هذا التمييز ان يصلح للفاعلية بعد
جعل اسم التفضيل فعلا كما في هذه الامثلة والناصب له اسم التفضيل او غير
محول عن شيء اصلا وهو نوع الثاني نحو امتلا الاناء ماء لان مثل هذا التركيب
ومنع الابتداء به كان غير محول واكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو
ما احسنه رجلا واحسن به ابا وحسبك به ناصرا ولله دره فارسا اي
لله دره فروسية وهو مدح له بكمال فروسيته والعالي في والدر في
الاصل مصدر در يدر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن

عن فعل

عن فعل الممدوح المصدر الممدوح الصادر عنه اي ما اعجب فعله ويحمل التعجب
من لسه ارتضعه من ثدي امه اي ما اعجب هذا اللبن الذي نزل منه مثل
هذا الولد الكامل في هذه الصفة والمولف رحمه الله مثل به للتمييز عن
النسبة وانما يتاتى اذا كان مرجع الضمير مبينا معلوما والا فهو من تمييز
المفرد كما مثل به صاحب المفصل وكذا المرادي وقيل ان فارسا منصوب
على الحال والمعنى التعجب منه في حال كونه فارسا قال الدماميني والتمييز
اولى لانه ثناء مطلق والحال ثناء مقيد بحاله وقد صرح بمن في لله دره
من فارس دليل على انه تمييز ولا يكون التمييز عند البصريين الا
نكرة فان ورد بلفظ المعرفة اول بنكرة كقوله وطبت النفس يا قيس عن
عمرو ولا يكون الا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال اي بان يقع جملة
تامة وان توقف حصول الفائدة عليه وتحقيقه قبل تمام الكلام نحو عشرين
درهما عندي والناصب للتمييز الذات المقدم هو تلك الذات كعشرين
في عشرين درهما وصح عملها وان كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لانها
طالبة له في المعنى والناصب لتمييز النسبة هو الفعل المسند كطاب زيد نفسا
او شبهه نحو زيد متصبب عرقا وزيد اجمل منك وجها وانما اقتصر المولف
على الفعل لانه الاصل ولا يتقدم التمييز مطلقا على عامله مطلقا اي جامدا
كان او متصرفا فلا يقال زيتا رطل ولا رجلا ما احسنه ولا نفسا طاب
محمد كما تقدم من ان المقصود هو الابهام اولا ثم التفسير وازالة الابهام
وتقديمه على العامل ينافي ذلك المقصود والله اعلم ونذر تقديمه

مطلقا سواء كان محولا او غير محول

على المتصرف كقوله وما كان نفسا بالفراق يطيب قاس على ذلك المازني و
المبرد والكسائي واختاره ابن مالك في شرح العمدة باب المستثنى
وهو المذكور بعد الا واحدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا
وادوات الاستثناء الذي هو اخراج ما بعد الا او احد اخواتها من حكم ما
قبلها ايجابا او سلبا ثمانية وهي اربعة اقسام الاول حرف باتفاق وهو الا
وبدأ بها لانها اصل ادواته والثاني اسمان باتفاق وهو غير وسوى
بلغاتها الاربع فانه يقال فيها سوى بكسر السين والقصر كرضى وسوى
بضمها والقصر كهدى وسواء بفتحها والمد كسماء وسواء بكسرها و
والمد كبناء وهذه اغربها وقل من ذكرها والثالث فعلان باتفاق
وهما ليس ولا يكون ذكر الاتفاق منتقد اما ليس فالخلاف فيها مشهور فمنهم
من ذهب الى حرفيتها مطلقا ومنهم من خص ذلك بما اذا كان للاستثناء و
الاصح انها فعل كما تقدم في صدر المتقدمة واما لا يكون فلا يحسن ان يعد
فعلا فضلا ان يدعى متفقا على فعليته لانه مركب من حرف وفعل والمركب
منهما لا يكون فعلا ومن عده فعلا فقد تجوز في الكلام والرابع متردد
بين الفعلية والحرفية فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا وهو خلا عند الجميع
وعدا عند سيبويه وحاشا عند المبرد والمازني ومن تبعهما ويقال
فيها حاش بحذف الالف الاخيرة وحشا بحذف الالف الاولى وقيد ابن
الحاجب حرفيتها بالاستثناء اذا علمت ذلك فالمستثنى بالا ينصب
وجوبا اذا كان الكلام قبلها تاما موجبا بفتح الجيم تاخر المستثنى عن

المستثنى

المستثنى منه او تقدم عليه والكلام التام ما ذكر فيه المستثنى منه
والموجب هو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه من نهي او استفهام م
نحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا فقليلا مستثنى بالا وهو واجب
النصب وما قبله وهو شربوا كلام تام لذكر المستثنى منه وهو الواو
في شربوا بالشرط المذكور وموجب لعدم تقدم نفي او شبهه عليه
وكقولك قام القوم الا زيدا وخرج الناس الا عمرا وينصب وجوبا
بالشرط المذكور سواء كان المستثنى متصلا بان كان المستثنى بعض المستثنى منه
كما مثلنا او منقطعا بان لم يكن ذلك سواء كان من جنس المستثنى منه نحو
قام القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن
نحو قام القوم الا حمارا ولا بد حينئذ بان يكون الا دالا على ما استثنى
على ما ذكر بعضهم كما مثل ولهذا لا يحسن قام القوم الا ثعبانا وانما وجب
نصبه لامتناع البدل لاقتضائه فساد المعنى لان المبدل منه في حكم
الساقط كذا قيل والناصب للمستثنى المتصل هو الا عند ابن مالك
ومن تبعه هو الاصح وقيل ما قبل الا من فعل او شبهه بواسطة الا
وقيل غير ذلك واما المنقطع فالناصب له عند سيبويه ما قبله من
الفعل وكثير من الناحين الى ان الا فيه بمعنى لكن قالوا انها هي
الناصبة نصب لكن للاسماء وخبرها محذوف في الغالب وان كان الكلام
قبلها تاما غير موجب بان تقدم نفي او شبهه كالنهي والاستفهام
جاز في المستثنى متصلا كان او منقطعا البدل اي بدل بعض عند

البصريين فيعرب باعراب ما قبله من رفع ونصب وجر وجاز فيه النصب
على الاستثناء ولكن الارجح في المستثنى المتصل البدل اي يجعل المستثنى بدلا
من المستثنى منه فيتبعه في اعرابه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم
برفع قليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل ونحو ما رايت القوم
الا زيدا وما مررت بالقوم الا زيد وانما يرجح الاتباع للمشاكلة و
اذا تعذر الابدال على اللفظ لمانع ابدل على المحل نحو ما جاءني من احد
الا زيد برفع زيد على البدلية من محل احد وهو الرفع لانه فاعل و
لا يجوز جره حملا على اللفظ لان البدل في نية تكرار العامل فيلزم زيادة
من في الاثبات وهي غير جائزة عند الجمهور والمراد بشبه النفي فيما تقدم
النهي نحو ولا يلتفت منكم احد الا امراتك بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن
كثير فامراتك بدل من احد بدل بعض من كل والاستفهام نحو ومن
يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع في قراءة الجميع فالضالون بدل
بعض من فاعل يقنط المستتر فيه ولم يوت معه والامر قائم بضمير
لان قوة تعلق المستثنى منه تغني عن الضمير فاندفع ما قيل انه لا يصح
اعراب ما ذكر بدلا لان البدل البعض لا بد فيه من ضمير والنصب في
المستثنى المتصل عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل من قوله تعالى
ما فعلوه الا قليلا منهم وفي امراتك من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد
الا امراتك على انه مستثنى من احد وقيل بالنصب استثناء من اهلك
لا من احد واستشكل بان ذلك يمنع من الاسراء بها وقد اسري بها

وان كان

٢٩

وان كان الاستثناء منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب على
الاستثناء نحو ما فيها احد الا حمارا وعليه قراءة السبعة ما لهم به من
علم الا اتباع الظن بنصب اتباع وتميم يرجحونه النصب حيث امكن
تسلط العامل على المستثنى ويجيزون الاتباع للمستثنى منه في اعرابه
نحو ما قام القوم الا حمارا بالنصب والا حمار بالرفع ونحو ما رايت القوم الا
حمارا بالنصب لا غير وما مررت باحد الا حمارا بالنصب والا حمار بالجر ويقرؤون
الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا
لما ليس من الجنس منزلة الجنس ولا يجوز ان يقرأ بالخفض على الابدال باعتبار
اللفظ لما تقدم قريبا واما اذا لم يمكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما زاد
هذا المال الا ما نقص فالنصب واجب عند الجميع وان كان الكلام قبلها
ناقصا وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى حينئذ استثناء مفرغا
لان ما قبل الا تفرغ للطلب ما بعدها فالمستثنى مفرغ له كان اعراب المستثنى
الذي بعد الا على حسب العوامل المقتضية له اذ لا عمل لالا في اللفظ فيعطى
ما يستحقه لو لم توجد الا من رفع ونصب وخفض وشرطه كون الكلام
غير ايجاب بان يشتمل على نفي او شبهه ليفيد فائدة صحيحة ما قام
الا زيد برفع زيد على الفاعلية وما رايت الا زيدا بنصبه على المفعولية
وما مررت الا بزيد بجره بالباء كما لو لم توجد الا والاستثناء في ذلك من اعم
عام محذوف فتقدير ما قام الا زيد ما قام احد الا زيد وكذا الباقي
وهذه امثلة النفي واشار اليه بمثال من القران كقوله تعالى وما

فالحق منصوب على
محمد الا رسول ومثال النهي ولا تقولوا على الله الا الحق
المفعولية تقولوا ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فهي ما بعد
الا بالباء لان ما قبلها يطلب مجرورا ومثال الاستفهام نحو فهل يهلك
الا القوم الفاسقون والاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ويكون في الاحوال
والظروف والمصادر وربما وقع بعد ايجاب عند وجود قرينة تدل
على ان المراد بالمستثنى قطعا نحو قرات الا يوم الجمعة اي قرات كل يوم من
الايام الاسبوع الا يوم الجمعة وهذا معنى صحيح بخلاف جاءني الا زيد اي
جاءني كل احد الا زيد فانه معنى غير صحيح والمستثنى بغير وسوى بلغاتها
المتقدمة مجرور دائما بالاضافة اي باضافتهما اليه لملازمتهما الاضافة
والمضاف اليه مجرور لا غير والاصل في غير ان يكون صفة بمعنى مغاير نحو
جاءني رجل غير غريب لكنها حملت على الا واستعملت صفة في الاستثناء كما
حملت الا عليها واستعملت صفة نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
والسبب في حمل كل منهما على الاخر دلالة كل منهما على المغايرة ويعرب غير
لفظا وسوى تقديرا على ما اختاره ابن مالك مما يستحقه المستثنى بالا
من الاعراب في ذلك الكلام وقد عرفت تفصيله وكانهما لما جر بهما المستثنى
المستثنى انتقل اعرابه اليهما فيجب نصبهما بعد الكلام التام الموجب كما في
نحو قاموا غير زيد وسوى زيد ويجوز الاتباع للمستثنى منه في
اعرابه والنصب بعد الكلام المنفي كما في نحو ما قاموا غير زيد وسوى
زيد برفع غير وسوى ونصبهما والارجح الاتباع في المتصل والنصب في

المنقطع

المنقطع عند تميم ان امكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما فيها احد غير
حمار والا وجب الحجازيون واذا قيل ما قام القوم غير زيد وعمرو جاز
عمرو عطفا على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد
وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ ويعربان بحسب العوامل بعد
الكلام المنفي غير التام كما وهو كما في نحو ما قام غير زيد وسوى زيد
برفعهما وما رايت غير زيد وسوى زيد بنصبهما وما مررت بغير
زيد وسوى زيد بجرهما واذا مدت سوى بان قيل فيها سواء بالمد
مع فتح السين وكسرها وضمها كان اعرابها ظاهرا في اخرها واذا قصرت
من غير همزة في اخرها مع كسر السين وضمها كان اعرابها مقدرا على
الالف اي في الالف مع ظهورها التعذر والمستثنى بليس ولا يكون منصوب
لا غير وانما وجب نصبه لانه خبرهما نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون
زيدا بنصب زيد على انه خبرهما واسمهما ضمير مستتر فيهما وجوبا عائد
على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق اي ليس القائم او لا يكون القائم
زيدا وجملة الاستثناء في محل نصب حال في محل النصب او مستانفة فلا محل
لها قولان صححهما ابن عصفور الثاني والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز
جره بها والجر بالاوليين قليل والقلة لم يحفظه سيبويه في عدا ونصبه
بها وهذا عند سيبويه اما عنده فالنصب متعين بعدا والجر بحاشا
فانه التزم فعلية عدا وحرفية حاشا نحو قام القوم خلا زيدا بالنصب
وخلا زيد بالجر وعدا زيدا بالنصب وعدا زيد بالجر وحاشا زيد

بالنصب وحاشا زيد بالجر فان جرت بطل منها المستثنى فهي افعال
ماضية متعدية الى المستثنى وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا يعود
الى ما عاد اليه اسم ليس ولا يكون وفي محل الجملة المستثنى بها البحث
السابق فيهما ومحل جواز الوجهين اذا تجردت من ما كما يعلم كلامه الاتي
الا ان سيبويه لم يسمع في المستثنى بحاشا الا الجر فالتزم حرفيتها واوجبه
كما تقدم ونفى النصب وغيره سمع النصب ايضا فجوزه والمثبت مقدم
على النافي ولا استثنى بها الا فيما تنزيه نحو ضربت القوم حاشا زيدا و
كذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه كذا قاله
ابن الحاجب وجزم به الرضي وقد تستعمل للتنزيه فقط فتكون اسما
مبنيا نحو قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء وتتصل ما المصدرية
بعدا وخلا فيتعين حينئذ النصب بهما المستثنى لان ما المصدرية لا
تدخل الا على الفعل وجوز جمع الجر بهما بتقدير ما زائدة قال في المغني
فان قالوا ولكن بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل
بعده ونحوهما قليل وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا
تقاس عليه ولا تتصل ما بحاشا الا نادرا بخلاف عدا وخلا تقول قام القوم
ما عدا زيدا بالنصب لا غير وقال لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل ومحلها
وصلتها نصب على الحال اي مجاوزين زيدا بالنصب او على الظرفية على
تقدير مضاف اي وقت مجاوزتهم زيدا قال ابو حيان والافعال التي
يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا تقول ما في الدار احد حاشا حمارا وواما خبر

كان واخواتها

وكان واخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر افعال المقاربة
واسم ان واخواتها واسم لا التي لنفي الجنس نصا فتقدم الكلام عليها
في المرفوعات استطرادا فلا حاجة الى اعادتها واما التوابع التي من
جملتها تابع المنصوبات المقصود بالذكر هنا فسياتي الكلام عليها ان
شاء الله تعالى ولما انتهى الكلام على المنصوبات اخذ يتكلم في المخفوضات
فقال باب المخفوضات من الاسماء ذكر الظرف لبيان الواقع لا للاحتراز
والمخفوضات اسماء مشتملة على علم المضاف اليه وهو الجر سواء كان
بالكسرة والفتحة والياء المخفوضات المشهورة ثلاثة مخفوض بالحرف
ومخفوض بالاضافة اي بسببها لان الاصح ان المضاف عامل في المضاف
اليه ومخفوض بالتبعية عند بعضهم وهذا هو المراد به له وتابع
للمخفوض بالحرف او المضاف وهو ضعيف لان العامل في التابع هو العامل
في المتبوع في غير البدل فيرجع الجر بالتابع الى الجر بالحروف او بالاضافة
واما الجر بالمجاورة فهو شاذ ولهذا لم يذكر فالمخفوض بالحرف فهو
ما يخفض بمن والى وعن وعلى وفي والباء واللام والكاف وحتى و
الواو التي للقسم والتاء المثناة فوق له ايضا ورب بضم الراء ومذ ومنذ
فهذه الاربعة عشر حرفا كلها مستوية في الاختصاص بالاسماء
الدخول عليها المكان في غيرها وغيرها لم يتعرض بها المولف فاستحق
ان تعمل لما تقدم من ان الاصل في كل حرف يختص ان يعمل فيما اختص
به وتسمى حروف الجر لانها تجر بها معنى الفعل الى الاسم او لان عملها

الجر فاضيفت الي الاعراب الذي هو اثرها واستظهر هذا الرضي قال كما سميت
بعض الحروف الجزم وحروف النصب فالسبعة الاولى مشتركة بين الظاهر و
المضمر فتارة تجر الاسم الظاهر رسما كان او غيره وتارة تجر المضمر ولهذا قدمها
مثال من نحو منك ومن نوح والي الي الله مرجعكم اليه مرجعكم وعن لتركبن
طبقا عن طبق نحو رضي الله عنهم ورضوا عنه وعلى نحو وعليها وعلى
الفلك وفي نحو وفي الارض ايات وفيها ما تشتهيه الانفس والباء نحو
امنوا بالله امنوا به واللام نحو لله ما في السموات وله ما في السموات
واما السبعة الاخيرة فهي تختص بالظاهر اي بخفضه ولا تدخل على المضمر
وتنقسم بالنسبة الي عملها فيها اربعة اقسام فمنها ما لا يختص بظاهر بعينه
بل يجر اي ظاهر كان وهو ثلاثة احرف الكاف وحتى والواو ومثال الكاف
نحو وردة كالدهان وزيد كالاسد وقد تدخل على المضمر في ضرورة
الشعر كقوله وام اوعال كها او اقربا ومثال حتى نحو حتى مطلع الفجر ونحو
قولهم اكلت السمكة حتى راسها بالجر وقد تدخل في الضرورة على المضمر
ايضا كقوله انت حتاك تقصد كل فج وانما قال بالجر لان ما بعد حتى في المثال
يجوز رفعه ونصبه ايضا كما سياتي ولا يجر بحتى الا اخرا او متصلا باخر
فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها واتى بمثالين للاشارة الي ان الجر بها
تارة يكون واجبا وذلك اذا كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها كالاية
وتارة يكون جائزا وذلك اذا كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله كالمثال
وانما امتنع العطف بحتى في الاية لانها انما تعطف بعضا على كل كما سياتي

ومثال

ومثال الواو نحو والله والرحمن ولا يجمع بينها وبين فعل القسم بخلاف
باء القسم ومنها ما يختص جره بالله اي بلفظه ولفظ رب لا بفتح الراء
حال كونه مضافا للكعبة او الياء المتكلم وهو حرف واحد وهي التاء اي
تاء القسم ولا يجمع بينها وبين الفعل ايضا نحو تالله تفتؤ ونحو ترب
الكعبة وتربي لافعلن والغالب دخولها على لفظ الجلالة وقد يخفضها
بغير ذلك كقولهم تالرحمن وتحياتك ومنها ما يختص جره بالزمان
المعين غير المستقبل وهو حرفان مذ ومنذ ماضيا كان وهما حينئذ بمعنى
من ما رايته منذ يوم الجمعة او مذ يومين او حاضرا وهما فيه بمعنى
في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة او مذ يومنا ولا يدخلان على زمن
مستقبل ولا مبهم فان دخلا على جملة حكم بظرفيتهما واضافتهما الي او الي اليهما
زمن مضاف اليها نحو ما رايته منذ جاءني او مذ كان عندي او على اسم
مرفوع نحو ما رايته منذ يوم الجمعة او مذ شهرنا فهما مبتدآن بمعنى
الامد او جميعها وما بعدهما خبر او بالعكس ومنها ما يختص جره بالنكرات ت
غالبا وهو حرف واحد رب بضم الراء والغالب في مجرورها وصفه ان
كان اسما ظاهرا وقيل بوجوبه لانها لتقليل نوع الجنس واختاره ابن الحاجب
نحو رب رجل في الدار ولها صدر الكلام من بين حروف الجر لانها موضوعة
لانشاء التكثير او التقليل واستعمالها في الاول كثير ومنه قوله عليه
الصلاة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة ومن
الثاني نحو الا رب مولود وليس له اب وذكر في المغني ان رب حرف

زائدة لا يتعلق بشيء محل مجرورها نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء
وفي رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل لقيته رفع
او نصب كما في نحو هذا لقيته ويجوز مراعاة محله كثيرا وان لم يجر نحو
مررت بزيد وعمرو الا قليلا وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للافراد
وان كان التمييز مثنى او مجموعا والتذكير وان كان مؤنثا والتفسير
بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو قوله ربه فتية دعوت الى ما يورث
الحمد دائما فاجابوا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراتين وربه
نساء واوجب الكوفيون مطابقة الضمير لتمييزه فيما ذكر والاصح الاول
وانما التزم افراده وتذكيره لرجوعه الى مقدر في الذهن وهو في
نعم رجلا وقد تحذف رب اذا كان مجرورها نكرة ويبقى بعد حذفها
عملها وجوبا بعد الواو كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله علي
بانواع الهموم ليبتلي وبعد الفاء كثيرا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت و
مرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول وبعد بل قليلا كقوله بل مهمه قطعت
بعد مهمه وحذف رب وابقاء عملها بدونهن اي الواو والفاء وبل اقل
منه بعد بل كقوله رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله
وتزاد ما كثيرا بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجر فمثال من نحو
مما خطيئاتهم ومثال عن عما قليل ومثال الباء نحو فبما نقضهم وتزاد
ما بعد الكاف ورب فالغالب ان تكفهما عن العمل قال سيبويه جعلوا
هما مع ما بمنزلة كلمة واحدة فيدخلان حينئذ على الجمل الاسمية

والفعلية

والفعلية فالاسمية كقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما
سيف عمرو لم تخنه مضاربه والفعلية نحو قوله ربما اوفيت في علم
ترفعن ثوبي شمالات ولا تكفهما ما بدخولها عليها فيبقى عملها
كقوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وكقوله
تنصر مولاك وتعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم ويروى
ايضا ومظلوم عليه وظالم فصل في الثاني من المخفوضات
واما المخفوض بالاضافة وهي اسناد اسم الى غيره بتنزيله من
الاول منزلة التنوين مما قبله فنحو غلام زيد ضارب بكر فزيد مخفوض
باضافة اليه وكذا بكر مخفوض باضافة ضارب اليه ويجب عند قصد
الاضافة تجريد المضاف من التنوين الظاهر كما في غلام زيد او المقدر كما
في هذه وارحمك ومما يشبهه من نوني التثنية اي المثنى والجمع المذكر
السالم وشبههما نحو غلاما زيد واثنا عشر وكاتبو عمرو وعشرو
زيد ووجه الشبه كونهما يكونان علامة الاعراب كالتنوين بخلاف
نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها لا تحذف لانتفاء
الشبه وانما وجب تجريده من التنوين والنون المذكورة لانهما
يدلان على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه والشيء الواحد
لا يكون كاملا ناقصا في حالة واحدة وهذا معنى قول ابي النجم
سعيد انما حذف التنوين لئلا يجتمع الاتصال والانفصال معا و
ما احسن قول بعضهم كاني تنوين وانت اضافة فحيث تراني لا تحل

مكاني واحسن منه والنطق قول الاخ علمته باب المضاف تفاق لا
ورعيته يعربه بالتنوين والاضافة المعنوية بالاستقراء على ثلاثة
اقسام منها ما يقدر باللام التي للملك والاختصاص وهو الاكثر في
كلامهم والاصل في الاضافة بدليل ان كل اضافة امتنع جعلها بمعنى اللام
او في فهي بمعنى اللام نحو غلام زيد وثوب بكر اي غلام لزيد وثوب
لبكر وما اشبه ذلك وليس معنى غلام زيد معنى غلام لزيد كما يوهمه
اطلاقهم قولهم هنا في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام كما نبه عليه
الرضي وغيره وقال ايضا ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح
بها بل يكفي افادة التخصيص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء
ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله ومنها ما يقدر بمن
البيانية وذلك كثير نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد مما
او فيه بعض الثاني وصالح لان يخبر عنه به الاثر اي ان المضاف في
هذه الامثلة بعض المضاف اليه وصالح لان يخبر عنه بالمضاف اليه
كما يقال مثلا هذا الثوب خز ويجوز في هذا النوع المقدر بمن نصب
المضاف اليه على التمييز فيقولون هذا خاتم حديدا وثوب خزا او باب
ساجا فان المضاف فيه فرع عن التمييز كما تقدم في بابه وقيل على
الحال ويجوز رفعه على انه تابع للمضاف عطف بيان او بدل او نعت
بتاويله بالمشتق ويوخذ من كلامه ارجحية الاضافة على غيرها
ومنها ما يقدر بفي كما ذهب اليه ابن الحاجب واختاره ابن مالك
وذلك حيث

وذلك حيث كان المضاف اليه ظرفا للاول وكنه قليل بل مكر الليل
ونحو يا صاحبي السجن وفي الحديث فلا تجدون اعلم من عالم المدينة
واكثرهم ينفي هذا القسم وما اوهم معنى في فهو محمول على ان الاضافة
فيه بمعنى اللام مجازا والاضافة مطلقا نوعان لفظية اي منسوبة
الى اللفظ فان ثمرتها امر لفظي كما سياتي ومعنوية اي منسوبة الى المعنى
لافادتها معنى في المضاف كما سياتي ولو قدم هذا على قوله اولا و
الاضافة على ثلاثة اقسام وجعل الثلاثة المذكورة اقسام المعنوية
كما اشرنا الى ذلك لكان اولى فان عبارته تقتضي ان اللفظية كالمعنوية
في انقسامها الى ما ذكر من الاقسام وليس المراد كذلك فاللفظية ضابطها
امران امر في المضاف وامر في المضاف اليه فالاول ان يكون
المضاف صفة تشبه المضارع في كونها للحال او للاستقبال ان يكون
المضاف اليه معمولا لتلك الصفة فاعلها او مفعولها قبل الاضافة و
المراد بالصفة اسم الفاعل نحو هذا ضارب زيد الان او غدا فضارب
اسم فاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول نحو هذا مضروب
العبد الان او غدا فمضروب اسم مفعول مضاف الى مرفوعه معنى
ومثله الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو زيد حسن الوجه واما
الاضافة المعنوية فهي ما انتفى فيها الامران اي كون المضاف صفة
والمضاف اليه معمولها نحو غلام زيد او انتفى الاول اي كون المضاف
صفة نحو اكرم زيد فان اكرم مصدر مضاف الى معموله وليس صفة

او الثاني فقط نحو هذا كاتب القاضي فطالب وان كان صفة لكنها غير
مضافة الى معمولها ومثاله هذا ضارب زيد امس فان اسم الفاعل
لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي وكذا اضافة اسم التفضيل نحو زيد افضل
القوم ومن المعنوية ايضا نحو هذا مضروب زيد لان المضاف اليه
ليس معمولا للمضاف وكما تسمى هذه الاضافة معنوية لافادتها امرا
معنويا لانها تنقل المضاف من الابهام الى التعريف او التخصيص كما سياتي
تسمى ايضا محضة لانها خالصة من تقدير الانفصال وتفيد تعريف
المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد مثلا
به الى غلام معين لان هيئة التركيب الاضافي موضوعة للدلالة على
معلومية المضاف وخلاف ما قاله المؤلف اذا لم يكن المضاف شديد الابهام م
كغير ومثل او موصفه مستحقا للنكرة لا تقبل التعريف كجاء وحده ورب
رجل واخيه فان كان كذلك فلا يتعرف بالمضاف اليه المعرفة و
تفيد تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة او معرفة
والمضاف كغير نحو غلام رجل ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود فغلام وان
كان غير معين لكنه بالاضافة تخصيص نحو خروج امراة عنه ان التخصيص
تقليل الاشتراك وكون هذه الاضافة تفيد ما ذكر وجب تجريد المضاف
من التعريف لانه لو كان معرفة لم يحتج الى تعريف فلا يقال الغلام زيد
ولا زيد كم الا ان جرد الاول من اول قدر الشيوع في الثاني وكذا لا يجوز
اضافة المعرفة الى النكرة لان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص وهنا

التعريف

التعريف الذي هو اقوى من التخصيص فتكون الاضافة لغوا واما
المضمرات والموصولات والاسماء الاشارة فتمتنع اضافتها لاستحالة
سلب التعريف عنها واما الاضافة اللفظية التي هي اضافة الوصف
الى معموله فلا تفيد المضاف تعريفا لوقوع المضاف فيها صفة للنكرة
نحو هديا بالغ الكعبة وحالا نحو ثاني عطفه ولدخول رب عليه
كقوله يا رب غابطنا لو كان يطلبكم ومن ثم امتنع مررت بزيد حسن
الوجه ولا تخصيصا لما يعلم مما سياتي وانما تفيد امرا لفظيا وهو
التخفيف في اللفظ اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين كضارب زيد
فان اصله ضارب زيدا لا ضارب فقط فحذف التنوين للاضافة
والتخصيص خاص قبلها او بحذف النون التالية للاعراب كضاربا
زيد وضاربو عمرو او اما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير
واستتاره في الصفة كالقائم الغلام فان اصله القائم غلامه فحذف
الضمير من غلامه واستتر في القائم او ضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف
اليه واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله
قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه
بحذف الضمير واستتاره في الصفة ولكون هذه الاضافة تفيد
التخفيف فقط جاز نحو الضارب زيدا والضاربو بكر وامتنع نحو
الضارب زيد وكان القياس امتناع نحو الضارب الرجل ولكنهم
اجازوه حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه ويسمى ايضا

غير محضة لانها في نية الانفصال كما علم مما مر وقد اختلفوا في الجار
للمضاف اليه على اقوال ثلاثة والصحيح ان المضاف اليه مجرور بالمضاف
لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله لا بالاضافة التي معنى عليه
ما قيل لان المعنى انما يصار اليه في العمل عند تعذر اللفظ ولا بالحرف المقدر
على ما قيل لان اضمار الجار ضعيف ولان معنى غلام علام زيد عمرو معنى غلام
لزيد لما تقدم وتابع المخفوض من نعت وغيره يأتي في التوابع ان شاء
الله تعالى باب اعراب الافعال المضارعة تقدم في صدر المقدمة ان الفعل
من حيث هو ثلاثة انواع ماض وامر ومضارع ان الفعل الماضي وفعل
الامر مبنيان على ما تقدم فيهما وان المعرب من الافعال انما هو المضارع
لكن انما يعرب اذا لم يتصل بنون الاناث فان اتصل بها بني معها على الفتح
كما تقدم السكون كما مر ولا بنون التاكيد المباشرة له من غير حاجز فان
اتصل بها من غير حاجز بني معها على الفتح كما تقدم وتقدم ان الفعل
المضارع يدخله من انواع الاعراب المتقدمة ثلاثة كما ان الاسم المتمكن
يدخله ثلاثة الرفع بحركة او حرف والنصب بحركة او حذف حرف والجزم منها
بحذف حركة او حرف فاذا علم ذلك فالاعراب المذكور خاص بالمضارع اي
منفرد به عن قسيميه وهو اي في حالة تجرده عن ناصب وجازم مرفوع
ابدا ورافعه على الصحيح تجرده مما ذكر لا حرف المضارعة ولا حلوله محل
الاسم ويستمر على رفعه حتى يدخل عليه ناصب فينصبه اي يعطف
على منصوب او تدخل عليه جازم فيجزمه او يعطف على مجزوم مثال
تجرده

تجرده مما ذكر نحو اياك نعبد واياك نستعين يعلم ما تسرون وما تعلنون
ولما ذكر الناصب والجازم اخذ في بيان ذلك مقدما الاول فقال و
النواصب التي تنصبه قسمان قسم متفق على نصبه وهو ما ينصب
المضارع بنفسه وقسم مختلف فيه انه ينصب المضارع والاصح ان النصب
بان مضمرة بعده وفي عبارته تجوز من جهة تسمية غير الناصب ناصبا
فالقسم الاول المتفق عليه اربعة احدها ان المصدرية بفتح الهمزة
ويحل وسكون النون تنصب المضارع اذا لم تسبق بعلم ولا ظن وهي مع ما في تاويل
المصدر فتقع فاعلا نحو يعجبني ان تفعل ومفعولا نحو يريد الله
ان يخفف عنكم ومبتدأ نحو وان تصوموا خير لكم ومجرورة نحو من
قبل ان يأتي وقد تهمل حملا لها على ما المصدرية كقوله ان تقرآن على
اسماء ويحكمان كما اعملت ما المذكورة حملا عليها كالحديث كما تكونوا
يولى عليكم ومن العرب من يجزم بها كقوله تعالى الى ان يأتنا الصيد
تحطب وتتصل بالماضي وكذا بفعل الامر على الاصح وان لم تؤول بالمصدر
لفوات معنى الامر فان سبقت بعلم اي بلفظ دال على اليقين وان لم تكن
بلفظه نحو علم ان سيكون افلا يرون ان لا يرجع فهي مخففة من الثقيلة
تنصب الاسم وترفع الخبر لا خفيفة تنصب المضارع واسمها ضمير شان
محذوف وجوبا والفعل بعدها مرفوع بالتجرد وهو وفاعله مرفوع
المحل على انه خبرها كما تقدم في باب النواسخ وقد تكون مخففة وان
لم تسبق بعلم نحو واخر دعواهم ان الحمد لله فان سبقت بظن فوجهان

اي جاز ان يكون ناصبة وان تكون مخففة نحو وحسبوا ان تكون فتنة
قرئ في السبعة بالنصب اجراء للظن على اصله لانه باعتبار دلالته على عدم
الوقوع يلائم ان الناصبة الدالة على الرجاء والطمع والرفع على تاويله
بالعلم فيلائم ان المخففة الدالة على التحقيق والنصب ارجح لان التاويل
خلاف الاصل ولهذا اجمعوا عليه في الم احسب الناس ان يتركوا والثاني
ما ينصب بنفسه لن وهي حرف بسيط لا مركب لنفي المستقبل ولا تقتضي
تابيد النفي ولا تاكيده ولا دعا خلافا لمن زعم ذلك نحو لن نبرح عليه
عاكفين لن تنالوا البر والثالث كي المصدرية وهي المسبوقة باللام
التعليلية لفظا نحو لكيلا تاسوا او باللام تقديرا جئتك كي تكرمني ان
قدرت ان الاصل لكي ولكن حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم
تقدر اللام قبلها فكي جارة تعليلية والفعل منصوب بان مضمرة بعدها
وجوبا لا تظهر الا في الشعر وعلامة التعليلية ظهور ان بعدها كجئتك
كي ان تكرمني او اللام نحو جئتك كي لتكرمني اذ لا يجوز حينئذ جعلها
مصدرية فان ظهرت اللام قبلها وان بعدها جاز كونها مصدرية و
كونها جارة كقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فما افهمه كلامه من ان
كي حرف مشترك يكون ناصبا وجارا هو مذهب الجمهور وحيث قيد كي
بالمصدرية فكان ينبغي ايضا تقييد ان بذلك لاخراج ان المفسرة والزائدة
فانهما لا ينصبان المضارع والرابع اذن وهو حرف بسيط لا مركب
من اذ وان والقياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترط لاعمالها

ثلاثة امور

ثلاثة امور اشار الى الاول بقوله ان صدرت في اول الكلام المجاب بها
فان وقعت حشوا فيه نحو انا اذن اكرمك جوابا لمن قال انا اتيك
اهملت والى الثاني بقوله وكان الفعل بعدها مستقبلا فان كان بمعنى الحال
كقولك لمن يحدثك اذن اظنك صادقا اهملت لان نواصب الفعل تخلصه
للاستقبال فلا تعمل في الحال والى الثالث متصلا بها او منفصلا عنها بقسم
او بلا النافية فان فصل بينها وبين المضارع بغير ما ذكر اهملت
لضعفها مع الفعل عن العمل فيما بعدها واغتفر الفصل بالقسم لانه زائد
جيء به للتاكيد وبلا النافية لتنزلها منزلة العدم اذ النافي كالجزء
من المنفي فاذا استوفت اذن الشروط الثلاثة عملت نحو اذن اكرمك
جوابا لمن قال انا اتيك واذن والله اكرمك جوابا له ايضا وهذا مثال
للفصل بالقسم واذن لا اخيبك جوابا لمن قال انا اتيك مثال للفصل بلا
النافية وقوله جوابا الى اخره متعلق بالامثلة الثلاثة وتسمى اذن
حرف جواب لوقوعها في كلام مجاب بكلام اخر سواء وقعت في صدره او
حشوه او اخره وجزاء لان مضمون ما هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر
وقد نظم بعضهم الشروط الثلاثة وما يجوز الفصل به على قول ضعيف
في ثلاثة ابيات ذكرتها في شرح القطر والقسم الثاني ما ينصب المضارع
باضمار ان بعده وهو قسمان باعتبار جواز الاضمار ووجوبه ما تضمر ان
بعده جوازا ولو اظهرت في الكلام لجاز وما تضمر ان بعده وجوبا
فيمتنع اظهارها فالاول خمسة من الحروف وهي لام كي التعليلية

حيث لم يكن معها اللام او اضيفت الى كي لانها تخلفها في افادة التعليل عند
حذفها كجئتك لاكرمك ولام التعليل تصدق بلام العاقبة نحو
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وبلام التاكيد عند
بعضهم نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين فنسلم منصوب بان مضمرة جوازا
بعد اللام وانما اضمرت بعدها لان يكون حرف الجر داخلا على الاسم و
الاربعة الباقية هي الواو والفاء وثم واو العاطفات على اسم خالص
اي ليس في تاويل الفعل اي لم يقصد به معنى الفعل مثال الواو نحو قول
الاولى قولها للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف فتقر
منصوب بان مضمرة معطوف على ولبس وانما اضمرت ان لئلا يلزم
عطف الفعل على الاسم ومثال الفاء قوله ولولا توقع معتر فارضيه
ما كنت اوثر اترابا على ترب فارضيه بالنصب على تقدير ان لعطفه على التوقع
ومثال ثم قوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت
البقر فاعقله بالنصب على تقدير ان لعطفه على وقتلي ومثال او قوله
تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل
رسولا في قراءة من نصب او يرسل بان مضمرة لعطفه على وحيا وخرج
بقوله خالص نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فان يغضب معطوف
على اسم وهو الطائر لكنه لا ينصب لان الاسم المذكور في تاويل الفعل
اي الذي يطير والقسم الثاني وهو ما تضمر ان بعده وجوبا ستة من
الحروف احدها كي الجارة التعليلية كما تقدم قريبا اثناء الكلام على كي

المصدرية

المصدرية وثانيها لام الجحود وهي المسبوقة بكون منفي ماض لفظا
ومعنى او معنى فقط نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر
لهم فيعذب ويغفر منصوبان بان مضمرة وجوبا بعد اللام وان و
الفعل في تاويل مصدر مجرور باللام واللام متعلقة بمحذوف هو خبر
كان وتقديره وما كان الله مريدا ليعذبهم ولم يكن الله مريدا
ليغفر لهم وسميت بذلك لملازمتها الجحود اي النفي من تسمية العام
بالخاص لان الجحد لغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار وثالثها حتى
الجارة وانما ينصب المضارع باضمار ان ان كان الفعل بعدها مستقبلا
بالنسبة الى ما قبلها وان كان بالنسبة الى زمن المتكلم حالا او مستقبلا
او ماضيا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فرجوع
موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى الامرين ونحو وزلزلوا حتى
يقول الرسول في قراءة من نصب فان قول الرسول مستقبل بالنسبة الى زلزلا
وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن المتكلم ونحو سرت امس حتى ادخل
البلد فالدخول مستقبل بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمن المتكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او الغالب او مستقبلا والغالب فيها ان
تكون للغاية كالايتين وعلامتها صلاحية الى موضعها وقد تكون
للتعليل نحو اسلم حتى تدخل الجنة وعلامتها صلاحية كي موضعها
ويحتملهما المثال السابق وهو سرت وانما اضمرت ان بعدها لتكون
مع الفعل في تاويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز اظهار ان بعدها

لا في شعر وشعر ولا نثر وقد افهم كلامه ان الاستقبال شرطًا
لانتصاب الفعل بعدها اذ ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم ايضا
فالنصب واجب حينئذ وان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان
فان انتفى استقباله بان اريد بما بعدها الحال تحقيقا او حكاية فهي
حرف ابتداء لا جارة وما بعدها واجب الرفع لعدم الناصب والجازم
ويجب مع ذلك ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال
اللفظي فيما بينهما وجب تحقق الاتصال المعنوي لتحقق الفائدة التي
هي مدلولها نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه الان ورابعها او
بمعنى الى بان صلحت مكانها وذلك اذا كان ما قبلها يقتضي شيئا فشيئا
او بمعنى الا بان صلحت مكانها فالاول نحو لالزمنك او تقضيني حقي
اي لا افارقك الى ان تقضيني حقي وكقوله لاستسهلن الصعب او ادرك
المنى فما انقادت الامال الا لصابر والثاني نحو لاقتلن الكافر او يسلم
وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان
تستقيم والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على
مصدر منسبك عن الفعل المتقدم لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل اي
ليكونن لزوم مني او عطاء منك وليكونن كسر مني لكعوبها او
استقامة منها وبهذا يظهر لك ان او المذكورة ليست مرادفة
للحرفين المذكورين كما توهمه عبارة الموضح وخامسها فاء السببية
وهي التي قصد بها الجزاء بان يكون ما قبلها سببا لما بعدها و

سادسها الواو

سادسها واو المعية اي التي تفيد معنى مع بان يكون ما قبلها مصاحبا
لما بعدها حالة كونهما مسبوقتين بنفي محض اي خالص من معنى
الاثبات او طلب بالفعل اي بصيغته لاصالته في ذلك بخلاف النفي
المحض لا فرق فيه بين ان تكون بالفعل او الحرف او الاسم مثال الفاء
بعد النفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا نحو ما تاتينا فتحدثنا قصدت
السببية اي ما تاتينا محدثا فيكون المقصود نفي اتيانها او ما تاتينا
فكيف ان تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الاول ومثال الواو
بعده ايضا نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
ومثال الفاء بعد الطلب نحو لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي والواو بعده
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب اي لا يكن منك اكل السمك
مع شرب اللبن والطلب يشتمل سبعة اشياء الامر نحو زرني فاكرمك والنهي
كما تقدم والدعاء نحو اللهم تب علي فاتوب والاستفهام نحو هل تاتيني
فاكرمك والعرض نحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرا والتحضيض نحو هلا
اتقيت الله فيغفر لك والتمني نحو ليت لي مالا فاحج منه فهذه سبعة مع
وما بعد الفاء في هذه الامثلة في تاويل مصدر معطوف على مصدر اخر
متصيد مفهوم مما قبل الفاء والحق الفراء الترجي بالتمني وتبعه
ابن مالك ابنه ويجب قبوله لثبوته سماعا كقراءة حفص عاصم نحو
لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب وامثلة الواو
هي امثلة الفاء بتبديل الفاء بالواو وقال ابو حيان في الارتشاف ولا احفظ

١١

النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض والرجاء ولا
ينبغي ان يتقدم على ذلك الاسماع بتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية
لاخراج عاطفتين على صريح الفعل والمستانفتين وسبق النفي والطلب
لاخراج نحو زيد يا فيحدثنا فيمتنع نصبه بالمحض لاخراج النفي المنتقض
بالا نحو ما تاتينا الا فتحدثنا والنفي المتلو لنفي نحو ما تزال
تاتينا فتحدثنا والنفي التال الاستفهام تقريري نحو الم تاتني فاحسن
اليك فيمتنع النصب فيها والطلب بالفعل لاخراج الطلب بغيره فيمتنع
النصب سواء كان باسم الفعل نحو صه فاحسن اليك او بالمصدر نحو سقيا
لزيد او بلفظ الخبر حسبك حديث فينام الناس والجوازم للمضارع
ثمانية عشر جازما وترجع الى خمسة عشر كما سيظهر لك وهي نوعان
جازم لفعل واحد وجازم لفعلين والاول سبعة لا خلاف في حرفيتها
وهو لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد فلم جزم النفي
المضارع وقلبه ماضيا ويدعى بجزوم بلم وكذا ما بعده وثانيها لما
اختها في افادة ما ذكر نحو لما يقض ما امره لكنها تمتاز عنها بانحصار نفيها
بالحال وبتوقع ثبوته ومجزومها وبعدم مصاحبتها لادوات الشرط بخلاف
لم فان النفي بها لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون متصلا نحو لم اكن بدعاء
رب شقيا وقد يكون منقطعا نحو لم يكن شيئا مذكورا اي ثم كان وقد
يكون مستمرا كالاية السابقة ولا يجوز حذف مجزومها الا في ضرورة
ويجوز اتصالها بادوات الشرط نحو ان لم ولو لم ويجوز رفع الفعل بعدها

في النفي

فانه بخلافها وثالثها الم هي لم والهمزة لا تدخل لها في العمل وان دخلت
في المعنى ولشدة امتزاجها بها صارت كالجزء منها نحو الم نشرح لك صدرك
المرنوان الدم وقرا الم نشرح بنصب نشرح واستدل به بعضهم
على ان لم ينصب في لغة قال ابن مالك وهو عند العلماء محمول على انه مؤكد
بالنون الخفيفة ينتج لها ما قبلها ثم حذفت ونويت ورابعها الما
هي لما قرنت بهمزة الاستفهام كما تقدم في الم كقوله على حين عاتبت
المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع وقوله اليكم يا بني بكر
اليكم الما تعرفوا منا اليقينا الما تعرفوا منا ومنكم كتائب يطلعين ويوم حنينا
وخامسها لام الامر وهي التي تطلب بها الفعل ومثلها لام الدعاء وهي
التي في الحقيقة لام الامر ولكن سميت بذلك تادبا نحو لينفق ذو سعة
مثال للام الامر ليقض علينا ربك مثال للام الدعاء الطلبية وحركتها الكسر
تشبيها بلام الجر لان الجزم بمنزلة الجر فيهما وليت عاطفا جاز تسكينها نحو
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ثم ليقضوا تفثهم وتدخل على فعل الغائب
والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بصيغة افعل ولا
يجوز حذفها الا لضرورة الشعر وسادسها لا المستعملة في النهي وهي
التي يطلب بها ترك الفعل ومثال لا المستعملة في الدعاء وهي لا الناهية
في الحقيقة نحو لا تحزن ولا تخافوا مثال للناهية ونحو ربنا لا تؤاخذنا
مثال للا الدعائية وعملها الجزم لانها نقيضة لام الامر ونظيرتها بخلاف
النافية ان لا طلب فيها وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب

فعل المتكلم كقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد بها ابدا مادام فيها
الجراضم وسابعها الطلب في قول ضعيف او سقطت الفاء من المضارع
الواقع بعده اي الطلب وقصد به الجزاء للطلب السابق عليه بان قدر
مسببا عنه نحو قل تعالوا اتل فاتل فعل مضارع تقدمه طلب وهو
تعالوا وقصد به الجزاء فان التلاوة مسببة عن اتيانهم فجزم بالطلب و
علامة جزمه حذف الواو والاصح ان الجزم باداة الشرط مقدرة هي و
فعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور والتقدير تعالوا فان تاتوا اتل
عليكم ومثله نحو قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين
الدخول فحومل اي ان تقفا نبك فالبكاء مسبب عن وقوفهما والطلب كما
تقدم شامل للامر كما مثل والنهي نحو لا تدن من الاسد تسلم والدعاء
نحو رب اغفر لي ادخل الجنة والاستفهام نحو هل تكرمني اكرمك والتمني
نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض
نحو لولا تاتينا تحدثنا ولا يشترط في الطلب هنا ان يكون بالفعل بل يجزم
الفعل في جوابه وان كان بغير الفعل نحو اين بيتك ازرك وحسبك حديث
ينم الناس وقوله مكانك تحمدي او تستريحي ويشترط في الجزم بعد
النهي صحة اقامة شرط منفي مقامه نحو لا تكفر تدخل الجنة فلا تكفر يقال
تكفر تدخل النار وخالف الكسائي في هذا الشرط فجوز الجزم في المثال بتقدير
ان بغير نفي محتجا بقوله عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب
بعضكم رقاب بعض فانه لا يصح تقدير لا فيه مع انه ورد بجزمه وما وهما

ونحو

ونحو محمول عند غيره على ابدال الفعل من الفعل وحجة له في قراءة بعضهم
ولا تمنن تستكثر لجواز كونه وصل بنية الوقف مع ما فيه من تحصيل
تناسب الافعال المذكورة معه ولا يحسن جعله بدلا اي مما قبله لاختلا ف
معنيهما بعدم دلالة الاول على الثاني فان سقطت الفاء بعد غير الطلب
وهو الخبر المثبت والمنفي او بعده ولم يقصد بما بعدها الجزاء تعين
الرفع والنوع الثاني وهو ما يجزم فعلين بدخوله عليهما ليدل على ان
الاول منهما سبب والثاني مسبب احد عشر جازما وتسمى ادوات
الشرط لافادتها ان ما يليها شرط وسبب لما يليه وهي ان موضوع
للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط نحو ان يشا يذهبكم ان تبدوا
ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله وما موضوع للدلالة على ما لا
يعقل به ثم ضمن معنى الشرط نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ما ننسخ
من اية او ننسها نات بخير منها او مثلها ومن موضوع لمن يعقل ثم
ضمن معنى الشرط نحو من يعمل سوءا يجز به ومن يتق الله يجعل له مخرجا
ومهما هو كما في وضع له كقوله اغرك مني ان حبك قاتلي وانك مهما تامري
القلب يفعل وقولك مهما تعطني اشكر عليه واذما وهو كان نحو
اذ ما تقم اقم وقوله وانك اذ ما تات ما انت امر به تلف من اياه تامر
اتيا واي بالتشديد موضوع بحسب ما يضاف اليه فتكون لمن يعقل في
نحو ايهم يقم اقم معه ولما لا يعقل في نحو اي الدواب تركب اركب وللمكان
في نحو اي مكان تجلس اجلس وللزمان في نحو اي يوم تصم اصم معك

وقد مثل لاي بمثال ليس الجواب فيه فعلا للافادة ان ذلك غير لازم
فيه لما يعلم ايضا مما سياتي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
فجملة له الاسماء الحسنى من المبتدا والخبر في محل جزم جواب الشرط
ومتى موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط كقوله متى اضع
العمامة تعرفوني وقوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار
عندها خير موقد وايان هو كمتى كقوله ايان ما تعدل به الريح تنزل
وقوله ايان نؤمنك تأمن غيرنا ومتى لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا
واين موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط نحو اينما تكونوا
يدرككم الموت وقوله اينما الريح تميلها تمل وانى هو كاين كقوله فا
فاصبحت انى تاتها تستجر بها تجد حطبا جزلا ونارا تاججا وقوله خليلي
انا تاتياني تاتيا اخا لكما غير ما يرضيكما لا يحاول وحيثما هو كاين كقوله حيثما
تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان وهذه الادوات الاحد
عشر الجازمة للفعلين كلها اسماء الا ان واذما فانهما حرفان الاول
لاتفاق والثاني على الاصح واذا كان ما عداهما اسما فلابد له من محل من
الاعراب اما النصب او الرفع لان اسماء الشرط معمولة لفعل جزاء الشرط
او للابتداء لا غير فما كان منها اسم زمان او مكان فهو في محل نصب
على الظرفية بفعل الشرط وما كان غير ذلك فهو في محل رفع الابتداء
ان كان فعل الشرط غير متعد نحو من يقم اقم معه والا فان وقع عليه
نحو من تضرب اضرب او على ضميره او متعلقه نحو من رايته او اخاك

فاكرمه

فاكرمه فهو في محل نصب ويجوز في هذا المثال الرفع ايضا على الابتداء
وقد افهم كلامه ان الجزم بحيث وان مخصوص باقترانهما بما كما لفظ
به واما غيرهما فهو قسمان قسم لا تلحقه ما وهو من ومهما وما واني
وقسم يجوز فيه الامران وهو الباقي ويسمى الفعل الاول من الفعلين
المجزومين باحد هذه الادوات شرطا لتعليق الحكم عليه ولا يكون
ماضي المعنى لانه مفروض حصوله في المستقبل فيمتنع مضيه فلا
تقول ان قام زيد امس واما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فا
لمعنى ان تبين اني كنت قلته ويسمى الثاني منهما جوابا لترتبه على الاول
ترتب الجواب على السوال وجزاء لان مضمونه جزاء المضمون الاول
وهو كالشرط لا يكون ماضي المعنى لان حصوله معلق على حصول
الشرط في المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول ما يحصل
في المستقبل واما قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت فالمعنى
ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها ثم الفعلان ان كانا مضارعين فالجزم
للفظهما او ماضيين فالجزم لمحلهما او مختلفين ماضيا ومضارعا او عكسه
فلكل منهما حكمه ولا يكون الشرط الا جملة فعلية خبرية فعلها ما
متصرف غير مقرون بقد او تنفيس او نافية غير لا ولم واما الجواب
فيكون جملة فعلية بجميع اقسامها وجملة اسمية وان لم يصلح ان
يجعل شرطا بان كان احد في الامور التي لا يصلح ان يقع شرطا كان
جملة اسمية او فعلية فعلها طلبي او منفي بغير لا او لم وجب اقترانه

بالفاء ليحصل الرابط بين الجواب وشرطه مثل الجملة الاسمية وان
يمسسك الله بخير فهو على كل شيء قدير والفعلية التي فعلها طلبي نحو
ان كنتم تحبون الله فاتبعوني والتي فعلها مقرون بما في نحو وما تفعلوا
من خير فلن تكفروه ونحو فان توليتم فما سألتكم من اجر فالفاء في هذه
الامثلة ونحوها واجبة الذكر ولا يجوز تركها الا في ضرورة او ندورة
وهي متعينة للرابط فيما عدا الجملة الاسمية اما فيها فلا تتعين له بل
يجوز الربط بها او باذا الفجائية لشبهها بها في الدلالة على التعقيب وفي
عدم الابتداء بها نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون ويعتبر في الجملة المقترنة باذا ان لا تكون انشائية نحو ان
عصى زيد فويل له وان لا تقترن باداة نفي نحو ان قام زيد فما بكر قائم
ولا بان نحو ان قام زيد فان بشرا قائم فهذه المواضع الثلاثة تتعين
فيها الفاء ولا يجوز فيها اذا واستغنى المؤلف عن ذكرها احالة على المثال
فانه جامع لها وقد اقتضت عبارته ان الجواب اذا صلح ان يجعل شرطا
لا يجب اقترانه بالفاء بل يجوز وبه صرح ابن الحاجب فيما اذا كان الجواب
مضارعا مثبتا او منفيا بلا وقال الرضي الجزاء اذا كان مما يصلح ان يقع شرطا
فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط وان بينهما مناسبة لفظية
من حيث صلاحيته ووقوعه موقعه وذكر صاحب الجرومية في الجواب
كيفما نحو كيفما تفعل افعل والمشهور فيها عدم الجزم بها والجزم بها
مذهب كوفي وهو شاذ لاستحالة المعنى فانها لازمة لعموم الاحوال

فاذا قلت

فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انا مثلها
وهذا المعنى متعذر لان رعاية جميع كيفيات قراءة المخاطب في قراءتي
امر صعب ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفي باتصال ما بها قاله الموالي
كالدماميني ولم يقولوا بها على شاهد في كلام العرب وقد يجزم باذا لكن
لا يقع ذلك الا في ضرورة الشعر كقوله استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا
تصبك خصاصة فتجمل بالجيم او بالحاء المهملة وقوله واذا تصبك خصاصة
فارج الغنى والى الذي يعطي الرغائب فارغب وهو اذا ايضا شاذ
للمنافاة بين اذا وان الشرطية وذلك ان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها
معنى ان التي هي موضوعة للابهام والشك وكلمة اذا موضوعة
للتحقيق فهما متنافيان ولما انهى الكلام على ما يعرب بالاصالة والاستقلال
اخذ يتكلم على ما يعرب تبعا لغيره وهو اربعة اشياء وبدأ منها بالنعت
فقال باب النعت ويقال له الوصف والصفة النعت هو التابع اي
التالي لما قبله فلا يتقدم عليه وهو كالجنس شامل لغيره من التوابع و
قوله المشتق او المؤول به مخرج لغيره منها ما عدا التابع المشتق المكرر به
لفظ المتبوع نحو زيد قائم قائم فانه خارج بقوله المباين لفظ متبوعه
والمراد بالمشتق ما دل على حدث وصاحبه وهو اسم الفاعل كضارب
واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كاعلم
بخلاف اسم الزمان والمكان والالة فلا ينعت بها لعدم دلالتها على
ذلك وكانت مشتقة من المصدر للدلالة على معنى منسوب اليه

والمراد بالمؤول بالمشتق ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق وهو
اسم الاشارة غير المكان نحو مررت بزيد هذا اي الحاضر واسم
الموصول غير من وما نحو مررت بزيد الذي قام اي المعلوم قيامه
وذو بمعنى صاحب نحو مررت برجل ذي مال اي صاحبه ومثلها ذو
الطائية واسماء النسب نحو مررت برجل دمشقي اي منسوب اليها
ونظرت الى رجل تماري اي منسوب الى التمر ومن ذكر اي المؤول بالمشتق
الجملة فانها قد ينعت بها نحو جاءني رجل قام ابوه لان ذكر في المعنى قائم
ابوه وشرطها ان تكون خبرية مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف
ليحصل بها تخصيصه والا كانت اجنبية عنه وشرط المنعوت بها ان
تكون نكرة او ما في معناها لانها في حكم النكرة لتاويلها بالمفرد النكرة
فلا يجوز ان ينعت بها المعرفة نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله
فجملة ترجعون في محل نصب نعت ليوم وهو نكرة وقوله ولقد امر على
اللئيم يسبني فجملة يسبني في محل جر نعت للئيم وهو وان كان معرفة لفظا
لكنه نكرة معنى فجاز ان ينعت نظرا الى معناه وان نظر الى لفظه فهي
حال وكذلك المصدر ينعت به كثيرا ولكنه مع ذلك سماعي وهو عند
الكوفيين مؤول بالمشتق وعند البصريين على تقدير مضاف وعلى
كل من التقديرين يلزم افراده وتذكيره تقول مررت برجل عدل وبامرأة
عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وانما التزم ذلك على القول الاول
لان المصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجري على اصله

واما على الثاني

119

واما على الثاني فلانهم قصدوا بذلك التنبيه على ان اصله برجل ذي
عدل وامراة ذات عدل وبرجلين ذوي عدل وبرجال ذوي عدل
فلما حذفوا المضاف وتركوا المضاف اليه على ما كان عليه والنعت حقيقيا
او سببيا يتبع المنعوت في اثنين من خمسة اي في رفعه ونصبه وخفضه
اي في واحد منها وفي تعريفه وتنكيره اي واحد منهما فلا تنعت معرفة
بنكرة ولا نكرة بمعرفة ولا يكون النعت اعرف من منعوت بل يكون
مساويا له او دونه ثم ان رفع النعت ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه
ايضا في اثنين من خمسة اي في تذكيره وتانيثه اي في واحد منهما و
في افراده وتثنيته وجمعه اي في واحد فيصير في هذا مع ما مر مطابقا
لمنعوته ابقاء له في اربعة من عشرة سواء كان معناه له كالامثلة
الآتية ام لسببيه نحو جاء الرجل الحسن الوجه تقول في النعت الجاري
على من هو له حالة الرفع مع التذكير والافراد والتعريف قام زيد
العاقل و حالة النصب رايت زيدا العاقل و حالة الخفض مررت بزيد
العاقل و تقول مع التثنية التانيث والافراد والتعريف جاءت هند
العاقلة في الرفع ورايت هندا العاقلة في النصب ومررت بهند العاقلة
في الخفض وتقول مع التذكير والافراد والتنكير جاء رجل عاقل في الرفع
ورايت رجلا عاقلا في النصب ومررت برجل عاقل في الخفض وتقول مع
التثنية والتذكير والتعريف جاء الزيدان العاقلان في الرفع ورايت
الزيدين العاقلين في النصب ومررت بالزيدين العاقلين في الخفض

وتقول مع التثنية والتذكير والتنكير جاء رجلان عاقلان ورايت رجلين
عاقلين ومررت برجلين عاقلين وتقول مع الجمع والتذكير والتعريف
جاء الزيدون العاقلون في الرفع ورايت الزيدين العاقلين في النصب
ومررت بالزيدين العاقلين في الخفض وتقول مع الجمع والتذكير والتنكير
جاء رجال عاقلون ورايت رجالا عاقلين ومررت برجال عاقلين وتقول
مع التثنية والتانيث والتعريف جاءت الهندان العاقلتان في الرفع ورايت
الهندين العاقلتين في النصب ومررت بالهندين العاقلتين في الخفض و
تقول مع التثنية والتانيث والتنكير جاءت امرأتان عاقلتان ورايت
امراتين عاقلتين ومررت بامراتين عاقلتين وتقول مع الجمع والتانيث
والتعريف جاءت الهندات العاقلات في الرفع ورايت الهندات العاقلات
في النصب ومررت بالهندات العاقلات في الخفض وتقول مع الجمع
والتانيث والتنكير جاءت نساء عاقلات ورايت نساء عاقلات ومررت
بنساء عاقلات والنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر و
يسمى نعتا حقيقيا وان رفع النعت اسم الظاهر الملابس لضمير المنعوت
او رفع الضمير البارز لم يتبع حال المنعوت في الخمسة الاخيرة اي في
التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع بل يعطى النعت حكم الفعل
الحال محله فيجب افراده لرفعه ما ذكر ويجب موافقته في التذكير و
التانيث مرفوعه لا منعوته ولهذا قال فان كان فاعله مونثا انث
النعت وان كان المنعوت به مذكرا كمررت برجل حسنة امه

وان كان

١١٥

وان كان فاعله مذكرا ذكر النعت وان كانت المنعوت به مونثا كمررت
بامراة قائم ابوها ويستعمل النعت بلفظ الافراد وجوبا كما تقدم ولا
يثنى ولا يجمع لحلوله محل الفعل وان كان المنعوت مثنى او مجموعا تقول
في التعريف والافراد جاء زيد القائمة امه بتانيث النعت كما تقول قامت امه
وجاءت الهند القائم ابوها بتذكير النعت كما تقول قام ابوها وتقول
في التذكير والافراد مررت برجل قائمة امه كما تقول قامت امه وبامراة
قائم ابوها كما تقول قام ابوها وتقول في التثنية مع التنكير مررت برجلين
قائم ابوهما كما تقول قام ابوهما ومع التعريف مررت بالزيدين القائم
ابوهما وتقول في الجمع مع التنكير مررت برجال قائم اباؤهم كما تقول قام
اباؤهم ومع التعريف مررت بالمسلمين القائم اباؤهم الا ان سيبويه
استثنى من كونه كالفعل في الافراد مسئلة واحدة فانه قال فيها اذا كان
الاسم المرفوع بالنعت جمعا كالمثال الاخير فالاحسن في النعت ان يجمع
جمع تكسير فيقال مررت برجال قيام اباؤهم ومررت برجل قعود غلمانه
فهو افصح من قولك مررت برجال قائم اباؤهم وبرجل قاعد غلمانه با
لافراد للنعت الذي هو قياس الفعل والافراد كما تقدم افصح من جمع
النعت جمع التصحيح نحو مررت برجال قائمين اباؤهم وبرجل قاعدين
غلمانه بل هو ضعيف لا فصيح لانه يشبه يقومون اباؤهم ويقعدون
غلمانه وهو ضعيف ايضا لاختصاصه بلغة اصلي هذه امثلة
النعت الرافع للاسم الظاهر المتحمل لضمير المنعوت ويسمى نعتا سببيا

بجريانه على غير من هو له ومثال النعت الرافع للضمير البارز قولك
جاءني غلام امراة ضاربته هي كما تقول ضربته هي وجاءتني امة رجل
ضاربها هو كما تقول ضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربه هما و
جاءني غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوهم قال
ضاربوهم وجمع التكسير كضواربهم افصح من الافراد وهو افصح من
جمع التصحيح كما تقدم حرفا بحرف والنعت فائدته حقيقيا كان او سببيا
تخصيص المنعوت ان كان نكرة نحو مررت برجل صالح فصالح خصص الرجل
ورفع عنه احتمال الشركة وتوضيحه ان كان معرفة نحو جاء زيد العالم
فيما اذا كان زيدان او زيود فالعالم اخرج زيدا من الابهام واظهر
المراد به والفرق بين التخصيص والتوضيح ان التناول في التخصيص
بحسب المعنى وفي التوضيح بحسب اللفظ والاصل في النعت ان يؤتى به
لاحد هذين المعنيين وقد يكون لمجرد المدح اي مدح المنعوت اي
الثناء عليه وذلك فيما اذا تعين المنعوت عند المخاطب بدون
النعت نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم له اذا تعين كذلك
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او الترحم عليه نحو اللهم ارحم
عبدك المسكين او للتوكيد اي لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت
نحو تلك عشرة كاملة فان معنى النعت مفهوم من لفظ عشرة ضمنا
وفائدة ذكره تاكيد ذلك المعنى واذا كان المنعوت معلوما بدون
النعت حقيقة او ادعاء جاز في النعت الاتباع لما قبله في اعرابه وهو

الاصل

١١٦

الاصل وجاز فيه القطع عنه اذا لم يكن للتاليف او جاريا على مثنى به
ومعنى القطع ان ترفع النعت الجاري على وفق ما قبله ومن نصب او
جر على انه خبر مبتدا محذوف او تنصبه ان كان وفق ما قبله من
رفع او جر بفعل محذوف فينقطع من الجر الى الرفع او النصب نحو الحمد
لله الحميد فقد اجاز فيه سيبويه ثلاثة اوجه الجر على الاتباع وهو
الاصل والرفع بتقدير هو على انه مبتدا والحميد خبره والنصب على
المفعولية بتقدير امدح ويجوز القطع في الرفع الى الرفع ايضا فيصير
في نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة اوجه وللمنصوب وجهان
ثم النعت المقطوع ان كان لمجرد المدح او ذم او ترحم وجب حذف
المبتدا او الفعل وان كان لغير ذلك جاز ذكرهما ولا فرق في جواز القطع
بين اتحاد النعت وتعدده وان تكررت النعوت اي تعددت لواحد
فان كان المنعوت معلوما بدونها بان يستغني عن جميعها جاز اتباعها
كلها او قطعها وجاز الجمع بينهما وهو اتباع البعض وقطع البعض
لكن بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع وانما اشترط ذلك
لان الاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت و
المنعوت بجملة اجنبية او لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف
عنه وان لم يعرف مسماه الا بمجموعها اي بجمعها بان احتاج اليها
في تخصيصه او توضيحه وجب اتباعها كلها له لتنزلها منه منزلة
الشيء الواحد وان تعين ببعضها بان استغنى عن بعضها دون

بعطف جاز فيما عدا هذا البعض الذي تعين به الاوجه الثلاثة في الاتباع
والقطع الى الرفع او النصب والجمع بين الاتباع والقطع بشرط تقديم
المتبوع وتعين الاتباع في البعض الذي تعين به باب العطف
هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه والعطف اصطلاحا
نوعان عطف بيان وعطف نسق ولكل واحد منهما احكام تخصه معرفتها
بعد معرفته فعطف البيان اي فعطف البيان هو التابع لما قبله المشبه
للنعت في توضيح متبوعه لكن النعت يوضح متبوعه بحسب المعنى
فيه وعطف البيان يوضحه بحسب الذات نحو قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر وما مسها من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان لابي حفص ذكر لايضاحه
وفي تخصيصه ان كان نكرة بناء لتجويزه في النكرات نحو هذا خاتم حديد
حديد بالرفع عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وانما قال بالرفع لانه
يجوز فيه النصب والجر ايضا كما تقدم وخرج بقوله المشبه للنعت النعت
فانه شبه الشيء لا يشبه نفسه وبما بعده بقية التوابع لكونها غير موضحة ولا
مخصصة وفهم منه ان البيان والمبين لا يختلفان تعريفا وتنكيرا فيسمى
هذا عطف بيان لان المتكلم رجع الى الاول فاوضحه ولم يحتج الى حرف
لا بمبين الاول ويفارق النعت في كونه جامدا غير مؤول بمشتق و
النعت مشتق او مؤول بالمشتق لانه يدل على معنى منسوب الى غيره
والجامد لا دلالة له على ذلك بالوضع ويوافق عطف البيان متبوعه
كالنعت الحقيقي في اربعة من عشرة في واحد من اوجه الاعراب الثلاثة

وفي واحد

وفي واحد من التذكير والتانيث وفي واحد من التعريف والتنكير وفي
واحد من الافراد والتثنية والجمع وهذه العشرة هي مرت في النعت
ويصح في عطف البيان اي ويصح فيما حكم عليه بانه عطف بيان باعتبار
كونه موضحا او مخصصا لمتبوعه ان يعرب بدل كل من الكل باعتبار
كونه مقصودا بالنسبة على نية تكرار العامل لافادة تقرير معنى
الكلام وتوكيده في الغالب اي في غالب استعمالاتهم وخرج به ما اذا وجب
ذكره او امتنع احلاله محل الاول ففي هاتين المسئلتين يمتنع الحكم عليه
بالبدلية فالاولى نحو قولك هند قام زيد اخوها عطف بيان لزيد
لا البدل منه لان البدل في نية تكرار العامل فيصير من جملة اخرى فتخلو
الجملة المخبر بها من رابط بالمبتدا الثاني نحو يا زيد الحارث فالحارث
عطف بيان لا بدل لا يحل محل الاول لاستلزامه اجتماع ال وحرف
النداء وتمثيله ونحوه وقد يتعين في التابع ان يعرب بدلا لا عطف بيان وذلك
اذا كان الاول اوضح من الثاني نحو قرأ قالون عيسى فعيسى بدل لا عطف بيان
لان البيان لا يكون دون مبينه في الايضاح بل مثله او اوضح واما
عطف النسق اي المعطوف بالحرف عطف نسق بفتح السين والنسق ما جاء
على ما جاء على نظام واحد يقال هذا نسق هذا اي على نظمه فسمي التابع
المذكور نسقا لان ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في اعرابه فهو
التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف التسعة
فقوله التابع يتناول سائر التوابع وقوله الذي يتوسط الى اخره

مخرج لما عداه والمراد بتوسط الحروف ان تكون تبعية الثاني للاول
بواسطة الحروف فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها ولا الجملة المقرونة
بثم المؤكد بها جملة اخرى لان التبعية حاصلة فيهما بغير الحروف واطلاق
العاطف عليهما مجاز وقد صرح ابن الحاجب في اماليه بان مثل جاءني زيد
العالم والعاقل ليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه من
الوصفية وانما احسن دخول العاطف بنوع من الشبه بالمعطوف لما
بينهما من التغاير وهي الواو والفاء وثم وحتى في بعض المواضع وام
واو واما في رأي ضعيف وبل ولكن ولا وهذه الحروف قسمان لانها اما ان
تقتضي التشريك في الاعراب فقط فالسبعة الاولى وهي الواو واما وما بينهما
تقتضي التشريك في الاعراب لان ما بعدها يتبع ما قبلها في اوجه الاعراب
من رفع او غيره والمعنى لان ما قبلها اذا كان مثبتا او منفيا فيما بعدها يشاركه
في ذلك والثلاثة الباقية تقتضي التشريك في الاعراب فقط اي دون المعنى
وان تقرر ان حروف العطف تشرك ما بعدها فيما قبلها في الاعراب فان
عطفت بها على مرفوع لفظا او تقديرا من اسم او فعل رفعت ذلك المعطوف
لفظا او تقديرا او على منصوب كذلك نصبت ذلك المعطوف وكذلك او على
اسم مخفوض كذلك خفضت ذلك المعطوف وكذلك او على مضارع مجزوم كذلك
جزمت ذلك المعطوف وكذلك فتبعيه عطف النسق تكون في جميع الاعراب لورود
نوعيه في الاسماء والافعال بخلاف النعت وما شابهه فانه لا يدخل فيه
الجزم لخصوصيته بالاسماء وشرط عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما

في الاستقبال

في الاستقبال والمضي سواء اتحد نوعاهما في الفعلية او اختلف نحو صدق
الله ورسوله مثال العطف الاسم على الاسم في الرفع ونحو ومن يطع الله
ورسوله مثال في النصب ونحو امنوا بالله ورسوله مثال في الخفض
ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو تؤمنون بالله ورسوله و
تجاهدون وفي النصب لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه وفي الجزم نحو
وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم وانما تعددت
هذه الحروف لتعدد معانيها وذلك ان الواو لمطلق الجمع بين
المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي للمعطوف عليه من غير
ملاحظة فيها لقدمية ولا غيره وان كانت في الخارج لا تنفك
عن ذلك ولهذا قال في المغني وقول بعضهم انها للجمع المطلق غير
سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد فقولك
جاء زيد وعمرو يحتمل مجيئهما معا وسبق زيد لعمرو بمهلة و
بدونها والعكس ومن ثم جاز نحو جاء زيد وعمرو قبله او معه
او بعده قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه
قليل والقول بانها للترتيب يرده قولك اختصم زيد وعمرو وتضارب
بكر وخالد والمال بين هذا وبين عمرو ويرد للتقسيم نحو الكلمة اسم
وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم وذكر ابن
مالك ان استعمالها فيه اجود من او والفاء للجمع بين المتعاطفين
في حكم الترتيب المعنوي بان يكون المعطوف بها لاحقا للمعطوف

عليه في حكمه والتعقيب اي وقوع المعطوف عقيب المعطوف عليه
بلا مهلة نحو اماته فاقبره والتعقيب في كل شيء بحسبه يقال تزوج فلان
فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطء
ومقدمته وان كانت مدة متطاولة وتقول دخلت مكة فالمدينة
اذا لم يكن بينهما الا مسافة الطريق ولا تعترض على الترتيب بقوله تعالى
اهلكناها فجاءها باسنا لان المعنى اردنا اهلاكها وقد تكون الفاء
للترتيب الذكري فقط لا لان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول
واكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل هو في المعنى نحو توضأ
فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه وتقتضي السببية
كثيرا ان كان المعطوف جملة نحو فوكزه موسى فقضى عليه ونحو في
ما عرف فرجم وثم كالفاء في افادتها الجمع والترتيب ولكنها تخالفها
في انها للمهلة اي التراخي بان يكون المعطوف فيها متراخيا عن المعطوف
عليه في حكمه بالزمان نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره واما قوله تعالى
ولقد خلقناكم ثم صورناكم بحذف مضاف وقد تتخلف عن التراخي
تقول اعجبني ما صنعت اليوم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك
لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين والعطف بحتى قليل
في كلامهم وانكره الكوفيون بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى
ابوك ورايتهم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على ان حتى فيه
ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل ويجب كالواو الجمع بين

المتعاطفين

المتعاطفين وفي افادتها الترتيب خلاف وجعل في التسهيل القول
بعدم افادتها له هو الاصح واقتصر عليه ابن هشام في المغني و
العطف بها يشترط فيه امور ثلاثة احدها ان يكون المعطوف بها اسما
ظاهرا كما ان ذلك يشترط مجرورها فلا يقال قام الناس حتى انا وكونه
ظاهرا لم يشترطه الا ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه
وان يكون بعضا من المعطوف عليه حقيقة او حكما ليفيد قوة او
ضعفا فلا يقال جاء زيد حتى عمرو ولا الرجال حتى النساء وان يكون
غاية له اي للمعطوف عليه ومعنى الغاية اخر الشيء نحو قوله قهرناكم
حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا وقوله اكلت السمكة
حتى راسها بالنصب لما بعدها بتقدير كونها عاطفة وخلاف حينئذ
في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها ويجوز الجر له على ان حتى في
المثال جارة كما تقدم ذلك في المخفوضات دخول الغاية حينئذ فيما
قبلها احتمالان ويجوز الرفع له على ان حتى فيه ابتدائية اي يكون
ما بعدها مستانفا عما قبله من حيث الاعراب و راسها مبتدا والخبر
محذوف اي حتى راسها ماكول وانما جاز فيها ذلك لان ما بعدها جزء
مما قبلها ولم يتعين دخول فيما قبله وقد منع بعض البصريين الرفع
في هذا المثال ونحوه مما الخبر فيه محذوف وغير مذكور لئلا يلزم
تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ثم الغاية قد تكون غاية في
زيادة حسية نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف ومعنو ية

نحو مات الناس حتى الانبياء وقد نقض كذلك نحو المومن يجزي
بالحسنات حتى مثقال ذرة ونحو غلبك الناس حتى الصبيان وام
موضوعة لطلب التعيين من المخاطب ان كانت واقعة بعد همزة داخلة
على احد المستويين في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت احدهما عنده فا
ن قيل ازيد عندك ام عمرو فهو عالم بان احدهما عند المخاطب
والسوال بام والهمزة انما هو عن تعيينه فيجاب بالتعيين لانه هو
المطلوب المستفهم فيقال في الجواب عن السوال المذكور زيد او يقال
عمرو ولا يقول لا او نعم ولا احدهما عندي واعلم ان ام نوعان
متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة يطلب بها وبام
التعيين كما مثلنا او بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل
المصدر سواء كانت هي والجملة المعطوف عليها فعليتين او اسميتين
او مختلفتين نحو سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم نحو سواء
عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون وسميت ام فيهما متصلة لان ما
قبلها وما بعدها لا يغني احدهما عن الاخر والفرق بينهما ان المسبوقة
بهمزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى عليها ليس الاستفهام
والكلام معها يحتمل التصديق والتكذيب لانه خبر ولا يقع الا
بين جملتين هما معا في تاويل المصدر بخلاف ام التي ذكرها المولف
في جميع ذلك واما المنقطعة فهي الخالية من ذلك ومعناها الاضراب
كبل ولم يتعرض لها المولف وتخصيص بالجمل نحو ام هل يستوي الظلمات

اي بل هل

اي بل هل واو موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء مبهما مفيدة
للتخيير بعد الطلب وقيل ما يمتنع فيه الجمع مع ما قبله او الاباحة
بعد الطلب ايضا وقيل ما يجوز فيه الجمع مع ما قبله نحو تزوج هندا
او اختها ويمتنع الجمع بينهما ومن التخيير ايتاء الكفارة والفدية
والثاني جالس العلماء او الزهاد ويجوز الجمع بينهما واذا دخلت
الناهية امتنع فعل الجمع نحو ولا تطع منهم اثما او كفورا اي ولا تطع
واحدا منهما لانها تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم النهي
الداخل على التخيير او مفيدة للشك من المتكلم بعد الخبر وشك
المخاطب ناشئ عنه او الابهام على السامع بعد الخبر ايضا مع علم
المتكلم بالحال ويعبر عنه بالتشكيك اي ايقاع السامع في الشك او
التفصيل في ذي النسبة بعد الخبر ايضا فالاول نحو لبثنا يوما او بعض
يوم والثاني نحو وانا او اياكم لعلى هدى والثالث نحو كونوا هودا
او نصارى اي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا
نصارى وقد تاتي للتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف والاضراب
نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون والمطلق
الجمع كقوله لنفسي تقاها او عليها فجورها اي وعليها واما بكسر
الهمزة المسبوقة بمثلها مثل او مفيدة بعد الطلب التخيير او
الاباحة وبعد الخبر الشك او الابهام او التفصيل نحو تزوج اما
هندا واما اختها مثال للتخيير وبقية الامثلة واضحة نحو تعلم

اما فقيرًا واما نحو او جاء اما زيد واما عمرو ونحو اما شاكرا واما
كفورا ويستغني عن اما الثانية بالا كقوله فاما ان تكون اخي بصدق
فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك
وتتقيني وقد يستغني الاولى كقوله سقته الرواعد عنها او عن
الواو باو نحو قام اما زيد او عمرو وقد يستغني الاولى كقوله سقته
الرواعد من صيف واما من خريف فلن يعدما وقيل انها غير عاطفة
كالاولى وان افادت ما افاداه وان العطف انما هو بالواو لئلا
يلزم اجتماع حرفي عطف يكون احدهما الفا وان اما في تفصيل
كالاولى فانها حرف تفصيل لا عطف باتفاق واختاره من القول ابن
مالك واجيب بان الواو تعطف اما الثانية على اما الاولى واما تعطف
ما بعدها على بعد اما المتقدمة قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف
غريب وبل موضوعة للاضراب غالبا وشرط المعطوف بها افراد معطو فيها
وان تسبق بايجاب او امر او نفي ومعناها بعد الاولين صرف الحكم
عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو قام زيد بل عمرو اي بل عمرو
المعطوف عليه في الحكم المسكوت عنه فكانه لم يجز عليه حكم لا بالقيام
ولا بعدمه والاخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد فلهذا
صرف عنه بل ومعناها بعد الاخيرين تقرير حكم ما قبلها واثبات ضد
نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو اي بل قام عمرو فزيد منفي
عنه القيام واجاز المبرد مع هذا ان تنقل حكم ما قبلها الى ما بعدها و

المعطوف عليه

١٢١

والمعطوف عليه كانه مسكوت عنه فعلى قوله يجوز ما زيد قائما
بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ما
اجازه ولكن موضوعة للاستدراك وشرط المعطوف بها افراد معطو
فها ووقوعها بعد نفي او نهي وعدم اقترانها بالواو
وهي كبل بعدهما في انها تقرر حكم متلوها وتثبت نقيضه لتاليها
نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح اي لكن مررت بطالح فان وقعت
بعد ايجاب او امر او فقدت واوا وتليها جملة فهي حرف ابتداء للاس
للاستدراك ولا موضوعة لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عما بعدها
وقصره على المعطوف عليه اذ لا يعطف بها الا بعد ايجاب نحو
جاء زيد لا عمرو فالمجيء ثابت لزيد منفي عن عمرو او امر نحو اضرب
زيدا لا عمرا ونداء يا ابن اخي لا ابن عمي ومحل العطف بها ما اذا لم
تقترن بعاطفة فان اقترنت به جاء زيد لا بل عمرو فالعطف ببل
ولا رد لما قبلها وليست عاطفة باب التوكيد ويقال له التأكيد
وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف وعرفه ابن مالك في شرح الكافية
بانه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره والتوكيد ضربان
توكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكريره وتوكيد
معنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظته فاللفظي اعادة
اللفظ الاول بعينه وانما تكون عند ارادة المتكلم ان يرفع غفلة
السامع او ظنه بالمتكلم الغلط وهو جار في كل لفظ سواء كان

اسما نحو جاء زيد زيد او فعلا خاليا من الفاعل نحو قوله اتاك اتاك
اللاحقون او مع فاعله المضمر نحو احبس احبس او حرفا نحو قوله
لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا ولا فرق
في اللفظ المكرر بين ان يكون مفردا كما تقدم او مركبا اضافيا او مزجيا
او جملة اسمية او فعلية والاكثر اقترانها بالعاطف نحو كلا سيعلمون
ثم كلا سيعلمون وقد يتعين تركه اذا توهم التعدد نحو ضربت زيدا
ضربت زيدا قيل وجريانه في كل لفظ مناف لتعريف التابع بانه كل
ثان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة ثم التوكيد اللفظي
ليس مقصورا على اعادة الاول بعينه بل يكون ايضا تقوية الاول
بما وافق له معنى نحو سبلا فجاجا لان معنى الفجاج والسبل واحد
وان اختلفا لفظا قال الدماميني او بما وافق له معنى في الزنة
يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ فان لم يكن له في حال الافراد
معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان والتوكيد المعنوي وهو
التابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول وله الفاظ معلومة
تحفظ ولا يقاس عليها الفاظ اخر وهي النفس والعين ويؤكد بهما
لرفع توهم الاسناد الى المتبوع الاتي ان قولك جاء زيد ظاهر
في نسبة المجيء الى زيد ومحتمل لان يكون الجائي خبره او متاعه
او غير ذلك بارتكاب مجاز فاذا اتيت بالنفس او العين المعبر بها
عنها وقلت جاء زيد نفسه او عينه ارتفع ذلك الاحتمال

المجازي

المجازي وتثبت الفعل لحقيقة المؤكد ونحو كل وجميع وعامة وكلا
وكلتا وهذه يؤكد بها لرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره
العموم فانك اذا قلت جاء اهل مكة احتمل مجيء الكل وهو ظاهر و
احتمل مجيء علمائهم واشرافهم بما ظاهره العموم فبقولك كلهم او
جمعهم او عامتهم لم يتخلف منهم احد وكذا اذا قلت جاء الزيدان
كلاهما او الهندان كلتاهما افاد ذكر كلا وكلتا احتمال الجائي احد
الزيدين او احد المرأتين والتوكيد بجميع وعامة غريب و
هذه الالفاظ كلها يجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد بفتح الكاف
افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لترتبط به وليدل
على من هو له نحو جاء الخليفة نفسه او عينه وهند نفسها او
عينها والقوم كلهم او جميعهم والقبيلة كلها والزيدان كلاهما و
والهندان كلتاهما ولك ان تجمع بينهما اي النفس والعين بشرط
ان تقدم النفس على العين لان النفس هي الجملة مستعارة لها و
يجب افراد النفس والعين الاولى افرادهما مع المفرد المذكر و
المؤنث اذا يؤكد بهما كما تقدم وجمعهما جمع قلة على افعل بضم
العين مع المثنى وجمع المذكر والمؤنث او في ما في معناه ومع
الجمع كذلك تقول في تثنية المذكر جاء الزيدان او زيد وعمرو
انفسهما او اعينهما وفي تثنية المؤنث جاءت الهندان او
هند وسعدى انفسهما او اعينهما وكان القياس نفساهما

اوعيناهما لكنهم عدلوا عن ذلك في اللغة الفصيحة كراهة اجتماع ته
تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد تقول في جمع المذكر جاء الزيدون
او زيد وعمرو وبكر انفسهم او اعينهم وفي جمع المونث جاءت
الهندات او هند وسعدي وسلمي انفسهن وجمعهما على افعل
مع الجمع واجب ومع المثنى راجح لا واجب كما هو قضية كلامه بل
يجوز معه افرادهما وتثنيتهما نحو جاء الزيدان نفسهما او عينهما
ونفساهما او عيناهما والحاصل ان لفظ النفس والعين طبق المؤكد
في الافراد والجمع واما في التثنية فيجوز فيه الجمع والافراد والتثنية
وكل وجه افصح مما بعده وكل وجميع وعامة يؤكد بها اي بكل
منها المفرد المذكر والمونث ان يجزي بعامله نحو اشتريت العبد
كله والامة جميعها لا انها لرفع توهم ارادة الخصوص فلا بد من
القيد المذكور ليمكن توهم ارادة البعض بالكل فلا يقال جاء زيد
كله لعدم الفائدة لان زيدا لا يتجزى بنفسه ولا بعامله والجمع
المذكر والمونث لصحة قيام الحكم ببعض اجزائه ولا يؤكد بها
المثنى استغناء بكلا وكلتا وتقول جاء الجيش كله او جميعه او
عامته وجاءت القبيلة كلها او جميعها او عامتها وجاء الرجال
كلهم او جميعهم او عامتهم وجاءت النساء كلهن او جميعهن او
عامتهن واما كلا وكلتا فانما يؤكد بهما المثنى خاصة لانهما
مثنيان معنى فلا يستعملان في المفرد والجمع وانما يؤكد بهما المثنى

انه

ان يصح حلول المفرد محله ليمكن توهم ارادة البعض بالكل نحو جاء الز
الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاهما فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما
اذ لا يحتمل ارادة احدهما ولا بد مع ذلك ان يتحد معنى المسند الي
المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما واذا اريد تقوية
التاكيد عند احتياج المقام اليه فيجوز ان تؤكد بعد كله اي بعد
لفظ كله باجمع وبعد كلها بجمعاء وبعد كلهم باجمعين وبعد كلهن
بجمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وتقول جاء الجيش
كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والنساء كلهن جمع ولما كان الغالب
في هذه الالفاظ ان لا يؤكد بها الا بعد كل جيء بها غير مضافة الي
ضمير المؤكد كما مثل والتوكيد بها بعد كل تاكيد بالمرادفة وقيل ان
كلا يرفع احتمال التفرق ورد بقوله تعالى لاغوينهم اجمعين اذ لاغوا
لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت وقد يؤكد
باجمع وجمعاء واجمعين وجمع اي بكل منها استقلالا اي بدون
كل وهو وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى التوكيد
بها مع كل نحو لاغوينهم اجمعين لان جهنم لموعدهم اجمعين انا
لمنجوهم اجمعين ولو شاء لهداكم اجمعين قال الدماميني وما صرح
به في المغني من انه انما يؤكد باجمع واخواته بعد التوكيد بكل
سهو وقد يؤتى بعد جمع بتوابعه وهي اكتع وابصع بالصاد
المهملة وابتع نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون

ابتعون والجميع توكيد للموكد السابق كالصفات المتواليات وقيل كل منها توكيد لما قبله وهي اي الفاظ التوكيد بمعنى واحد اي متحدة المعنى ولذلك لا يعطف بعضها على بعض اذا اجتمعت بل تورد متتابعة من غير فصل لان الشيء الواحد لا يعطف على نفسه بخلاف الصفات فانها يجوز ان يتعاطف لتعدد معانيها وقد افهمت عبارته انه لا يجوز تقدم توابع اجمع عليه وهو كذلك لانه ادل على المقصود وهو الجمعية وذكرها دونه ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية بل قيل لا معنى لها في حال الافراد وكما يوتى بعد اجمع بما ذكر يوتى بعد جمعاء بكتعاء وبصعاء وبتعاء وبعد جمع بكتع وبصع وبتع وهو ظاهر كلام بعضهم انه يتعين الاتيان بها على عدد اللفظ ومجيها على خلافه نادر والتوكيد اي الموكد بكسر الكاف تابع للموكد بفتحها في رفعه ان كان مرفوعا ونصبه ان كان منصوبا وخفضه ان كان مخفوضا وتعريفه ان كان معرفة ولم يقل وتنكيره لان الفاظ التوكيد كلها معارف باضافتها الضمير المؤكد لفظا وما لم يضف فهو معرفة بنية الاضافة او بالعلمية الجنسية واذا كان كذلك فلا تجري الا على المعارف ولهذا لا يجوز توكيد النكرة بها عند البصريين مطلقا واجازه بعض الكوفيين ان كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول ومما يدل على مدة معلومة المقدار والتوكيد من الفاظ الاحاطة كقوله اسبوعا كله وعليه جاء قوله

يا ليت عدة

يا ليت عدة حول كله رجب بخلاف صمت زمنا كله لانتفا الشرط الاول وبخلاف نحو صمت شهرا نفسه لانتفاء الشرط الثاني واختاره ابن مالك وصححه ابن هشام في جمعه ولم يتعرض المؤلف للجزم اذ لا مدخل له هنا لان الفاظ المذكورة لا يوكد بها الا الاسماء باب وسمي بالتكرير وهو التابع شامل لجميع التوابع وقوله المقصود بالحكم دون متبوعه مخرج لبقية التوابع ما عدا المعطوف ببل بعد الاثبات فان النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود وليست مقصودة والمعطوف بلا بعد الايجاب وببل بعد النفي ولكن ليست مقصودة بالحكم قبله بل المقصود به انما هو ما قبله واما المعطوف ببقية احرف العطف فلا يصدق عليه انه المقصود بالحكم وان صدق عليه انه مقصود المقصود به انما هو المعطوف والمعطوف عليه وخرج بقوله بلا واسطة المعطوف ببل بعد الاثبات فانه وان كان هو المقصود بالحكم لكن بواسطة وظاهر التعريف المذكور ان المبدل منه ليس مقصودا بالحكم وانما ذكر توطئة ومقدمة لتابعه والبدل جار في الاسماء والافعال وحكمه التشريك في الاعراب وكذا قال واذا ابدل اسم من اسم او فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه من رفع ونصب وخفض وجزم لانه من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر وسياق الكلام على بقية العشرة والبدل من حيث هو على اربعة اقسام الاول

بدل الشيء من الشيء اي بدل شيء من شيء وهما متحدان فيما
صدقا عليه لا في المفهوم ويقال له بدل الكل من الكل والاولى ان
يقال بدل كل من كل وسماه ابن مالك البدل المطابق لوقوعه في اسم
الله تعالى كما سياتي وانما يطلق الكل على ذي اجزاء وهو ممتنع هنا نحو جاء
زيد اخوك فاخوك بدل من زيد بدل شيء من شيء ويصدق
على ذات واحدة واذا اختلفا مفهوما قال الله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم صراط الذين فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل
الشيء من الشيء قال الله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر
فالاسم الكريم بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل ولا
يحتاج هذا البدل الى رابط يربطه بالمبدل منه لاتحادهما الثاني
بدل البعض من الكل بان مدلول الثاني بعضا من مدلول الاول
سواء كان ذلك البعض قليلا او كثيرا او مساويا خلافا لمن زعم
انه لا يكون الا فيما دون النصف نحو اكلت الرغيف ثلثه او نصفه
او ثلثيه وضربت زيدا رأسه ولا بد من اتصاله بضمير يرجع
منه للمبدل منه ليحصل به الربط بينهما اما مذكورا كذلك الضمير
كالامثلة المذكورة او مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل بعض من الناس والضمير
العائد على المبدل منه مقدر اي منهم وجعل ابن مالك اتصاله
به كثيرا لا شرطا الثالث بدل الاشتمال بان يكون بينه وبين

الاول

الاول ملابسة بغير الكلية والجزئية سواء اشتمال الاول
على الثاني او العكس وشرطه ان تبقى النفس عند ذكر الاول
مستوفة اليه نحو اعجبني زيد علمه وسلب عمرو ثوبه و
سمي ذلك لاشتمال معنى الكلام عليه فانك اذا قلت اعجبني زيد
فمعلوم ان ذاته لم يكن معجبا لك فكانك قلت اعجبني شيء من زيد
وهذا المعنى بطريق الاجمال شامل للعلم وغيره وهذا الوجه في
التسمية يشمل سائر اقسام بدل الاشتمال ولا بد من اتصاله
بضمير يرجع الى المبدل منه اما مذكور كالمثال المذكور او مقدرا
كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدل اشتمال من
الاخدود والضمير العائد اليه مقدر اي النار فيه وقيل لا تقدير
والاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير وجعل ابن مالك اتصاله
بالضمير كثيرا لا واجبا شرطا كبدل البعض ولا بد فيه من امكان
فهم معناه عند حذفه ومن حسن الكلام بتقدير حذفه و
لاجل ذلك جعل نحو اعجبني زيد اخوه بدل اضراب لعدم
الاستغناء فيه بالاول وكذلك نحو اسرجت زيدا فرسه لانه
وان فهم معناه في الحذف فلا يحسن استعمال مثله وان جاء شيء
عنه حمل على الاضراب او الغلط الرابع بدل المباين للمبدل منه
بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه وهو ثلاثة اقسام
بدل الغلط ان لم يقصد ذكر متبوعه بل سبق اليه اللسان

وبدل النسيان ان قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده و
بدل الاضراب بان يقصد كل منهما قصدا صحيحا نحو رايت زيدا
الفرس هذا مثال يصلح الثلاث لانك اذا اردت ان تذكر المقصود
بالنسبة بان تقول ابتداء رايت الفرس فغلطت بان سبق لسانك
الي غيره قلت رايت زيدا الفرس فهذا بدل الغلط بالاضافة اي
بدل عما ذكر غلطا وهو المبدل منه لا البدل ولهذا قالوا بدل
الغلط ولم يقولوا البدل الغلط ولا يقع هذا في فصيح الكلام
وان قلت رايت زيدا قاصد الاخبار عن رؤيته ثم لما نطقت به
تبين لك فساد ذلك القصد بان تذكرت انك انما رايت فرسا
لحمر الفرس فابدلته اي غلط الفرس منه اي من زيد فهذا بدل
نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وهذا لا يقع ايضا في فصيح الكلام
ومتعلقه الجنان وبدل الغلط متعلقه اللسان وكثير من
النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا القسمين وان اردت الاخبار
اولا بانك رايت زيدا ثم بدا لك ان تضرب عنه من غير ان يتبين
لك فساده بان تخبر بانك رايت الفرس ويكون الاول في حكم المتروك
فهذا هو بدل الاضراب ويسمى ايضا بدل البداء بالبدل المهملة
والمد لان المتكلم يخبر بشيء اخر من غير ابطال الاول والاحسن
في هذه الثلاث ان يعطف فيها التابع ببل فيكون من عطف النسق
لان بل تشعر بان ما قبلها ذكر عن قصد الا انه اضرب عنه

فيخرج

فيخرج الكلام عن كونه مصدرا عن غلط او نسيان تنبيه
ذكر بعض النحاة قسما خامسا وهو بدل الكل من بعض واحتج
له بقوله رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات
فيمن رواه بنصب طلحة على انه بدل من اعظما واجيب بانه
على تقدير مضاف اي اعظم طلحة او على ان المراد بها الذات
تسمية للكل بالجزء وعلى كل فهو من بدل الكل واما نحو رايت
درجة الاسد برجه فهو داخل في بدل الاشتمال لان البرج عبارة
عن مجموع الدرجات وكذا قولك نظرت الى القمر فلكه فان الفلك
ملابس القمر بغير الكلية ولما ان ذكر المؤلف امثلة اقسام الاربعة
المتعلقة بابدال الاسم اشار الى ابدال الفعل من الفعل بقوله و
مثال ابدال الفعل من الفعل قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما
يضاعف له العذاب فيضاعف بدل كل من يلق لان مضاعفة العذاب
هي لقي الاثام والفعلان مجزومان الاول بالحذف والثاني بالسكون
وقد اجرى الشاطبي الاقسام الاربعة في الفعل كما هو مقتضى عبارة
المتن فبدل الكل كما مثل وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله
ترحم وبدل الاشتمال نحو من يصل الينا يستعن بنا يعن وبدل
الغلط نحو ان تاتنا تسال لنا نعطك وكما يبدل الفعل تبدل الجملة
من الجملة اذا كانت الثانية اوفى بتادية المقصود من الاولى
نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول

له ادخل لا نقتصر عندنا واعلم انه اذا ابدل اسم من اسم
وجب موافقته له في واحد من اوجه الاعراب كما تقدم وفي
واحد من التذكير والتانيث وفي واحد من الافراد والتثنية و
الجمع في غير بدل البعض ما لم يمنع مانع ولا يجب موافقته له في
التعريف والتنكير والاظهار والاضمار فيجوز ابدال المعرفة
من المعرفة كما تقدم ومن النكرة نحو صراط المستقيم صراط الله
والنكرة من النكرة مفازا حدائق ويجوز ابدال النكرة من المعرفة
نحو يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه فهذه اربعة اقسام والبدل
ايضا اربعة اقسام واربعة في اربعة ستة عشر فيجوز ابدال
الظاهر كما م والمضمر من المضمر الموافقة له نحو ايتك اياك
ومن الظاهر كرايت زيدا اياه وخالف في ذلك ابن مالك فمنع وقوع
الضمير بدلا فان وقع في الكلام ما يوهم الثاني فهو توكيد و
الثالث فهو من وضع النحويين وابدال الظاهر من المضمر
نحو ضربته زيدا نعم لا يبدل ظاهر من مضمر حاضر بدل كل الا اذا
فاد احاطة نحو تكون لنا لاولنا واخرنا فهذه اقسام اربعة
ايضا مع الاقسام الاربعة للبدل تصير ستة عشر على ما عرفت
وامثلة جميع ذلك ظاهرة لمن تامل باب الاسماء العاملة عمل
الفعل اعلم ان اصل العمل للافعال وما عمل من الاسماء فلا شبهه
ويعمل عمل الفعل من الاسماء سبعة المصدر واسم الفاعل وامثلة

المبالغة

١٢٧ المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم
الفعل وانما لم يتعرض الاسم المصدر لندور اعماله بل منع البصر
البصريون اعماله نظرا الى ان اصل وضعه لغير المصدر واولو
اما اوهم ذلك ولا الظرف والمجرور المعتمدين للاختلاف في اعمالها
الاول منها المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وبدا به لانه
اصل الفعل في الاشتقاق ولانه يعمل عمل فعله ماضيا وغيره فيرفع
الفاعل وينصب المفعول لكن بشرطين وجودي وعدمي اشار الى
الاول بقوله بشرط ان يحل محله فعل مع ان المصدرية ان اريد به
المضي والاستقبال او فعل مع ما المصدرية اذا اريد به الحال
فالاول نحو يعجبني ضربك زيدا غدا او امس التقدير اي ان
تضرب زيدا غدا او ان ضربته امس والثاني يعجبني ضربك زيدا
الان التقدير اي ما تضربه الان فان لم يحل محله ذلك او حل محله
الفعل واحدهما امتنع اعماله فلا يصح نصب زيد بضربا في نحو
ضربت ضربا زيد ولا في نحو ضربا زيدا خلافا لابن مالك في الثاني
ووجه ما ذهب اليه ان المصدر لما صدر بلا لام من الفعل قام مقا مه
واما الشرط العدمي فهو ان لا يكون المصدر مصغرا فلا يقال
اعجبني ضريبك زيدا ولا مضمرا فلا يقال ضربي زيدا حسن
وهو عمرا قبيح ولا محدودا بالتاء فلا يقال اعجبني ضربتك
وضرباتك زيدا ولا موصوفا من معموله باجنبي فلا يقال

ان يوم قبلي السرائر معمول لرجعه للفصل بينهما بالخبر ولا
موخرا عن معموله فلا يقال اعجبني زيدا ضربك وهو ثلاثة اقسام
مضاف لما بعده ومنون اي مجرد من ال والاضافة ومقرون بال
وعلى كل حال حكمه يعمل عمل فعله اذا وجد شرط العمل فاعماله مضافا
الي الفاعل مع ذكر المفعول وتركه او الي المفعول مع ذكر الفاعل و
تركه اكثر في كلامهم من اعمال القسمين الباقيين واضافته الي
الفاعل اكثر من اضافته الي المفعول لان نسبة الحدث لمن وجد
منه اظهر من نسبته لمن وقع عليه كالمثالين المتقدمين في المتن
وكقوله تعالى ولولا دفع الله الناس اي لولا ان يدفع الله الناس
او دفع الله الناس ومن اضافته الي المفعول قوله لا يسام
ع الناس من دعاء الخير وقوله عليه السلام وحج البيت من استطاع
اليه سبيلا وقد يضاف الي الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع
والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمروا واعماله حال
كونه منونا اقيس من اعماله مضافا او مقرونا بال لانه حينئذ يقوي
شبهه بالفعل لكونه نكرة نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
فاطعام مصدر منون فاعله محذوف ويتيما مفعوله التقدير
او اطعامه يتيما واعماله حال كونه مقرونا بال شاذ لبعده عن
مشابهة الفعل باقترانه بال وكان ينبغي ان لا تدخل عليه ال لانه
موول بان والفعل وال لا تدخل عليهما لكن لما كان على صورة

الاسم سائغ

الاسم سائغ ذلك كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار
يراخي الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف
ض اعداءه مفعول له والتقدير ضعيف نكايته اعداءه واعترض
بان الاضافة كالتعريف بال فهلا بعد معها المصدر عن الفعل
واجيب بانها متاخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف
المقرون بال واعلم ان ما اضيف اليه المصدر ان كان فاعلا
فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل وان كان مفعولا فهو مجرور
اللفظ منصوب المحل اذا علمت ذلك في تابع الفاعل الجر حملا على
اللفظ والرفع حملا على المحل نحو عجبت من ضرب زيد الظريف
بالجر او الظريف بالرفع وفي تابع المفعول الجر ايضا على اللفظ
والنصب على المحل نحو عجبت من اكل الخبز والخبز بالجر
وان شئت والخبز بالنصب ان قدر المصدر بان وفعل الفاعل
الثاني من الاسماء التي تعمل عمل الفعل اسم الفاعل ولو مثنى
او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على حدوث
وصيغته من مصدر الثلاثي على وزن فاعل كضارب وعامل
وشاكر ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم
مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل اخره كمخرج
ومكرم ومستخرج ويعمل عمل فعله لازما ومتعديا فان كان
مقرونا بال عمل مطلقا اي سواء كان بمعنى الماضي او الحال

والاستقبال وسواء اعتمد ام لم يعتمد نحو هذا الضارب
زيد امس او الان او غدا لانه حينئذ صلة الموصول فهو
فعل بحسب المعنى وان كان اسما بحسب الصورة ومن ثم جاز عطف
الفعل عليه وان كان مجردا من ال عمل عمل فعله بشرطين احدهما
كونه للحال اي بمعنى الحال تحقيقا او حكاية او الاستقبال اي بمعناه
لا بمعنى الماضي وثانيهما اعتماده ولو تقديرا على واحد من امور
خمسة نفي او استفهام او مخبر عنه في الحال او في الاصل او موصوف
او ذي حال نحو ما ضارب زيد عمروا الان او غدا مثال اعتماده
على نفي ونحو اضارب زيد عمروا الان او غدا مثال اعتماده على
استفهام ونحو زيد ضارب عمروا الان او غدا مثال اعتماده على
المخبر عنه ونحو مررت برجل ضارب عمروا الان او غدا مثال اعتماده
على الموصوف ونحو جاءني زيد ضاربا عمروا الان او غدا مثال
اعتماده على ذي حال ومثال ما اعتمد على مقدر نحو مهين زيد
عمروا ام مكرمه اي امهين ونحو مختلف الوانه اي صنف ونحو
يا طالعا جبلا اي يا رجلا ومحل اعمال اسم الفاعل اذا لم يصغر فان
صغر او وصف لم يعمل لمباينة الفعل حينئذ وانما اشترط في المجرد
من ال كونه بمعنى الحال والاستقبال لانه حينئذ يشبه الفعل
في معناه كما اشبهه في لفظه لجريانه عليه في الحركات والسكنات
واعتماده على ما ذكر لتقوي مشابهته له لان كلا منها يقربه

منه ثم

منه ثم الشرطان المذكوران معتبران لعمله في المنصوب كما في
المغني واذا وجد لا يتعين عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله
الذي يليه تحقيقا نحو هذا ضارب زيد الان او غدا بخفض
زيد بالاضافة وان شئت نصبته وقد قري بالوجهين في
نحو ان الله بالغ امره فان اقتضى مفعولا اخر تعين نصبه نحو
انت كاسي زيد ثوبا الان او غدا وقد افهم كلام المؤلف رحمه
الله ان اسم الفاعل كان بمعنى الماضي او لم يعتمد لم يعمل بل يجب
اضافته لعدم جريانه على الفعل الذي بمعناه وهو الماضي فهو
مشبه له معنى لا لفظا فان كان له معمول اخر غير ما اضيف
اسم الفاعل اليه وجب نصبه بفعل مقدر نحو زيد معطي خالد
درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر كانه لما قيل زيد
معطي خالد قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما
الثالث من الاسماء التي تعمل عمل الفعل الامثلة المبالغة ولو
مثناة ومجموعة وهي ما حول للمبالغة والتكثير في الفعل من اسم
الفاعل بتغيير صيغته اخرى بان كان على وزن فعال بتشديد
العين او فعول بفتح الفاء او مفعال بكسر الميم او فعيل او فعل
بفتح الفاء وكسر العين وهي كاسم الفاعل في العمل وشرط عمله
حتى عدم التصغير والوصف فان كان منها صلة لال
بان كان مقرونا بها عمل مطلقا اي ماضيا وحالا ومستقبلا اعتمد

اولا نحو جاء الضراب او الضروب او المضراب زيدا امس او
الان او غدا وان كان الانسب وما كان مجردا عنها اي من ال عمل
بالشرطين السابقين في اسم الفاعل عدم المضي والاعتماد ولو
تقديرا على واحد مما مر نحو ما ضراب زيد عمرا وحكى سيبويه
اما العسل فانا شراب وانه لمنحار بوائكها وقال بعضهم ان
الله غفور ذنب العاصين وان الله سميع دعاء من دعاه و
قال الشاعر حذر امورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الاقدار
ويجري في هذه الامثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من ان وجود
الشرطين لا يوجبان عملها فيجوز اضافتها الى مفعولها وانما
عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة
في المعنى فقامت مقامها وعدها قسما ثالثا تقليدا اذ تكون
صيغ المبالغة خارجة عن اسم الفاعل الرابع من الاسماء العاملة
عمل الفعل اسم المفعول ولو مثنى ومجموعا وهو ما اشتق من
مصدر فعل لمن وقع عليه وصيغة من الثلاثي المجرد على وزن
مفعول نحو مضروب ومأكول ومشروب ومن غيره على صيغة
المضارع المجهول بابدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح
ما قبل اخره نحو مدحرج ومكرم ومستخرج ويعمل عمل الفعل
المبني للمفعول فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل فان كان من
متعد لاثنين او ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه وشرط

عمله

عمله كاسم الفاعل اي كشرطه فان كان صلة لال عمل مطلقا نحو
جاء المضروب عبده امس او الان او غدا فعبده مرفوع باسم
المفعول كما ترفع بالفعل المبني للمفعول اذا قلت زيد ضرب
عبده وان كان مجردا من ال عمل بشرط عدم المضي والاعتماد
على واحد مما سبق ولو تقديرا وذلك نحو زيد مضروب
عبده الان او غدا فعبده مرفوع باسم المفعول لانه نائب الفاعل
في المثالين ونحو هذا معطى ابوه درهما كما تقول يعطى ابوه
درهما الان او غدا ويجوز لك ان تحول اسناده عن مرفوعه الى
ضمير موصوفه ثم تضيفه الى مرفوعه معنى وتنصبه لانه صار
فضلة تقول زيد مضروب العبد بخفض العبد او نصبه لانك
اسندت اسم المفعول الى ضمير زيد وهو حينئذ جار مجرى الصفة
المشبهة الخامس من الاسماء التي عملت العاملة عمل الصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدي الى واحد من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر كاسم
الفاعل ولهذا عملت عمله وان كان الاصل ان لا تعمل النصب لمباينتها
الفعل بدلالتها على الثبوت وكونها ماخوذة من فعل قاصر و
اقتصرت الصفة على واحد لانه اقل درجات المتعدي ويشترط
لصحة عملها ان تجردت من الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال
والاستقبال لانها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه لان ما يدل
على حدوث لا تعلق له بالزمان والمراد بها ما اشتق من مصدر

فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت كحسن وظريف فان كلا منهما
صفة مشتقة لمن قام به الفعل على معنى الثبوت اذ معنى زيد حسن
ثبوت الحسن به واستمراره في سائر اوقات وجوده لانه تجدد وحدث
فاذا اريد الحدوث حولت الى بناء اسم الفاعل وقيل حاسن وعلى هذا
القياس فرح وفارح وجزع وجازع ولمعمولها ثلاث حالات لا تخلو
عن احدها الاولى الرفع له اما على الفاعلية نحو مررت برجل حسن وجهه
وظريف لفظه اي على البدلية من الضمير فيها بعد تحويل اسناده الى الهاء
والثانية النصب اما على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة بال او بالاضافة
نحو مررت برجل حسن الوجه او حسن وجهه او على او على التمييز
ان كان نكرة نحو مررت برجل حسن وجها والثالثة الجر على الاضافة
بالمضاف نحو مررت برجل حسن الوجه الا اذا كانت الصفة بال وهو
عار عنها فلا تجره فلا يقال زيد الحسن وجه ولا زيد الحسن وجه
ابيه ولا زيد الحسن وجه ولا زيد الحسن وجه اب بالجر في شيء منها
لامتناع اضافة ما فيه ال الى شيء عن ذلك والتفصيل بين المعرفة
والنكرة مذهب بصري وذهب الكوفي الى ان النصب على التمييز في الجميع
لانه يجوز تعريفه واعلم ان مسائل الصفة مع قطع النظر عن امور
لا تزيد في العمل ولا تنقص منه كافرادها وتثنيتها وجمعها وتذكيرها
وتانيثها ست وثلاثون مسئلة لان الصفة اما نكرة او معرفة وعلى
كل اما رافعة او ناصبة او جارة فهذه ست حاصلة من ضرب من

ضرب اثنين

ضرب اثنين في ثلاثة ومعمولها في كل واحد منها اما بال او مضاف
لما فيه ال او للضمير او المضاف للضمير او مجرد من ال والاضافة
او مضاف لمجرد منهما فهذه ايضا ستة واذا ضربت ستة
في ستة كان المجموع ستا وثلاثين فيمتنع منها الاربع التي اشرنا
اليها بالاستثناء والبقية جائزة وان تفاوتت في الحسن والقبح و
قد انهى بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى
اربعة عشر الف صورة ومائتين وستة وخمسين صورة فيطلب
ذلك من المطولات ولا يتقدم معمول هذه الصفة الذي هو فاعل في
المعنى عليها لانها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل عن
فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم فلا يقال زيد وجهه حسن وجهه حسن
فارقت اسم الفاعل ومن وجوه الافتراق ايضا ان معمولها لا
يكون اجنبيا بل لا بد من اتصاله بضمير الموصوف اما لفظا كما في نحو
زيد حسن وجهه او معنى نحو مررت برجل حسن الوجه اي منه فلا
يقال زيد حسن عمرا واسما يقال زيد ضارب عمرا ولان الصفة لازمة
وقد جرت على الاسم فلا تقتضي حينئذ الا ضميرا او نسبة كما في
اسم الفاعل القاصر كمررت بزيد القائم او القائم ابوه ومما امتازت
به ايضا انها للحال الدائم اي الماضي المستمر الى زمن الحال دون
المنقطع دون المستقبل السادس من الاسماء العاملة عمل الفعل
اسم التفضيل وهو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على

على غيره في الفعل المشتق هو منه فدخل ذلك خير وشر لكونهما
في الاصل على اخير واشر لخففنا بالحذف لكثرة الاستعمال ولا يبنى
الا من فعل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب سواء كان ذلك الفعل
لازما نحو اكرم وافضل او متعديا كاعلم واضرب ولا ينصب المفعول
له ولا معه ولا المفعول المطلق ولا المفعول به اتفاقا لانه لتحقق
بافعال الغريزة فلا يقال زيد اشرب الناس لبنا وانما يصل اليه
بالحرف فان كان متعديا لاثنين نصب الاخر بفعل مقدر نحو زيد
اكسى الناس للفقراء اي يكسوهم الثياب واما قوله تعالى ان ربك هو
اعلم من يضل عن سبيله فمن منصوب بفعل محذوف دل عليه اعلم
اي يعلم المضلين ودعوى المؤلف رحمه الله الاتفاقا على منع
عمله في المفعول به تبع فيه ابن هشام في شرحه على قطر وفيه
نظر بيناه في شرحنا عليه ويرفع اذا كان ضميرا مستترا نحو زيد افضل
منك ولا يرفع غالبا الفاعل الظاهر ولا ضميرا منفصلا فلا يقال جاءني
رجل احسن منه ابوه او هو لانه ليس له فعل بمعنى الزيادة ليعمل
الا في مسئلة الكحل فيجوز فيها ذلك اجماعا وضابطها ان يكون في
الكلام نفي او شبهه وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل و
بعده اسم اجنبي عن الموصوف مرفوع مفضل ذلك الاسم على نفسه
باعتبارين مختلفين نحو قولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد الا ترى ان رجلا اسم جنس تال النفي وموصوف باسم

التفضيل

١٨٢

التفضيل وبعده اسم مرفوع وهو الكحل وهو اجنبي من الموصوف
لعدم اتصاله بضميره ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين
اذ الكحل باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وان لم يرفع الظاهر
الا عند اجتماع هذه الامور لانه حينئذ يصح ان يقع موقعه فعل
بمعناه كان يقال ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين
زيد وهذان التركيبان مؤداهما واحد بحسب الامر العرفي في الوضع
اللغوي ولانا لو لم ترفع المرفوع فاعلا بل اعربناه مبتدأ و
رفعنا افعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل بين افعل ومن باجنبي
وهو الكحل وقد يرفع الظاهر مطلقا في لغة احكاها سيبويه نحو
مررت برجل افضل منه ابوه ويعمل اسم التفضيل في التمييز نحو انا اكثر
منك مالا واعز نفرا لان التمييز ينصب بما يخلو عن معنى الفعل كرطل
زيتا وفي الجار والمجرور والظرف لانهما يكفيهما رائحة من الفعل نحو
زيد افضل منك اليوم وفي الحال ايضا نحو زيد احسن الناس مبتسما
كذلك ولا يستعمل الا مع من او اللام او الاضافة لان الغرض منه
الزيادة على غيره وهو حاصل باحدها فلا يجوز استعماله باثنين منها
ولم يتعرض المؤلف لحكمه بالنسبة لمطابقته لموصوفه وعدمها
السابع من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم الفعل وهو ما ناب عن
الفعل وليس فضلة متأثرا بعامل وقد تقدم انه مبني لشبهه
بالحرف وهو ثلاثة انواع الاول ما هو بمعنى الامر وهو الغالب

ولحصر قدره به كصه بمعنى اسكت فاذا قلت صه فطانك قلت اسكت
ومه بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف فاذا قلت مه فطانك قلت انكفف وامين
بمعنى استجب فاذا قلت امين فطانك قلت استجب ومنه عليك زيدا
وهو في الاصل جار ومجرور ثم نقل عن ذلك وصار بمعنى الزمه فاذا
قلت عليك زيدا فطانك قلت الزم زيدا قال تعالى عليكم انفسكم ودونك
وهو في الاصل ظرف مضاف الى ضمير المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار
بمعنى خذه فاذا قلت دونك بكرا فطانك قلت خذه ومنه رويد و
هو منقول من مصدر ارود مصغرا تصغير الترخيم ومعناه امهل
فاذا قلت رويد زيد فطانك قلت امهل زيدا والثاني ما هو بمعنى
الماضي وهو اكثر من الذي يليه كهيهات مثلث التاء وفيها ست
وثلاثون او اربعون على ما قيل وطرها بمعنى بعد ومن فتح التاء
وقف بالهاء ومن كسرها وقف بالتاء ومن ضمها فقيل يوقف بالهاء
وقيل بالتاء وشتان بفتح اوله وتشديد ثانيه بمعنى افترق
والثالث ما هو بمعنى المضارع وذلك نحو اوه بفتح الهمزة وتشديد
الواو بالحركات بمعنى اتوجع ويقال فيها اواه واف بضم الهمزة و
تشديد الفاء وفيها اربعون لغة وطرها بمعنى اتضجر وكون اسم
الفعل بمعنى المضارع هو راي ابن مالك ومن تبعه واما ابن
الحاجب فلا يرى ذلك لان اسماء الافعال مبنية لمشابهتها فعل
الامر والماضي ولو كانت بمعنى المضارع لاعربت فاوه واف عنده

توجعت

توجعت وتضجرت مراد بها الانشاء وقد علمت فيما سبق انها
مبنية لشبهها بالحروف في كونها عاملة غير معمولة لا لما يقول
ابن الحاجب وقد اختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول
باسميته فقيل مدلوله لفظ الفعل فصه مثلا اسم لاسكت و
هو الاصح وهو ظاهر كلام المولف فيما بعد وقيل مدلوله مد
مدلول المصدر فصه اسم لقولك سكوتا واختاره ابن الحاجب
وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدوث والزمان لان
دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالة اسم الفعل عليه
بالوضع فصه اسم بمعنى الفعل وعليه جرى المولف رحمه الله
وقد افهم كلامه ان اسم الفعل قسمان ما وضع من اول الامر
كهيهات وشتان وما نقل من غيره كعليك ودونك ويعمل اسم
الفعل الذي هو بمعناه فيرفع الفاعل ظاهرا او مستترا ويتعدى
الى المفعول بنفسه وبحرف الجر ومن ثم عدي حيهل بنفسه لما
كان بمعنى ائت في نحو حيهل الثريد وبالباء لما كان بمعنى
عجل في نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر وبعلى لما كان بمعنى اقبل
في نحو حيهل على كذا ولا يضاف كما علمنا ان مسماه هو الفعل
كذلك ولهذا قالوا في نحو بله زيد ورويد زيد بالجر انهما
مصدران والفتحة فيهما فتحة اعراب ولكنه يخالف مسماه فان
الفعل يعمل محذوفا ويتقدم معموله المنصوب عليه واسم

الفعل لا يعمل محذوفا ولا يتقدم معموله عليه بل يجب تاخره
عنه لضعفه في العمل فلا تقول زيدا دونك كما تقول زيدا اخذ
خلافا للكسائي في اجازة ذلك الحاقا للفرع باصله وما نون
منه فنكرة كواها وويها وما لم ينون منه فمعرفة كنزال و
دراك وما استعمل بالوجهين فهو في حال تنوينه نكرة وفي حال
عدم تنوينه معرفة ومه واف وصه مثلا اذا اردت به
اسكت سكوتا ما نونته وحكمت عليه بانه نكرة او السكوت
المعين تركت تنوينه وحكمت عليه بانه معرفة باب التنازع
في العمل ويسمى ايضا باب الاعمال وحقيقته ان يتقدم عاملان
فعلان متصرفان او اسمان يشبهانهما او فعل وشبهه واكثر منهما
اتفقا في العمل او اختلفا فيه ويتاخر عنهما او عنها معمول فاكثر و
يكون كل واحد من العاملين المتقدمين او العوامل المتقدمة
يطلب ذلك المتاخر بحسب المعنى ان يكون معمولا له على البدل مع
وقوعه في ذلك الموضع والطلب اما على جهة التوافق في
الفاعلية والمفعولية او غيرهما معا او مع التخالف فيهما مثال
تنازع الفعلين في طلب الفاعلية نحو قام وقعد زيد وفي طلب
المفعولية نحو قوله تعالى اتوني افرغ عليه قطرا فاتوني يطلب
قطرا مفعولا ثانيا وافرغ يطلب مفعولا به واعمل الثاني فيه
واعمل الاول في ضميره وحذفه لكونه فضلة والاصل اتونيه
ولو اعمل

ولو اعمل الاول لقيل افرغه في طلب احدهما الفاعلية والاخر
المفعولية نحو ضربني واكرم زيد وقوله ضربني ضربوا كرمت
زيدا وفي طلبهما معا نحو ضرب واهان زيد عمروا ومثال تنازع
الاسمين قوله وعهدت مغيثا من اجرته والمختلفين قوله
تعالى هاؤم اقرءوا كتابيه وقد يتنازع ثلاثة معمولا واحدا
وذلك نحو اللهم صل وسلم وبارك على محمد ومنه قول
الشاعر ارجو واخشى وادعو الله مبتغيا عفوا وعافية
في الروح والجسد وقد يكون مع ذلك تنازع فيه متعددا
كما في الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة
ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة في اثنين ظرف ونائب مصدر
وشرط التنازع ان يكون بين العاملين ارتباط اما بعاطف
او عمل الاولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على
الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا او
كون ثانيهما جوابا للاول كالاية التي ذكرها المولف او نحو
ذلك من اوجه الارتباط قاله في المغني وقد علم مما قررناه انه
لا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره ولا بين جامدين ولا
جامد وغيره ولا في معمول متقدم او متوسط ولا فيما اذا كان
احد العاملين موكدا للاخر لان الطالب للمعمول انما هو للاول
وقد يعلم منه ايضا امتناع التنازع فيما اذا كان المعمول

ضميرا متصلا لانه بالثاني وهو مع كونه متصلا به لا يجوز
ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى سواء كان الضمير متكلما او مخاطبا
او غائبا والخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز اعمال اي
اي العاملين او العوامل مثبت في الاسم المتنازع فيه لكن لا يحفظ
يحفظ من كلامهم اعمال الثاني من الثلاثة قاله المرادي وقال ابو
حيان لم يوجد التنازع فيما زاد على ثلاثة فيما استقري و
انما الخلاف في الاولى منهما فاختار البصريون اعمال الثاني المحاول
لقربه من المعمول ولكثرة استعماله في كلامهم نثرا او نظما واختار
الكوفيون اعمال الاول لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر
واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث
ويتردد النظر في المتوسط هل يلحق بالاول لسبقه على الثالث
وبالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه
الامران فان تنازع اثنان وعملت الاول في المتنازع فيه على
اختيار الكوفيين اعملت الثاني المهمل في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه
مطابقا له مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا لان مرجعه وان
تاخر لفظا تقدم رتبة لانه معمول للاول وجوز بعضهم حذف
غير المرفوع وهو ضعيف فتقول قام وقعد اخواك باعمال الثاني
في الضمير المرفوع المحل الراجع الى اخواك تقدمه رتبة وضربني
واكرمته زيد وضربني واكرمتهما اخواك باعماله ايضا في المنصوب

المحل

١٢٥ المحل العائد لما بعده ومر بي ومررت بهما اخواك واللهم صل و
سلم عليه وبارك عليه على محمد باعمال الثاني والثالث في الضمير
المجرور المحل العائد لما بعده وان عملت الثاني في الاسم المتنازع فيه
على اختيار البصريين وهو الراجح فان احتاج الاول المهمل الى
مرفوع اضمرته وجوبا اي جئت به ضميرا مطابقا للمتنازع فيه
فه فان كان مفردا استتر في الفعل وان كان مثنى او مجموعا برز ولا يحذف
لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر لمجيئه في
غير هذا الباب كما تقدم في باب الضمير وفي هذا الباب كقوله جفوني
جفوني ولم اجف الاخلاء تقول ضربني واكرمني زيد وقام وقعد
اخواك واوجب الكسائي حذفه فرارا من الاضمار قبل الذكر لفظا
م او رتبة ومنع الفراء اعمال الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل لما يلزم
على اعماله من حذف الفاعل او الاضمار قبل الذكر واوجب اعمال
الاول فان اقتضى الثاني الفاعل ايضا اضمرته او المفعول حذفته
او اضمرته لانه لا يلزم حينئذ محذور ويحكى عنه ايضا تشريك
الرافعين واضمارهما بعد الظاهر لهما في صورة تاخير النصب نحو ضربني
واكرمني زيد وضربني واكرمته زيد اهو وان احتاج الاول
الى منصوب ومجرور حذفته وجوبا استغنى عنه كما انه المتقدم
اول الباب كما اشرنا اليه ثم وكقولك ضربت وضربني اخواك و
مررت ومر بي اخواك ولا يجوز اضمارهما لان الاضمار قبل الذكر

انما جاز في الفاعل لكونه عمدة فان لم يستغن عنه بان وقع حدثا ه
في ليس كرغبت ورغب في الزيدان عنهما او كان عمدة في الاصل بان كان
العامل من باب كان او ظن نحو كنت وكان زيد صديقا اياه وظني
وظننت زيدا قائما اياه وجب اضماره موخرا عن المتنازع فيه نحو
فالبس في الاول وكون المنصوب عمدة في الاصل في الثاني لكن يلزم
منه الفصل بين العامل ومعموله باجنبي وهاخير جزء من المعطوف
عليه **باب التعجب** وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي
سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره واقل حظيره **وله** صيغ
كثيرة تدل عليه نحو كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم
سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ولله دره فارسا والمبوب له
في النحو **صيغتان** وصيغتا الانشاء التعجب لاطرادهما في كل معنى يصح
التعجب منه وهما لازمان لصيغة الماضي **احدهما ما افعل زيدا** و
هذه الصيغة غير محصورة في تركيب خاص **نحو ما احسن زيدا**
وما افضله وما اعلمه وما اكرمه واذا اردت اعراب هذه
الصيغة باعتبار الاصل قبل النقل لا اعتبار المعنى المراد منه الان
وهو انشاء التعجب **فما مبتداء** وهي نكرة موصوفة بمحذوف
ولهذا قال **بمعنى شيء عظيم وافعل فعل ماض** بدليل اتصال نون
الوقاية **وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا يعود الى ما** ولهذا اجمعوا
على اسميتها **والاسم المنصوب** بافعل **المتعجب منه وهو زيد مفعول**

به لتعدي

به لتعدي افعل بهمزة النقل **والجملة** الفعلية وهو افعل زيدا
في محل رفع على انها **خبرها** والتقدير شيء عظيم احسن زيدا وهذا
مذهب سيبويه وقيل ما موصولة في محل رفع بانها مبتداء وما
بعدها صلة والخبر محذوف اي الذي جعله حسنا شيء عظيم و
رد باستقلاله كلاما من غير افتقار الى محذوف وقيل ما الاستفهامية
مبتداء والجملة بعدها خبر قال الرضي وهو قوي من حيث
المعنى كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من
الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين **والصيغة**
الثانية هي افعل بزيد بكسر العين وهي كالاولى غير محضة **نحو**
احسن بزيد واكرم به واذا اردت اعرابها بحسب اصل التركيب
فافعل فعل بالاتفاق ثم قال البصريون **لفظه لفظ الامر** وليس
بامر اذ لا معنى للامر هنا **ومعناه التعجب** كانك قلت ما احسن
زيدا **وليس فيه ضمير** لان الاسم المذكور بعده **وزيد فاعله**
والباء زائدة لازمة **واصل قولك احسن بزيد احسن زيد**
بصيغة الماضي والهمزة فيه للصيرورة لا للنقل **اي صار ذا حسن**
نحو اورق الشجر اي صار ذا ورق **ثم غيرت صيغته** من الماضي
الى صيغة الامر مع بقاء المعنى الخبرية والتزم ذلك لان في الامر
تعظيما والتعظيم يناسب معنى التعجب **فقبح اسناده الى** الاسم
الظاهر فزيدت الباء في الفاعل لاصلاح اللفظ ولهذا الزمت

الا اذا كان الفاعل ان او ان وصلتها او ضفو عن القول بان
الامر بمعنى الماضي غير معهود وبان استعمال افعل بمعنى صار
ذا كذا قليل وكذا زيادة الباء في الفاعل وقال جمع لفظه ومعناه
الامر وفيه ضمير راجع الى المخاطب والتزم افراده وتذكيره
لجريانه مجرى المثل وزيد مفعوله والباء للتعدية ان
جعلت الهمزة للصيرورة او زائدة ان جعلت للتعدية ولا يتصرف
في صيغتي التعجب بتقديم فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد اما احسن
وبزيد احسن لتضمنهما معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف ولا
يتصرف فيهما ايضا بايقاع فصل بين العامل والمعمول الا الفصل با
لحال والمنادى نعم يغتفر الفصل بالظرف وعديله لما سمع من العرب
ما احسن بالرجل ان يصدق باب حكم العدد وتذكيره وتانيثه الفاظ
اعلم ان الفاظ العدد ثلاثة اقسام الاول ما يجري على القياس
دائما فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد و
الاثنان وما كان على صيغة فاعل من الفاظ العدد تقول في المذكر
واحد واثنان وجزء ثاني وثالث الى عاشر تقول في المؤنث
واحدة واثنتان ومقابلة ثانية وثالثة وهكذا الى العاشرة
وكذا الحكم اذا ركبت هذه الالفاظ مع العشرة او مع غيرها
بعد مجاوزة العشرة فانها تجري على القياس الا انك
تاتي باحد واحدى بابدال الواو همزة فيهما مع مكان واحد
وواحدة

١٣٧
وواحدة وحادي وحادية للتخفيف فتقول في المذكر عندي
احد عشر رجلا بتذكير الجزئين وبنائهما على الفتح واثنا عشر رجلا
بتذكيرهما ايضا واعراب الاول وحادي عشر رجلا وثاني عشر
عبدا وثالث عشر غلاما وهكذا الى التاسع عشر بتذكير الجز
الجزئين وبنائهما وتقول في المؤنث عندي احدى عشرة امة
بتانيث الجزئين وبنائهما واثنتا عشرة جارية بتانيثهما
واعراب الاول وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة
وهكذا الى تسع عشرة بتانيث الجزئين وبنائهما ولك في
الشين من عشرة الاسكان والكسرة وتقول اذا جاوزت عشرين
في المذكر عندي احد وعشرون رجلا واثنان وعشرون غلاما
وعندي الجزء الحادي والعشرون الجزء الثاني والعشرون
وهكذا الى الجزء التاسع والتسعين بتذكير الاول وفي المؤنث
عندي احدى وعشرون امة واثنتان وعشرون جارية
والمقامة الحادية والعشرون والثانية والعشرون وهكذا
الى المقامة التاسعة والتسعين بتانيث الاول والقسم الثاني ما
يجري على عكس القياس اي على خلافه فيؤنث مع المذكر و
يذكر مع المؤنث وهو من الفاظ العدد الثلاثة والسبعة
وما بينهما مطلقا اي سواء افردت عن العشرة نحو عندي ثلا
ثلاثة رجال بالتاء وثلاث نسوة بتركها ومنه قوله تعالى سخرها

عليهم سبع ليال وثمانية ايام او ركبت مع العشرة نحو عندي
ثلاثة عشر غلاما واربعة عشر عبدا وهكذا الى تسعة
عشر رجلا في المذكر وثلاث عشرة امة واربع عشرة امراة
في المونث او ركبت مع العشرين وما بعده بالعطف نحو عندي
ثلاثة وعشرون رجلا الى تسعة وتسعين جارية في المونث
قال ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المونث واثبتت في
عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسما
جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان يكون بالتاء لتو
افق نظايرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته
وحذفت مع المونث للفرق انتهى ومحل ما ذكره المولف اذا
كان المعدود مذكرا فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر
كما في الحديث واتبعه بست من شوال وحكى الفراء افطرنا خمسا
والقسم الثالث ما له حالتان وهو لفظ العشرة ان ركبت
مع الاحاد جرت على القياس فتذكر مع المذكر وتونث مع المونث
نحو عندي احد عشر رجلا واثنا عشر غلاما وثلاثة عشر
عبدا وهكذا الى تسعة عشر بتذكير العشرة في المذكر ونحو
عندي احدى عشرة امة واثنتا عشرة وثلاث عشرة جارية
وهكذا الى تسع عشرة بتانيث العشرة في المونث وان
افردت جرت بخلاف القياس فتونث مع المذكر وتذكر مع

المونث

المونث نحو عندي عشرة رجالا بالتاء وعشر نسوة بتركها
واما قوله تعالى جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف
مضاف اي عشر حسنات امثالها او اكتسب فيه المضاف من
المضاف اليه التانيث تنبيه صرحوا بان لفظ الف
العدد المفتقرة الى تمييز لا يثنى منها ولا يجمع الا مائة و
الف وان العشرين واخواته ان استعملت مع النيف قبلها وجب
عطفها بالواو وقضية ذلك انه لا يقال حادي عشرين ولا ثالث
ثلاثي عشرين وهكذا من غير عطف وكذا لا يقال ثالث عشري كذا
ولا رابع عشري كذا لا بصيغة التثنية ولا الجمع وبذلك صرح العلامة
شمس الدين محمد ابن ابي الفتح البعلي تلميذ العلامة ابن مالك فقال
في تعليقة له انه جرى في بعض المحافل بدمشق المحروسة كلام في
كتاب ارخ برابع عشري رمضان فقرا القاري عشر بفتح فرد عليه
انما هو عشري الراء والذي ظهر لي في ذلك ان كليهما خطا لان
المراد من هذا التاريخ انه كتب في يوم مضى قبله ثلاثة و
عشرون يوما ورابع عشري لا يودي ذلك لا على التثنية ولا
الجمع لان رابع ونحوه مضاف الى عشري فاضافته اما بمعنى اللام
او من او في وجايز ان يكون بمعنى اللام لان التقدير كتب رابعا
لعشري كذا ورابع العشرين ما قبله ثلاثة منها وبعده ستة
عشرون يوما ولا يخفى ما في هذا من الفساد ولا جايز ان تكون

بعضهم من اوقف لعدم صدق ضابط كل منهما على ذلك الكلام لا يخفى
عليك ان ذلك ليس من كلام العرب وانه لحن وانتهى ما ر على
وقوع مثل ذلك في كلام الفضلا والعلما لا يستلزم صواب
مثل هذا التركيب لان الرجوع في الصواب والخطاء في كل علم الى
بابه واصوابه فهو الصواب وما خطاه فهو الخطاء ولم
ينص احد في ذلك من العلماء العربية في اللغة في باب الترجيح بل نصوا
على خلافه والاسماء والاقياس يقتضيان ذلك **باب الوقف**
هو قطع النطق عند اخراج اللفظ **يوقف على** الاسم **المنون**
المرفوع والمجرور بالسكون اي **بحذف الحركة والتنوين** من غير
ابدال **نحو جاء زيد ومررت بزيد** باسكان اخرهما **و** يوقف
على المنصوب بابدال التنوين منه **الفا نحو رايت زيدا** اذ ليس
في ابدال الو ثقل بخلاف المرفوع والمجرور وما ذكر من التفصيل في الو
الوقف على الاسم المنون هو اللغة المشهورة من ثلاث لغات و
الثانية الوقف عليه مطلقا بالحذف والاسكان نحو هذا زيد
ورايت زيد ومررت بزيد ومنه قوله الاجدع اي او
حسن حديثها الفند تركت قلبي بها هائما دنف والثالث الوقف
عليه مطلقا بابدال التنوين من جنس حركة ما قبله نحو هذا
زيدو ورايت زيدا ومررت بزيدي **وكذلك** اي كما يبدل تنوين
المنصوب الفا في الوقف **تبدل نون اذن** الجزئية **الفا في الوقف**

تشبيها

تشبيها لاذن باسم منون وبه قرء السبعة في قوله تفلحوا اذا ١٣٦
ابدا واختار ابن عصفور تبعا لبعضهم ان الوقف عليها بالنون
وكذا نون التاكيد الخفيفة اذا تلت فتحة تبدل الفا في الوقف لما
لم يحصل لبس **نحو لنسفعا** من نحو لنسفعن بخلاف ما اذا تلت
ضمة او كسرة فانها اذا وقف عليها تحذف ويرد ما كان
حذف لاجل الخفة كقولك في نحو اخرجن يا هنود هنود لا و
اخرجن يا هند اخرجوا واخرجي **و** كما يوقف على المنون المنصوب
واذا نحو لنسفعا بالالف **يكتبن كذلك** اذ الاصل في كتابة
كل الكلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الا
الابتداء بها والوقف عليها فكرهن كتبت انا زيد لان بالو
الوقف عليها نحو رحمة بالهاء لان الوقف عليها كذلك
ومن النحاة من يكتب اذا بالنون لانها بالنفس الكلمة كنون
من وعن وهو الاولى للفرق بينها وبين اذا التي للظرفية
ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذف يائه اذا لم
يكن محذوف العين الفا **نحو جاء قاض ومررت بقاض** باسكان
اخرهما فان كان المنقوص محذوف العين كم اسم فاعل من اري
او محذوف الفاء كيف علما لم يوقف عليه الا بالرد للياء لئلا
يكثر الحذف **ويجوز اثباتها** اي الياء كقراءة ابن كثير ولكل
قوم هادي وما لهم من دونه من والي وما عند الله باقي

يوقفوا على المنقوص المنون في النصب بابدال التنوين منه
الفا ولا تحذف ياؤه نحو رايت قاضيا ومثله ما سقط تنوينه
يمنع الصرف كرايت جواري وقضية عبارة التسهيل جواز الوجهين
وان الاثبات اجود فان كان المنقوص غير منون فالاصح في الرفع
والجر الوقف عليه باثبات الياء نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي
لعدم الموجب لحذفها اذ الوقف يقتضي السكون وذلك
حاصل مع اثباتها ويجوز حذفها على قلة فيقال جاء القاضي
ومررت بالقاض وعليه قراءة ابن كثير وهو الكبير المتعال
لينذر يوم التلاق وان كان منصوبا فبالاثبات اي فيوقف
عليه باثبات الياء ساكنة لا غير نحو رايت القاضي فكلامه
يقتضي ان المعرف منه بالاضافة نحو قاضي مكة كالمعرف ومنه
بال وكلام غيره ويشعر بان الحذف فيه راجح من الاثبات و
الاستعمال لا غير في كلام المصنفين كثير وله مسند وان قال
في المغني انه لحن وفي الشعر وان العرب لم تتكلم به واذا وقف
على ما فيه تاء التانيث فان كانت ساكنة لم تغير عما كانت عليه
نحو قامت هما فيه تاء لاحقة للفعل لئلا تلتبس بهاء الضمير لو
وقف بالهاء ومثلها التاء اللاحقة للحرف نحو ثمت وربت وان
كانت متحركة فان كانت في جمع المونث سالم نحو المسلمات والحق
او فيما الحق به كهيهات واذرعات فالافصح الوقف بالتاء من

...ها على التانيث والجمعية معا فكرهوا ابطال
...ويقف على ذلك بالهاء اي بابدال التاء هاء
...ن البنات من المكرمات ومثل هذه التاء تاء هيهات
...نه يوقف عليها بالتاء وبعضهم بالهاء وكانت في مفرد
...و وقف بالهاء اي بابدال الهاء هاء نحو رحمة وشجرة من
اسم اخره تاء التانيث قبلها متحركة ولو تقديرا كصلاة و
...ر كان فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل فان كان
...التاء ساكنا صحيحا كاخت وبنت وقف عليها من غير ابدال
...حقة للفعل والحرف وبعضهم يقف على رحمة وشجرة بالتاء
...غير قلب ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت
...لتاء وقول ابن النجم والله انجاك بكفي مسلمة من بعدما و
بعدما بعت وبعدمن كانت تقف من القوم الفاضمت وكادت الحرة
ان تدعى امة وقد قرئ به بعض السبعة في قوله تعالى ان رحمت
الله قريب من المحسنين وليكن هذا اخر ما تيسر جمعه على هذه
المقدمة جعله الله خالصا لوجهه الكريم وموجبا للفوز لديه
بمنه وكرمه وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم